الجمهورية العربيّة السّورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشـق
كليّة الاقتصـاد
قسم الاقتصـاد

تقـييـم دور الدولــة الـتنمـوي في ســـورية
(آليات وحجم التدخل الاقتصادي)

EVALUATING THE DEVELOPMENTAL ROLE OF THE STATE IN SYRIA
(MECHANISMS AND SIZE OF ECONOMIC INTERVENTION)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطّالب:

إبراهيم زهير عثمان

إشراف:

الأستاذ الدّكتور عدنان سليمان

2016 م

أعضاء لجنة الحكم على البحث في الجلسة العلنية

التي تمت بتاريخ 29 / 02 / 2016

د. عدنان سليمان	الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	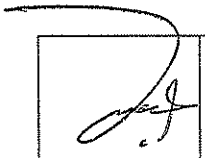
د. فادي خليل	الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً	
د. أحمد صالح	المدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً	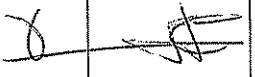

إقـــرار

أنا الطالب إبراهيم زهير عثمان، ماجستير اقتصاد

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

اسم الطالب: إبراهيم زهير عثمان

التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

صدق الله العظيم

صفحة الإهداء

إلى التي لا أستطيع إيفاء معروفها وفضلها علي .....

أمي الغالية

إلى الذي علمني الرجولة والثقة.....

.أبي العزيز

إلى من كان لي في حياته قدوة وفي شهادته ملهماً ونبراساً.....

أخي وليد

إلى من عرفتني المسافات حجم غيابهم وأهمية وجودهم ومساندتهم.....

إخوتي

إلى التي تقاسمني حياتي وتشد على يدي .....

زوجتي

إلى من كانوا لي عوناً وفي حياتي فرحاً وفخراً.....

أصدقائي

صفحة الشكر والتقدير

أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان، إلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع ابتداء من أستاذي المشرف الدكتور **عدنان سليمان**، الذي لم يبخل علي بالنصيحة والتوجيهات ثم أنقل الشكر موصولاً إلى إدارة كلية الاقتصاد، مختصاً بذلك عميدها الدكتور **عدنان غانم**، وكامل الجهاز الإداري من موظفين وهيئة تدريسية وخاصة قسم الاقتصاد.

كما لا يسعني في هذا الموقف إلى أن أقدم كامل الشكر والعرفان لمن قدم لي الدعم والجهد في سبيل إتمام هذا البحث من أهلٍ وأصدقاء وخاصة الصديق محمد كيكي، والزميلة يمامة إسماعيل. ثم أنقل الشكر إلى أعضاء لجنة الحكم الأستاذ الدكتور **فادي خليل** والدكتور **أحمد صالح** الذين قاموا بتقييم هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم المفيدة التي أفتخر بها.

وأرجوا من الله أن يكتب أجر وثواب هذا العمل في صحيفتي وصحيفة والديَّ راجياً من الله أن يكون حجة لي لا حجة عليَّ.

إبراهيم زهير عثمان

تقييم دور الدولة التنموي في سورية

(آليات وحجم التدخل الاقتصادي)

الفهرس

قائمة الأشكال البيانية 10
قائمة جداول الملحق 12
الفصل التمهيدي 13
مشكلة البحث 13
فرضيات البحث 13
هدف البحث 13
أهمية البحث 13
منهجية البحث 13
حدود البحث 13
الدراسات السابقة 14
مقدمة البحث 16
الفصل الأول: التأصيل النظري للبحث 18
المبحث الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الحديث والكلاسيك 19
المطلب الأول: المدرسة التجارية 19
المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية 22
المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية 23
المبحث الثاني: نشوء الفكر التدخلي وبداية عصر الاشتراكية 30
المطلب الأول: مناهضة الأرثوذكسية الكلاسيكية 30
المطلب الثاني: اشتراكية ماركس ونقد الرأسمالية 32
المطلب الثالث: التجربة السوفيتية الشيوعية 35
المطلب الرابع: تدخلية الدول النامية وفق النموذج الاشتراكي 38
المبحث الثالث: الكينزية ونشأة الدولة المتدخلة 41
المطلب الأول: سياق تاريخي للأزمة عام 1929 وما قبلها 41
المطلب الثاني: كينز والرأسمالية الجديدة 43
المطلب الثالث: دولة الرفاه الاجتماعي 46
المبحث الرابع: النيوكلاسيك والليبرالية الجديدة 51
المطلب الأول: ميلتون فريدمان النشأة و الفكر 54
المطلب الثاني: ثورة ريغان – تاتشر 57

المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.....59
دور الدولة في الكلاسيكية الجديدة 61
المبحث الخامس: نقد وتوصيف فكر الدولة التنموية 62
المطلب الأول: الدولة التنموية.....62
المطلب الثاني: الدولة الضعيفة.....69
الفصل الثاني: تحليل السياسات الاقتصادية السورية 78
المبحث الأول: توصيف السياسات الاقتصادية في سورية.....79
المطلب الأول: الاقتصاد السوري حتى عام 1963.....79
المطلب الثاني: عقدي الستينات والسبعينات.....82
المطلب الثالث:عقد الثمانينيات 84
المطلب الرابع: عقد التسعينات 87
المطلب الخامس: اقتصاد الألفية الجديدة وصولاً لاقتصاد السوق الاجتماعي.....92
المبحث الثاني: مؤشرات ونتائج السياسة الاقتصادية في سورية.....96
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي.....96
المطلب الثاني: قطاع الزراعة 100
المطلب الثالث: قطاع الصناعة 106
المطلب الرابع: قطاع الخدمات الحكومية.....113
المطلب الخامس: باقي القطاعات الاقتصادية 117
المطلب السادس: الاستهلاك والاستثمار 123
المطلب السابع: الموازنة العامة للدولة 127
الفصل الثالث: تقييم واستشراف دور الدولة الاقتصادي 132
المبحث الأول: تقيم واقع تدخل الدولة في فترة المد الاشتراكي 133
المطلب الأول: فترة الستينات والسبعينات 133
المطلب الثاني: فترة الثمانينات 136
المبحث الثاني: تقيم واقع تدخل الدولة في فترة الانفتاح الاقتصادي 141
المطلب الأول: فترة التسعينات 141
المطلب الثاني: مطلع الألفية الجديدة 146
المطلب الثالث: قرارات وإجراءات في فترة الأزمة 158
المبحث الثالث: استشراف مفهوم تدخل وحجم الدولة.....160
تقييم السياسات التنموية السورية 162
المبحث الرابع: مقترحات وآليات عمل مستقبلية لتدخل الدولة التنموية.....167
المطلب الأول: السياسات الاقتصادية.....169
المطلب الثاني: القطاع العام 172

المطلب الثالث: السياسات المالية والنقدية 176
المطلب الرابع: حكومة الأزمة 183
خاتمة البحث **186**
اختبار الفرضيات 187
ملحق البحث 189
مراجع البحث 198

قائمة الجداول

الجدول 1: مصفوفة مهام الدولة بحدها الأدنى والمتوسط والأعلى..... 62
الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو بأسعار (1975 الثابتة) للفترة 1963-1979 96
الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو بأسعار (1985 الثابتة) للفترة 1980-1989 97
الجدول 4: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو بأسعار (1995 الثابتة) للفترة 1990-1999 98
الجدول 5: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو بأسعار (2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 99
الجدول 6: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو بأسعار (2000الثابتة) للفترة 2010-2014 99
الجدول 7: قيمة وحصة الاستثمار والاستهلاك من الناتج (1995 الثابتة) للفترة 1990-1999.....123
الجدول 8: قيمة وحصة الاستثمار والاستهلاك من الناتج (2000 الثابتة) للفترة 2000-2010.....124
الجدول 9: قيمة وحصة الاستهلاك والتكوين الرأسمالي من الناتج (2000 الثابتة) 2010-2014 126
الجدول 10: حجم الموازنات وحصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج 1963-1979.....127
الجدول 11: حجم الموازنات وحصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج 1980-1989.....128
الجدول 12: حجم الموازنات وحصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج 1990-1999.....129
الجدول 13: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج 2000-2010.....130
الجدول 14: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية للفترة 2011-2015.....131
الجدول 15: تطور مؤشرات الفقر في سورية خلال عامي 2004، 2007.....151
الجدول 16: نسب بعض القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1963-2014 163
الجدول 17: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة.....164
الجدول 18: مهام الحد الأدنى للدولة بحسب مصفوفة فوكوياما.....185

قائمة الأشكال البيانية

الشكل 1: الوظائف الدنيا والمتوسطة والناشطة للدولة ووظيفة الدولة 63
الشكل 2: وظيفة الدولة بحسب قدرتها المؤسساتية 63
الشكل 3: مدى وظائف الدولة وقوة مؤسسات الدولة 64
الشكل 4: تصنيف أدوار الدولة بحسب مصفوفة فوكوياما 77
الشكل 5: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 100
الشكل 6: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج (1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 101
الشكل 7: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 101
الشكل 8: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج (1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 102
الشكل 9: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (1995 الثابتة) للفترة 1990-1999 102
الشكل 10: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج (1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999 103
الشكل 11: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 104
الشكل 12: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي (2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 104
الشكل 13: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (2000 الثابتة) للفترة 2010-2014 105
الشكل 14: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي (2000 الثابتة) للفترة 2010-2014 105
الشكل 15: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 106
الشكل 16: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي (1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 107
الشكل 17: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (1985 الثابتة) للفترة 1980-1989 107
الشكل 18: نسبة مساهمة الصناعة في الناتج (1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 108
الشكل 19: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999 109
الشكل 20: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج (1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999 109
الشكل 21: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010 110
الشكل 22: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج (2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010 111
الشكل 23: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014 111
الشكل 24: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج (2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014 112
الشكل 25: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج (1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 113
الشكل 26: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج (1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 114
الشكل 27: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج (1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999 115
الشكل 28: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج (2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010 115
الشكل 29: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج (2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014 116
الشكل 30: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج (1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 118
الشكل 31: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج (1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 119
الشكل 32: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج (1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999 120
الشكل 33: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج (2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 121

الشكل 34: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج (2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014 122
الشكل 35: نسبة مساهمة القطاع الخاص و العام في الاستثمار (1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999... 124
الشكل 36: نسبة مساهمة القطاع الخاص و العام في الاستثمار (2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010... 125
الشكل 37: معدل النمو السنوي للفترة 1960-2010 162

قائمة جداول الملحق

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1975 الثابتة خلال الفترة 1963-1979 189
الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1975 الثابتة خلال الفترة 1963- 1979 (%).....190
الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1985 الثابتة خلال الفترة 1980-1989 190
الجدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1985 الثابتة خلال الفترة 1980-1989 (%).....192
الجدول 5: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1995 الثابتة خلال الفترة 1990-1999 192
الجدول 6: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1995 الثابتة خلال الفترة 1990-1999 (%) 194
الجدول 7: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2000-2010 195
الجدول 8: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2000-2010 (%).....196
الجدول 9: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2010-2014 197
الجدول 10: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2010-2014 (%) 197

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في معرفة **إمكانية اعتبار التدخل الحكومي (من خلال السياسات الاقتصادية والتشريعية) تدخلاً تنموياً**، ساعد في تحقيق مسيرة النمو والتطور للاقتصاد السوري من خلال تحليل الاقتصاد السوري و آليات التدخل الاقتصادي، التي مورست من قبل الحكومات المتعاقبة على الاقتصاد السوري.

فرضيات البحث

1. لقد كان القطاع العام في سورية أحد أهم أدوات الدولة للتدخل الاقتصادي في سورية.
2. لقد استطاعت السياسات الاقتصادية في سورية تحقيق معدلات نمو ثابتة ومنتظمة, حصدت فيها الطبقات الاقتصادية الأكثر ضعفاً مكتسبات جيدة وخاصة منذ تطبيق نظام اقتصاد السوق الإجتماعي.
3. لم تكن البيئة التشريعية الناظمة للسياسات الاقتصادية عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية

هدف البحث

يهدف البحث إلى إيجاد مفهوم معين، نستطيع من خلاله تحديد صيغة لعملية التدخل الحكومي في الاقتصاد السوري، وذلك بعد الوقوف العميق على السياسات الاقتصادية التي طبقت على مر السنوات الماضية، ومعرفة الايجابيات والسلبيات التي نتجت عن دور الدولة التدخلي في التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث

تتركز أهمية البحث في محاولته تحديد هوية الاقتصاد السوري، النظرية والمنهجية، ومدى عمق وأصالة السياسات التي كانت تحكم الاقتصاد السوري، وآليات التدخل الاقتصادي والاجتماعي، التي مارستها الحكومة في سبيل تحقيق التنمية للمجتمع السوري.

منهجية البحث

يعتمد البحث على أدوات الاقتصاد السياسي كعلم وأسلوب تحليل، في المقاربات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كذلك سيعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحديد المشكلة واستخلاص النتائج.

حدود البحث

سيتخذ البحث من مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي حتى عام 2015 حدوداً زمانية له. حيث ستحاول الدراسةً إضافة نوع من التحليل التاريخي للاقتصاد السوري، وذلك ضمن الأطوار والأنماط الاقتصادية المختلفة التي مرت على سورية، ومحاولة الوقوف على سياسات كل

مرحلة ونظام اقتصادي مختلف لتحديد الإيجابيات والسلبيات لكل فترة وسياساته وصولاً للفترات الحديثة خصوصاً ورفع شعار اقتصاد السوق الإجتماعي وتحليل أدوات وسياسات تطبيقه و قياس نتائجه على الاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية السورية.

الدراسات السابقة

1- اقتصاد السوق الاجتماعي كأحد خيارات تطوير الأداء الاقتصادي في سورية، الباحثة: سماح غانم، بحث مقدم للحصول على شهادة الماجستير في جامعة دمشق 2010.

ركزت الباحثة في هذه الدراسة على أمكانية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، والقواعد الضرورية لذلك وخاصة قدرة الدولة على تحقيق هذه الشروط، وإمكانية تدخلها لمنع أي شوائب أو سلبيات قد تنجم عن إحلال قوى السوق محل الاقتصاد المخطط، ومتطلبات قيام هذا السوق ودور الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص والنقابات والقطاع الأهلي.

2- تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية (دراسة مقارنة). الباحثة: ختام محمد حيدر. بحث مقدم للحصول على شهادة الماجستير في جامعة دمشق2009.

ركزت هذه الدراسة على معرفة حجم ودور كل من القطاعين الخاص والعام، في الاقتصاد السوري وإجراء دراسة عنهما ابتداء من الاحتلال الفرنسي وحتى الوقت الراهن، وواقع كل من القطاع الخاص والعام ودوره في الاقتصاد السوري ومعرفة دور الدولة،وتأثيرها على توزيع هذين القطاعين من خلال سياساتها التشريعية والقانونية وحتى السياسات المالية من إعفاءات أو دعم،ومساهمة كل قطاع في التشغيل والإيرادات والاستثمار وتكوين رأس المال والتجارة.

3- سياسات اقتصاد العرض ودورها في تولي صدمة النمو الاقتصادي في سورية (تحرير التبادل التجاري نموذجاً). الباحث: أيهم أسد، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة دمشق2010.

ركزت هذه الدراسة على توصيف واقع الاقتصاد السوري، على أنه اقتصاد صغير ومفتوح، وبأن عملية التحرر والليبرالية التي بدأت تترسخ في السنوات الماضية و خاصة على صعيد التبادل التجاري ستؤدي إلى نوع من النمو السلبي، والتراجع في أداء الاقتصاد الإنتاجي في سورية. وأعاد طرح لنقد هذه السياسات الليبرالية وإبداء مقترحات عن تشكيل نموذج الدولة التنموية، وخاصة على صعيد التجارة الحرة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4- متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية الباحثة: عبير سليمان عطيرة بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في جامعة تشرين 2006.

ركز هذا البحث على محاولة تحديد هوية الاقتصاد السوري والسبل الملائمة لتعزيز واقع الاقتصاد السوري لتهيئته من الناحية النظرية العملية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية على اعتبار أن اقتصاد السوق هو الهوية الاقتصادية للاقتصادات العالمية بشكل كامل تقريباً. وقدم البحث عدد من الأفكار والسبل لتحقيق الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية والتخفيف من الآثار السلبية لهذا الانتقال على الاقتصاد السوري والتحول الاقتصادية المطلوب لذلك.

ستحاول هذه الدراسة التركيز على الواقع النظري والتطبيقي لدور الدولة في الاقتصاد، عبر دراسة السياسات والمؤشرات المرتبطة بهذا الدور، خاصة في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت الدولة من كونها المنتج الأساسي للسلع والخدمات عبر ذراعها الرئيسي –القطاع العام– إلى مرحلة الوصاية على الاقتصاد السوري، وذلك بالانتقال نحو اقتصاد السوق والتخلي التدريجي عن نظام الاقتصاد المخطط، حيث تم منح القطاع الخاص الكثير من المزايا التي كانت حكراً على القطاع العام في الأصعدة الاقتصادية والإنتاجية.

وهل كانت نتائج هذه السياسات والتشريعات إيجابية بالنسبة لجميع شرائح المجتمع، أم كان قطف معدلات النمو حكراً على طبقات معينة، من خلال أوجه استثمار وفعاليات تجارية وخدمية ربحية فقط لم تخدم البنية الاقتصادية والإنتاجية في سورية.

وسيعمل البحث على إظهار الخلل التطبيقي الذي أصاب السياسات الاقتصادية في سورية خلال مراحلها المختلفة، والتي أفضت إلى نوع من التحرر الاقتصادي العنيف والغير مضبوط، ما أدى إلى نتائج إجتماعية واقتصادية غير محمودة في غياب شبه كامل لدورة الدولة الفعال في حماية المكتسبات التنموية الماضية على الأقل. كما سيحاول البحث تقديم بعض المقترحات وآليات العمل الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالها الحفاظ على دورها التنموي والريادي في التقدم الاقتصادي.

مقدمة البحث

إن المتمعن في الدراسات التاريخية والحالية **للفكر الاقتصادي**، نادراً ما يجد غياب جدلية تدخل الدولة أو حيادها في الاقتصاد وأثر ذلك على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، والفكر التنموي، الذي تبنته أغلب الدول في مسيرتها للتقدم الاقتصادي، والذي سلكته كل دولة وفق المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تحكمها.حيث تعددت المدارس والمنظرين الاقتصاديين منذ نشأة علم الاقتصاد الحديث لتحديد أو تأطير مفهوم تدخل الدولة ومداه فبعد أن كان مرفوضاً أو مذموماً من قبل الكلاسيكين منذ عهد آدم سميث وما بعده جاءت الحقب التالية لترفض هذا الخيار وتدعو إلى دور شامل وعام من قبل المنظرين الاشتراكيين وعلى رأسهم كارل ماركس، والذي حلل وأوضح وجوه القصور للأسواق لوحدها لقيادة الاقتصاد المحلي والعالمي ثم لتأتي التجارب العملية للنظريتين الاقتصاديتين لتوضح قصور الطرفين فقد انهار الاتحاد السوفيتي التطبيق العملي للاشتراكية وعانت الرأسمالية من أزمة متكررة لكنها بقيت صامدة نتيجة مرونتها في التعامل مع الأزمات (حيث وكما يقال فالنظام الاقتصادي الرأسمالي هو وليد التجربة وليس النظرية) ورغم أنها تتبنى سياسات اقتصاد السوق لكن هذا لا يعني أنها لا تتدخل اقتصادياً حيث يعتبر حجم الإنفاق الكبير للدول الغربية وأنظمة ضمانها الصحي والإجتماعي من أهم أساليب الرعاية الإجتماعية حتى سميت في الحالات العالية من التدخل بالدول الراعية مثل الدول الإسكندنافية وأوربة الغربية. أما الدول النامية فقد تأرجحت بين النموذجين معاً وفي أغلب التجارب للدول النامية لم تستطع هذه الدول أن تكون هي المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية رغم محاولة أغلب الدول القيام بهذا الدور لكن كثيراً من هذه التجارب سقطت في فشل تحقيق تنمية فعالة أو مستدامة، لأسباب تقنية أو نظرية أو عملية بل حتى راحت بعض النخب السياسية والاقتصادية في كثير من البلدان إلى التراخي والتراجع عن سياسات التدخل الاقتصادي التي كانت تتبعها و راحت تعطي القطاع الخاص دوراً أكبر وتنسحب من واجباتها ضمن وصفات دولية جاهزة أو محلية مقلدة لينتج مفهوماً جديداً سمي بالدولة الضعيفة أو الرخوة ليتخذ أطوارا وأشكالاً متعددة وصل في أسوء حالاتها إلى اضمحلال الدولة بشكل شبه نهائي سميت على أثرها بالدولة الفاشلة وأعتبر نموذج الصومال الأول والأوضح في هذا الاتجاه.

إن الاقتصاد السوري وضمن إطار مفهوم تدخل الدولة المباشر والأساسي إلى الدور المحافظ الذي تعددت أدواره في الاقتصاد السوري. فبعد أن كان الاقتصاد السوري اقتصاداً ليبرالياً منفتحاً على الاقتصاد المحلي والعالمي جاءت فترة الوحدة لتعيد ترتيب شعارات الواقع الاقتصاد السوري نحو الاشتراكية والمركزية ثم لتبدأ الخطوات العملية لهذا التغير الجذري لهوية الاقتصاد السوري ولتتثبت عملية التحويل الجذري للاقتصاد بعد عام 1963 ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة ولتكتمل عملية التأميم الصناعي والاصلاح الزراعي في فترة الستينات و لتشهد فترة

السبعينات موجة ضخمة من النمو الاقتصادي أطفى شرعية كبيرة على النموذج التدخلي للحكومة رغم أنه أصبح أقل حدة وأعترف بوجود القطاع الخاص كمكمل للقطاع العام الاقتصادي صاحب الدور القائد للعملية الاقتصادية. ولكن سنوات الثمانينات سرعان ما أتت ومعها المشاكل والضائقات الاقتصادية والإجتماعية التي لم تجد الدولة بد من مشاركة القطاع الخاص بصورة فعالة أكثر وإعطاءه دوراً أكبر للخروج من هذه الأزمة طول فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة لكن معدلات النمو الاقتصادي لم تحقق شيئا أفضل بكثير غير أنها تجاوزت ضائقة الثمانينات ثم لتأتي فترة عام 2005 لتقدم الحكومة مشروعها الطموح لتحديد هوية الاقتصاد السوري بمسمى اقتصاد السوق الإجتماعي, وهو مزيج من آليات السوق والتخطيط الحكومي لتأمين نوع من الحماية الإجتماعية للأفراد والفئات الاقتصادية الأضعف من انتكاسات و تداعيات اقتصاد السوق لكن التاريخ أظهر فشل هذا المنهج الاقتصادي وفق التجربة السورية ثم لتأتي الأزمة السورية لتهدم كامل التراكمات الحضارية والاقتصادية للمجتمع السوري لسنوات كثيرة ماضية.

سيتناول هذا البحث في الفصل الأول تقديم بناء نظري مكثف لمعظم الدراسات والأدبيات النظرية التي تحدثت عن جدلية العلاقة بين تدخل الدولة في الاقتصاد، أو ترك أمور التنظيم الاقتصادي لقوى السوق ممثلة بالعرض والطلب، وذلك ابتداء من الفكر الكلاسيكي انتقالاً إلى الفكر الاشتراكي (المنتج) وصولاً إلى النظريات الكنزية واقتصاديات الطلب مع تسليط الضوء على كل نظرية وتطبيقاتها النظرية والعملية كما سيحاول هذا الفصل أيضاً تقديم بناء مفاهيمي عن ماهية الدولة التنموية وسبل تحديد نجاحها ببناء نموذج اقتصادي تنموي كما يقدم بالجهة المعاكسة أيضاً توصيف للدولة الرخوة أو الضعيفة التي فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

أما الفصل الثاني سيحاول التركيز على التاريخ الاقتصادي السوري والمراحل المختلفة التي مر بها في السنوات الماضية وخاصة مع اختلاف التجارب الاقتصادية ابتداءً بالتخطيط المركزي إلى مراحل الانفتاح وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي والسياسات الليبرالية المشوهة التي عاشها الاقتصاد السوري في السنوات السابقة للأزمة .

سيحاول الفصل الثالث تحليل السياسات الاقتصادية الحكومية التي طبقتها الدولة في الفترات السابقة و ضمن الاتجاهات الاقتصادية المختلفة وفي ما إذا كانت هذه التدخلات الحكومية في الحقب المختلفة ذات دلالات تنموية أو غير ذلك كما سيقدم هذا الفصل بعض التوصيات الاقتصادية وآليات العمل التي من الممكن أن تجعل السياسات الحكومية التدخلية ذات نتائج تنموية ومفيدة للاقتصاد السوري وخاصة في فترة الحرب والأزمة التي يشهدها الواقع السوري.

الفصل الأول: التأصيل النظري للبحث

المبحث الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الحديث والكلاسيك

المبحث الثاني: نشوء الفكر التدخلي وبداية عصر الاشتراكية

المبحث الثالث: الكينزية ونشأة الدولة المتدخلة

المبحث الرابع: النيوكلاسيك والليبرالية الجديدة

المبحث الخامس: نقد وتوصيف فكر الدولة التنموية

المبحث الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الحديث والكلاسيك

المطلب الأول: المدرسة التجارية

شكلت أواخر العصور الوسطى بداية حقبة جديدة في التاريخ البشري عموما والفكر الاقتصادي خصوصا حيث كانت مرحلة تحول جذرية في النظر إلى الإنسان والمجتمع هذه النظرة التي كان لها دور بتقليص سلطة الكنيسة و نظرتها الرجعية للثروة والغنى والترف وتراجع سلطتها على الناس وأفكارهم ومعتقداتهم وانحسر دورها في التأثير على الحكم. كما أبرزت هذه المرحلة أيضا تطورات جديدة على الناحية السياسة والسلطوية بحيث تراجعت سلطة الأمراء والإقطاعيين لتظهر سلطة الملوك والحكومات المركزية معلنة بذلك بدأ مرحلة الدولة القومية.

ونتيجة اكتشاف العالم الجديد وما حمله ذلك من إعادة رسم للخارطة الاقتصادية والسياسة بين الدول الأوربية والذي آذن ببدء عمليات التجارة الواسعة بين الأمريكتين والقارة الأوربية ثم إلى بقية أنحاء العالم حيث اتسمت هذه التجارة بتصدير السلع المصنعة من أوربة إلى العالم واستيراد المواد الخام والمعادن النفيسة أدت هذه الأعمال إلى ظهور طبقة جديدة من التجار يشرفون على عمليات التصدير والاستيراد الأمر الذي دعاهم أيضا إلى تطوير بعض آليات التصنيع في القارة العجوز وسحب عدد من الفتيان من بقايا الإقطاعيات وتشكيل بيوتات تصنيع يدوية (المانيفاكتورية) خاضعة لإشرافهم المباشر لخدمة مصالحهم وتجارتهم ومن ضمن هذه الأفكار الجديدة ظهر عدد من المفكرون ورجال الأعمال وكذلك رجال الدولة الذين يهدفون إلى دعم سلطة الملك والدولة عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه التجاريات والمصالح من إرساء احتكارات لبعض التجار وفرض الرسوم الجمركية ومنع تصدير المنتجات الغذائية لتوفير الغذاء الرخيص للأيدي العاملة وعرفت هذه التشريعات والأنظمة بالمدرسة التجارية في التاريخ الاقتصادي التي انقسمت إلى عدد من الأوجه والمذاهب هي كالتالي:

أ- المذهب التجاري المعدني في اسبانية

يقوم هذا المذهب على إن ثروة الأمة والدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب والفضة التي تمتلكها، هذه الفكرة التي نشأت في اسبانيا نتيجة امتلاكها لمناجم الذهب والفضة في العالم الجديد وتركز اهتمامها على جلب اكبر كميات من النقود المسكوكة والسبائك إلى اسبانيا ومنعت خروجها كما فرضت حماية جمركية على حدودها كما منعت التجار الذي يبيعون تجارتهم داخل اسبانيا من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم بشراء سلع من اسبانيا مقابلها.

ب-المذهب التجاري الصناعي في فرنسا

نتيجة عدم وجود مناجم للمعادن الثمينة في اسبانية اختلف اهتمام فرنسا عن اسبانيا في تحصيل الثروة الذهبية وذلك باتخاذ إجراءات مختلفة وكان رائد هذا المذهب التجاري في فرنسا **كولبير** وزير المالية الفرنسي في عهد لويس الرابع عشر الذي اتخذ عدد من الإجراءات لزيادة كميات المعادن في فرنسا والذي لا يحدث إلا عن طريق اخذ الكمية نفسها من الدول المجاورة أي إن أي زيادة في رصيد دولة من المعادن النفيسة هي على حساب الدول الأخرى واتخذ كولبير عدد من الإجراءات والتدابير لتحقيق هذا الغاية [1]:

- وضع عدد من القواعد لتنظيم الإنتاج لتحسينه وزيادة تنافسيته.
- وضع قواعد حماية جمركية.

وقام كولبير بعدد من الخطوات لتعزيز دور الصناعات الفرنسية:

- إقامة مصانع ملكية لزيادة الإنتاج.
- منح مساعدات للمصانع القائمة.
- تخفيض أسعار المواد الغذائية لتخفيض أسعار اليد العاملة.
- إقامة أسطول تجاري كبير وتأسيس شركات تجارية كبرى.

وبهذا تكون المدرسة التجارية الفرنسية قائمة على زيادة الصادرات وخفض الواردات في سبيل تحقيق فائض اقتصادي لصالح فرنسا يزيد من ثروتها الذهبية.

ت-المذهب التجاري في بريطانيا:

لقد تأخرت بريطانيا قليلا عن نهضتها الاقتصادية إلى أخر العصور الوسطى وتحديداًإلى النصف الثاني من القرن السابع عشر وبالأخص بعد انتصارها على إسبانيا في حرب الارمادا وبذلك أنتجت بريطانيا فكرا خاصا بها في ما يخص المدرسة التجارية حيث أدركت أن واقعها كجزيرة معزولة يتحتم عليها إتباع طريقة مختلفة لزيادة ثروتها غير الطريقة التقليدية بالحصول على الذهب بالطريقة المباشرة لذلك اعتمدت على إستراتيجية التركيز على التجارة الخارجية وجعل انكلترا كمحطة ترانزيت للتجارة العالمية بالاستيراد من العالم وإعادة التصدير إلى العالم مرة أخرى مستفيدة من الفارق المالي بين العمليتين أي أن يكون فارق ميزانها التجاري فائضاً لمصلحتها وكان من أهم عرابي هذه النظرية الانكليزية هو توماس مون الذي صاغ إستراتيجية بريطانيا بالكلمات التالية (إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية.إذا يجب أن نراعي

[1] حبيب، مطانيوس: التجارية الماركنتيلية:بحث في الموسوعة العربية (الطبعة الالكترونية) ص 9 بالعنوان التالي
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=931&vid=

دائما القاعدة التالية وهي أن نبيع للأجانب سنويا بأكثر مما نشتريه منهم في القيمة)[2]. إن كل المذاهب والأشكال السابقة للمدرسة التجارية تؤكد انه وبسبب نفوذ التجار في الدولة كان هناك إيمان قوي بدور الدولة وتدخلها في الاقتصاد.[3] وكان هذا الدور يركز على شيء أساسي هو تحقيق فائض دائم في ميزان مدفوعاتها وعجزا في ميزان مدفوعات الدولة المنافسة لها والتي عليها أن تحققه بكل الطرق الممكنة من تقييد الواردات،والضرائب الجمركية، والمنح، والإعانات، والتنظيمات وقد عبر جين باتيست كولبرت عن الآثار المترتبة على ذلك بوضوح بأن (التجارة تؤدي إلى عراك مستمر سواء في حالة السلم أو الحرب بين دول أوربا) كما أنها أدت أيضا إلى معركة مستمرة داخل كل دولة بين أصحاب المصالح المختلفة.[4]

[2]حبيب، مطانيوس: التجارية الماركنيلية.مرجع سبق ذكره. ص 10.
[3]جالبرايت، جون كينث:تاريخ الفكر الاقتصادي.،الماضي صورة الحاضر.عالم المعرفة، الكويت عام 2000 ص 50.
[4]نايهانز،جورج: تاريخ النظرية الاقتصادية الاسهامات الكلاسيكية.ترجمة الأستاذ الدكتور صقر احمد صقر.المكتبة الأكاديمية. القاهرة عام 1997 ص 45.

المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية

تعتبر المدرسة الطبيعة هي المدرسة الفرنسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهم أول من أعطى علم الاقتصاد مسماه العلمي والأكاديمي وذلك بعد أن أطلقوا على أعضاء هذه المدرسة الفكرية. اسم(علماء الاقتصاد).[5] والتي عرفت مدرستهم فيما بعد بالأدبيات الاقتصادية بالمدرسة الطبيعية. واستمدت شهرتها بهذا الاسم نسبة إلى أفكارهم التي اعتبرت أن الظواهر الاقتصادية كغيرها من الظواهر الطبيعية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها. وأن هذه القوانين هي التي تحكم الظواهر الاقتصادية وتنظم الحياة الاقتصادية، وكذلك اعتبر الطبيعيون الثروة أنها مجموعة الأموال اللازمة للإنتاج وتجديد الإنتاج السنوي وبهذا فان الثروة تتأتى من الإنتاج لا من التبادل ويعتبر الطبيعيون و بالأخص أهمهم **فرانسوا كينية** أن الثروة تتأتى من الإنتاج الزراعي بشكل أساسي وهو النشاط الوحيد تقريباً ذو الإنتاج الصافي ولذلك فهم يركزون بكل أفكارهم على الإنتاج الزراعي والثروة الزراعية التي هي أساس التطور والازدهار و أن باقي الحرف والصناعات هي مجرد صناعات ملحقة بالعملية الزراعية. فالثروة لديهم هي الزراعة وليست التجارة أو الصناعة.

أما عن سياساتهم الاقتصادية فقد نادى الطبيعيون بالحرية الاقتصادية كما أن القاعدة التي توجه التشريع والحكم بوجه عام ينبغي أن تكون (دعه يعمل دعه يمر) هذه الكلمات الأربع التي تعتبر أعظم تراث للطبيعيين [6]، وبذلك يقتصر دور الدولة لديهم بأن تكون حارسة للنظام والقوانين الطبيعة فلا يسمح لها بالتدخل إلا في الحالات الاستثنائية.

ولكن المدرسة الطبيعية تعتبر انه من واجب الدولة اتخاذ السياسات الكفيلة لزيادة قدرة الأرض الإنتاجية وتحقيق الناتج الصافي كما أنها تنصح بعدم اقتراض الحكومة لأنها بذلك ستنتج طبقة ذات دخل ثابت وهي الطبقات التي يعتبرها الطبيعيون طبقة عقيمة ستلحق الضرر بالزراعة. وفي سبيل هذا التنظيم يعتبر الطبيعيون أول من حدد و رسم السياسة الضريبية التي تحدد المطارح الضريبية وكيفية نقل العبء الضريبي [7]، وبذلك يجب أن تكون الضريبة وحيدة على الزراعة ومعتدلة الكلفة بحيث تدفع فقط من الناتج الصافي.

---

[5]جالبرايت، جون كينث: مرجع سابق ص 61

[6]جالبرايت، جون كينث: مرجع سابق ص 64

[7]حبيب، مطانيوس: التجارية الماركنتيلية:بحث في الموسوعة العربية (الطبعة الالكترونية) بالعنوان التالي:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9196&vid=

المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية

لقد كانت الصدفة التاريخية فقط هي التي جمعت بين حدثين مهمين عام 1776 ولكنهما مترابطين فكريا واجتماعيا الأول وهو تأليف **آدم سميث** لكتاب ثروة الأمم والأخر إعلان الاستقلال الأمريكي ومنذ ذلك التاريخ شكلا هذين الحدثين ارتباطا ونسقا فيما بينهما معلنين عن بدأ توأمة جديدة هي الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية واعتبرت أحداهما مكملة للأخرى وهذا ما وضحه رائد هذه الحرية والليبرالية الاقتصادية آدم سميث أب الاقتصاد السياسي ومؤسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في كلمته الشهيرة اليد الخفية للسوق، والتي تؤمن وتضمن الترتيب وتنظيم المصالح الفردية وتقود إلى نتيجة فيها منفعة للجميع، دون حضور وسيط أو فاعل معين مكلف بمسؤولية حماية المصالح العامة. ويعرف **آدم سميث** دور الدولة بمقولته "دولة شرطية" ولها وظيفة واحدة وهي السهر على حماية واحترام عمليات المنافسة الحقيقية والشرعية، وتسهيل ممارسة الحرية الفردية.[8]

الحرية الفردية التي نادى بها آدم سميث هي أهم صفة تتصف فيها الولايات المتحدة التي تمجد هذه الصفة وتعتبرها أهم رسائلها الحضارية في التطور المادي وربما ولذلك كان الفكر الأمريكي والانكليزي هما الأرض الخصبة لهذه المدرسة الاقتصادية الحديثة و التي كان **آدم سميث** وتلامذته عمادها ومفكريها والتي سادت بشكل شبه مطلق كامل القرن التاسع عشر وحافظت على نفسها وخاصة في الفكر الأنكلوسكسوني حيث كان أكثر المناصرين والداعمين لها منذ ولادتها وفيما سيأتي سوف نبين بشكل مختصر أهم رواد هذه المدرسة وخلاصة أفكارهم.

[8] نيوف، صلاح، ((الليبرالية: التعريف، المفهوم، والآفاق))، 2004/12/13، سوريا 2004.

1) آدم سميث (1723-1790)*

أفكار آدم سميث

استقى سميث أفكاره من الفكر الفيزيوقراطي ومن الفكر السائد، لكنه طور فيه وأضاف أشياء كثيرة وجديدة، وقد تضمن كتاب "ثروة الأمم" مجمل أفكاره. وما يهمنا في هذه النقطة هو دراسة القانون الطبيعي والمصلحة الفردية، والحرية الاقتصادية ودور الدولة ونظريته في التجارة الخارجية. ونتطرق لها فيما يلي:

- الإنسان هو أساس الإنتاج: يقول آدم سميث أن مصدر ثروة الأمم يكمن في عمل الإنسان. ويؤكد سميث خاصة على مزايا تقسيم العمل كما أن العمل في المجتمعات المتطورة ينتج عن تكوين رأس المال الذي يقسمه سميث إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول ويضيف بأن عنصر رأس المال هو الذي يرفع من إنتاجية العمل ولكي يزيد رأس المال يطالب سميث بأن يكون هناك ادخار الذي يقول عنه بأنه عبارة عن استهلاك مؤجل. وفي هذا الصدد يتساءل سميث عن الشيء الذي يدفع بالإنسان إلى العمل والادخار لولا مصلحته الخاصة ؟ وكيف أن المنافسة بين مصالح الأفراد المختلفة لا يؤدي إلى الفوضى؟ ومن أشهر أقواله إننا لانتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم وإنما نخاطب حبهم للذاتهم.[9]
- السوق هو أساس التوازن: يقول سميث أن الوسيلة التي تضمن التوازن بين المصالح المتناقضة للأفراد هي السوق وذلك بفضل حرية الأسعار ومن هنا نفهم أن سميث يعتمد على مفهوم السعر في تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتبر بأن الإنتاج ما هو إلا مجموعة من التكاليف أي من الأسعار،كما أن الأجر أيضاً يعتبره سعراً.
- تراكم رأس المال هو أساس التطور: إن نظرة سميث إلى التوازن ليست بالنظرة الساكنة إذ أنه يفرق بين الحالة التطورية،الحالة السكونية والحالة الرجعية. ويقول أن عجلة الحالة التطورية تكمن في تراكم رأس المال مع التفوق النسبي لهذا التراكم عن النمو الديمغرافي

---

* آدم سميث هو فيلسوف واقتصادي اسكوتلاندي ولد في كيركالدي – وتوفي في أدنبرة لقب أبو الاقتصاد السياسي تعبيراً عن الإسهامات السياسية التي قدمها لهذا العلم انتقل في سن 14 إلى جامعة غلاسكو ودرس الفلسفة الأخلاقية والقانون الطبيعي والاقتصاد السياسي ثم حصل على منحة دراسية في أوكسفورد عام 1740 ولكنها كانت في تلك الوقت في مرحلة جمود فكري الأمر الذي دعاه إلى العودة إلى جامعة غلاسكو كأستاذ عام 1751 حيث درس هناك الفلسفة الأخلاقية وإعطاء محاضرات بالبلاغة والقانون والاقتصاد ونشر كتابه (نظرية العواطف الأخلاقية) وفي عام 1764 انفصل سميث عن التدريس ليذهب في رحلة علمية مع دوق بوكلية الغني إلى فرنسا حيث التقى بالاقتصاديين الطبيعيين كينيية وتورغو وأعجب بأعمالهم ثم عاد إلى اسكوتلاندا ليكتب كتابه الأهم (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) عام 1776 الذي جعله أهم مفكري زمانه.

[9]جالبرايت، جون كينث ؛ مرجع سابق ص 77

للإجراء الذي يؤدي إلى الارتفاع في مستوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت وتعتبر فكرة سميث هذه فكرة أولية عن النمو.

- نظرية القيمة: مادام سميث جعل من العمل مصدر للثروة فمن الطبيعي أنه يجعل من العمل مصدراً للقيمة كما أنه يميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فالأولى أساسها المنفعة الشخصية والثانية فقيمتها تحدد في السوق ويأتي سميث بمثال حول الماء والألماس وهو بذلك يطرح لغز حيث يقول:" الماء هو نافع جداً لا قيمة له في المبادلة أما الألماس هو غير ذي قيمة استعمالية كبيرة ولكن يملك قيمة كبيرة " ومن خلال هذا المثال يؤكد سميث إن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية ويبرر ذلك بأن العمل هو القياس الشامل الوحيد والدقيق للقيم في كل مكان وزمان،لكنه يعتقد أن هناك بالإضافة إلى العمل مصدران آخران للقيمة وهما الريع والربح، ويعتبر هذا أساس نظرية القيمة التي تحددها تكلفة الإنتاج أي القيمة المتكلفة.

أهم أعلام الفكر الكلاسيكي بعد آدم سميث:

2) دافيد ريكاردو (1772-1824)

نشر مؤلفه الرئيسي عام 1817 بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وهو المؤلف الذي جعل من ريكاردو أكبر اسم بعد آدم سميث، بل إن شمولية ذلك الكتاب وطريقته في التحليل والتجريد جعلته يفوق مؤلف سميث "ثروة الأمم". وفي عام 1819 انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني حيث أخذ يشارك في الأعمال البرلمانية.دخل ريكاردو علم الاقتصاد وهو يبحث عن حلول للمشاكل المطروحة في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية،وارتفاع أسعار الذهب،والتي كانت تعاني منها انجلترا،لقد درس ريكاردو المشاكل التي أهملها آدم سميث وخصوصا مشاكل القيمة والنقد والتجارة الخارجية،ووجه موضوع الدراسة بشكل خاص إلى دراسة توزيع الدخول، إن معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والتي من أهمها:

- نظرية القيمة في العمل التي أصبحت فيما بعد إحدى نظريات كارل ماركس.
- نظرية إصدار العملة التي طبقها البنك الإنجليزي آنذاك.
- نظرية التكاليف النسبية المقارنة في مجال التجارة الخارجية.
- مفهوم الأجر الطبيعي المساوي إلى الحد الأدنى الفيزيولوجي (الأجر الحديدي)
- نظرية الريع التفاضلي.

3) توماس روبرت مالتوس (1766-1836)

ولد مالتوس من أسرة انجليزية مثقفة، درس مالتوس الأفكار الفلسفية والاقتصادية الجديدة التي كانت منتشرة في أوروبا،ثم تخصص في علم اللاهوت في جامعة كامبردج وأصبح مدرسا فيها.وفي عام 1807 صار أستاذ اللاهوت في جامعة هايلبري وبقي في مركزه حتى وفاته. و قد اشتهر مالتوس بوضعه لقانون السكان الذي ينص على أن هناك فرق بين التزايد الهندسي للسكان والتزايد الحسابي للنمو الاقتصادي (المواد الغذائية) الموجودة على سطح الأرض إذ أن عدد السكان يتزايد بأكثر سرعة من سرعة تزايد كمية الأغذية. ومن هنا يستنتج مالتوس بأن البشرية محكوم عليها بالبؤس والمجاعة والحروب، وهذا القانون كان له تأثير بالغ على الليبراليون في مجال الديموغرافي حيث لأن نسبة الولادات تدنت في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 وذلك في البلدان الأوروبية والنتيجة الحتمية هي زيادة هائلة في السكان بالنسبة للأرزاق مما يؤدي إلى المجاعات والمرض والحروب. ويحدد مالتوس بعض الحلول التي قد تؤجل النهاية المؤلمة للبشرية وهي:

- تحديد النسل ضرورة لابد منها، وهي منافية للأخلاق والدين إذا تم هذا التحديد بعد الزواج لذلك لابد من العفة والامتناع عن الزواج أو تأخيره أو إلغاؤه نهائيا.
- مطالبة الطبقة الفقيرة بعدم الزواج أو تأخيره على الأقل ومطالبة الطبقة الغنية بعدم الإحسان إلى الطبقة الفقيرة لأنه يشجعها على الزواج.

4) جان باتيست ساي (1767-1832)

وهو أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا ويعود إليه الفضل في التقسيم الكلاسيكي: الإنتاج، التداول، التوزيع والاستهلاك. وقد استطاع أن يضع بوضوح عوامل الإنتاج المتمثلة آنذاك في الأرض،العمل رأس المال مع التفرقة بين عنصر رأس المال والتنظيم. كما يعود له الفضل في وضع قانون المنافذ الذي يقول بأنه لا مجال لأزمات فيض الإنتاج لأنه هناك تبادل بين المنتجين وأن العرض يخلق الطلب عليه أما التبادل فيجب أن يكون حراً.

5) جون ستيوارت ميل (1806-1873)

جون ستيوارت ميل هو ابن الفيلسوف الكبير (جيمس ميل)، وكان أستاذاً للفلسفة ثم أستاذاً للاقتصاد السياسي، لقد تأثر بريكاردو عن طريق والده،والذي كانت مهمته الفكرية هي شرح ومعالجة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز وخصوصا ريكاردو، إلا أن ستيوارت ميل جاء بعناصر جديدة متأثرا بالاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخصوصا سان سيمون. حاول ميل الموافقة بين أطروحات "القوانين الطبيعية" التي شرحها أصحاب المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرها صحيحة وبين أطروحات المخالفين لها الممثلة في اتجاه التدخل الحكومي.

ويعتبر إسهام ميل في النظرية الليبرالية يكمن في أنه ميز بين قوانين الإنتاج التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي والنسبية الذاتية.

- تحليل ميل للإنتاج: الجديد في تحليل ميل للإنتاج، هو إضافته لرأس المال كعامل ثالث من عوامل الإنتاج إلى جانب الطبيعة، ويؤكد ميل أن رأس المال منتج، وأنه يأتي من الادخار، وحسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بتراكم رأس المال.
- تحليل ميل للتوزيع: لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج، كما انه لم يميز بين المستحدث والرأسمالي،كما فعل ساي، بل اعتمد على ريكاردو مقسما الدخول إلى ثلاثة أنواع حسب أصحابها: أجر العمال وريع ملاك العقارات وأرباح الرأسماليين

دور الدولة في الفكر الكلاسيكي

إن الفكر الكلاسيكي وعند كامل مفكريه وأعلامه وبجميع فتراته التاريخية دعا إلى عدد من الأمور اعتبرت أسس مذهب الحرية:

- الملكية الخاصة هي الأساس القانوني للحياة الاقتصادية.
- الحرية الفردية ملازمة لقانون المنفعة الشخصية فالفرد هو أقدر على معرفة مصالحه لذا يجب أن تترك له الحرية في العمل وفي الإنتاج وفي المبادلة والربح
- المنافسة الحرة هي آلية تنظيم العلاقات الاقتصادية القائمة بين أفراد المجتمع لذلك يجب على الدولة أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية.[10]

وبذلك يتضح أن حرية العمل وعوامل الإنتاج والتجارة وقدسية السوق وتقنين عمل الدولة بمفهوم الدولة الحارسة والتي يتجسد بالأمور التالية:

- وظيفة الدفاع عن البلد من الاعتداء الخارجي وما يتطلبه من إنفاق وتنظيم
- الحفاظ على العدالة في المجتمع لضمان حرية الأفراد داخل المجتمع
- إنشاء المؤسسات والأعمال التي لا يقوم بها القطاع الخاص بسبب طبيعة هذه الأعمال(ضخامتها أو الفترة الطويلة لاسترداد أرباحها) ولكنها على درجة عالية من الفائدة للمجتمع.[11]

يمكن القول إن الفكر الكلاسيكي بكافة أشكاله وأطواره التاريخية اتخذ مفهوم أساسي هو حياد الدولة في العملية الاقتصادية و حصر دورها بأمور الضبط الشكلي للاقتصاد الكلي وتوفير الحرية الاقتصادية للإنتاج والتبادل وكانت خلفيتهم الاقتصادية والفكرية تعتمد على مفهوم اليد الخفية التي ستجعل مصالح الأفراد الفردية تصب في صالح المصلحة العامة الكلية للمجتمع وبذلك كونوا فلسفتهم ضد أي تدخل اقتصادي أو آلية تنظيمية لعمل الأسواق.

إن كل هذه الأفكار التي وضعها الكلاسيكون وخاصة ادم سميث عن حرية الاقتصاد وضرورة ترك الأسواق تحت تصرف قوى السوق من العرض والطلب حملت في طياتها بعض بذور التدخل الحكومي لصالح دولة الاقتصادي متمثلة في الإمبراطورية البريطانية

- فقد أقر قانون الملاحة الذي أصدره كروميل والذي جعل الملاحة منحصرة بالسفن البريطانية وذلك في سبيل الدفاع الوطني.

---

[10]طلاس،جمال. الحرية الاقتصادية بحث منشور في الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية) الرابط التالي:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8290&vid=

[11]نايهانز،جورج: تاريخ النظرية الاقتصادية الاسهامات الكلاسيكية.مرجع سبق ذكره ص116 بتصرف.

- ويقر بعض القوانين التي تؤيد فرض رسوم جمركية على البضائع الأجنبية التي تزاحم البضائع الوطنية وفرض رسوم المقابلة بالمثل و لا يشجع إلغاء الرسوم الجمركية فجأة لأنها تضر بالصناعة الوطنية.
- ويجيز في بعض الأحيان الاحتكارات التي رآها ضرورية في المشاريع التي تحتاج مخاطرة ومغامرة كالمشاريع والشركات الاستعمارية.
- ويجيز في بعض الأحيان وضع حد لسعر الفائدة رغم أنه يجب أن يكون خاضع لقوى السوق وذلك في سبيل مكافحة الربا والمرابين.[12]

[12]السمان،احمد: موجز تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادية مطبعة الجامعة السورية.الطبعة الثالثة.دمشق سورية عام 1954 ص78-79 بتصرف.

المبحث الثاني: نشوء الفكر التدخلي وبداية عصر الاشتراكية

المطلب الأول: مناهضة الأرثوذكسية الكلاسيكية

لمدة خمسين عاماً تقريباً بعد كتاب ثروة الأمم كان الفكر الكلاسيكي بتطوراته هو سيد الموقف والكتاب المقدس للحياة الاقتصادية العالمية والانكليزية خاصة على اعتبار إن بريطانية هي سيدة العالم وأكثر العالم تطوراً اقتصادياً وسياسياً ولكن هذه الأفكار ما لبثت بعد هذه الفترة الطويلة بدأت تجد بعض المشككين والناقدين وخاصة من الأمم والدول الجديدة الناشئة في العالم وخاصة ألمانيا وبدرجة اقل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حيث اعتبروا أن علم الاقتصاد في تلك المرحلة كان بريطانيا أكثر مما ينبغي, وبأن كل الأفكار التي كان يتناولها عن حرية التجارة وحرية الأسواق كانت تصب في خدمة التوجه البريطانيا وخدمة مصالحا ومع تبلور فكرة الدولة في ألمانيا بعد أن كانت مجموعة من الدويلات المتنازعة اقتصاديا والمضطربة سياسياً برزت أهمية وجود منهج اقتصادي محدد يقوم برعاية مصالح الأمة الألمانية من التقدم البريطاني الأمر الذي تطور تاريخيا لتنشأ الوحدة الاقتصادية الألمانية عام 1841 والتي كونت اتحاد جمركي مشترك للدول الألمانية والذي كان للمفكر "**فريديك ليست**" عظيم الأثر في تبني هذا الفكر الجديد القائم على الحماية التجارية من البضائع الصناعية البريطانية ليكون بذلك أهم الخطوات الثابتة للتدخل الحكومي للدفاع عن الصناعات الألمانية الناشئة والمتأخرة عن جارتها البريطانية "فريديك ليست" الذي قضى جزء من حياته في الولايات المتحدة الأمريكية ورأى هناك أيضاأسلوب حماية الصناعات الأمريكي من البضائع المستوردة وعرف أهمية نقد الأسلوب الكلاسيكي الاقتصادي القائم على الحرية العبثية واعتقد بأنه لا بد من فترة حماية للصناعات الوليدة والناشئة وإلا فإنها سوف تتحطم أمام تفوق الخصم وقد أوضح عدد من هذه المفاهيم في كتابه (نظام وطني للاقتصاد السياسي) الذي أثار ضجة كبرى في ألمانيا وترجم إلى عدد من اللغات لأنه كان أول دفاع ذكي وبارع عن الكلاسيكية ولكنه ليس ضد الحرية الاقتصادية في مجموعها بل ضدالحرية في تطبيقها على التجارة الخارجية.[13]

بحيث اعتبر "فريديك ليست" أن الرسوم الجمركية الحمائية هي أداة رئيسية لمسايرة التغير وأن دورها يختلف اختلافاً كبيراً تبعا للمرحلة المحددة للتطور فهي ليست مفيدة لبلد في المرحلة المبكرة أو البدائية وليست ضرورية كذلك لبلد في المرحلة النهائية.[14]

هذه الأفكار وغيرها من التطورات التي حدثت في الربع الثاني والثالث من القرن التاسع عشر هي التي مهدت إلى إعادة النظر في الحرية الاقتصادية ومفهوم الدولة الحارسة فقد بدأت الدولة تسن

---

[13]السمان،احمد: مرجع سابق ص129.

[14]جالبرايت، جون كينث ؛ مرجع سابق ص 108.

عدداً من القوانين لتأطر الأعمال الاقتصادية والحد من استغلال الصانعين للعمال فالحرية التي أعطيت للمنتجين بالإنتاج وتحديد الأسعار وتحقيق الأرباح تركت الطبقة العاملة بدون حماية وخاصة الأطفال الأمر الذي أدى إلىإصدارأول تشريع اجتماعي في فرنسا عام 1841 لتحسين أوضاع العاملين. وكان من أكثر المفكرين الدعاة إلى تدخل الدولة للتخفيف عن العاملين وأوضاعهم السيئة وسن التشريعات القانونية اللازمة لحمايتهم في الحد الأدنى هو **سيسموندي** الذي وضح خطورة الحرية الاقتصادية في ذاك الوقت وكيف أن الأغنياء يكدسون ثرواتهم على حساب استغلال العمال وكان أول من أوضح وبين التقلبات الاجتماعية للنظام الرأسمالي بصيغته الكلاسيكية وأعترف بأن هذا النظام قسم المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين الأغنياء والفقراء الرأسماليين والعمال وأن مصالح هاتين الطبقتين في تضارب دائما. وبذلك يعتبر سيسموندي مؤسس تشريع العمل الذي بدأ يمهد للظهور حقوق العمال في العالم الصناعي ويحسن وضعهم المعيشي وذلك بتشريعات وقوانين حكومية ملزمة تقوم بفرضها الدولة على المنتجين والرأسماليين.

المطلب الثاني: اشتراكية ماركس ونقد الرأسمالية

لم تنتظر الرأسمالية التي دعا إليها الكلاسيك وعلى رأسهم آدم سميث ومريديه فترة طويلة حتى ظهر منتقديها بكثير من الملاحظات والتعليقات على أسلوبها وعدم صحة وجدوى عدد من أفكارها و انفلات قواعدها التي تديرها السوق وتحكمها قوى العرض والطلب التي كان يديرها نظام القوى العالمي في ذلك الوقت متمثلا بالتفوق الصناعي لدول الكبرى عموماً وبريطانيا خصوصا التي كانت وقتها قاطرة التطور العالمي وسيدة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر.

وكانت أهم هذه الأفكار التي تحارب الفكر الرأسمالي الكلاسيكي هي الاشتراكية العلمية ومؤسسها **كارل ماركس** وذلك بسبب ما حملته من جدية في النقد وتماسك في الطرح وعمق في الأسلوب والتحليل الاقتصادي المعارض لسياسات الرأسمالية. فماركس الألماني المولد والأوربي التنقل والذي استطاع من خلال كتاباته مع صديقه فريديرك أنجلز صياغة عدد من الأفكار الاشتراكية وحتى البيان الشيوعي 1848 وإصدار كتاب **رأس المال** بطبعاته الثلاث الذي اعتبر أفضل كتاب في نقد الرأسمالية وأسلوب عملها وعيوبها القاتلة وهذا ما سنحاول الإضاءة علية في السطور القادمة بإيجاز.

ماركس الذي تعلم الفلسفة في ألمانيا والاشتراكية الخيالية في فرنسا والاقتصاد الكلاسيكي في بريطانيا اكتسب من هذه المشارب المختلفة الأفكار والمعتقدات الكافية لصوغ نظريته الاشتراكية المتكاملة، فبعد أن تعمق في البحث في النظم الاقتصادية حتى عهده والبرجوازية التي كانت تحكم العلاقات الاقتصادية في العالم الصناعي والتي لم يخفي إعجابه بها في كتباته حتى تلك المرحلة فهو الذي وضح (إن البرجوازية خلال فترة حكمها التي لم تكد تصل إلى المائة عام خلقت قوى إنتاج أعظم وأضخم من كل الأجيال السابقة مجتمعة فأي عصر سابق)[15]

لكن هذا الإعجاب من قبل ماركس بانجازات الرأسمالية البرجوازية لم يجعله يخفف من انتقاد هذا النظام ويبين مساوئه ومحاربة أسلوبه في التراكم الرأسمالي على حساب استغلال الطبقات العمالية وتكديس فوائض إنتاجها لصالح البرجوازيين ووضح نقاط العيب لها النظام بعدد من النقاط أهمها:

- الفردية الشخصية وسلبية المزاحمة والحرية في الأسواق.
- استغلال جهود العمال وتحويلها لأصحاب رأس المال وبابتكاره لمفهوم الاستلاب وفضل القيمة الذي تنتزعه البرجوازية لصالحها على حساب جهد العمال الأمر الذي يؤدي إلى سوء في توزيع الدخل بين العاملين بأجر وأصحاب رأس المال.

[15] رايلي،كافين: الغرب والعالم. ترجمة د.عبد الوهاب المسيري و د. هدى عبد السميع حجازي _ مراجعة د. فؤاد زكريا عالم المعرفة، الكويت، عام 1986 ص 217.

- الأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأرباح على المدى الطويل.

وبذلك يكون ماركس أكد أن النظام الرأسمالي بهذه السلبيات والنواقص لن يستطيع الاستمرار إلى اللانهاية بل العكس فهو أمام حتمية تاريخية بانهياره وانتصار الجماهير العاملة والتحول إلى النظام الاشتراكية والملكية العمة لوسائل الإنتاج بعد تفكك المنظومة الأخلاقية والإنتاجية للنظام الرأسمالي، موضحاً أن هذه البرجوازية لن تكون جسر عبور نحو المستقبل نحو مجتمع العدالة في العالم الاشتراكي.

إن كل هذا النقد والتحليل للنظام الرأسمالي جعل ماركس يصوغ نظريته الاشتراكية على نقيضه ويضع عدد من القواعد الأساسية يكون فيها لدولة وسلطة الجماهير المنتجة اليد الأساسية في تنفيذها وتحقيقها

فالاشتراكية نظام متكامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع، وتوفير فرص العمل لأفراده من دون استغلال، ويقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

ففي المجال الاقتصادي لا يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي إلا عندما تصبح وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع بأسره أي ملكاً للدولة والتعاونيات، ويكون هدف الإنتاج تلبية الحد الأقصى من حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية. ويكون العمل مفروضاً على الجميع ومتوافراً للقادرين عليه. ويتم الإنتاج في هذا النظام وفق خطط تضعها الدولة وتشرف على تنفيذها، ويتم توزيع الناتج وفقاً لقانون التوزيع الاشتراكي لكل بحسب حجم عمله ونوعيته.

وفي المجال الاجتماعي ينعدم في النظام الاشتراكي الصراع الطبقي في المجتمع وتزول بزوال هذا الصراع الخلافات بين الأمم والشعوب، ويغدو القانون الضابط لحياة المجتمع عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع. بيد أنه لا يمكن في مرحلة بناء الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية لأن العمل يظل مقسوماً إلى عمل ذهني وعمل جسدي، إلى عمل صناعي وعمل زراعي، وهذه الأحوال تتسبب في بقاء عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي وبقاء بعض طبقات المجتمع، كالعمال والفلاحين، وفئات أخرى لا تؤلف طبقة خاصة كالمثقفين. ويؤدي ذلك إلى استمرار ظهور بعض التناقضات التي لا تحمل طابع التناحر، ويمكن حلها في إطار النظام الاشتراكي في عملية التطور المستمرة.

وأما في المجال السياسي فيفرض النظام الاشتراكي أن تكون السلطة السياسية في يد المنتجين والشغيلة وعلى رأسهم الطبقة العاملة، مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع. ويتم حل القضايا الاجتماعية الأساسية بمشاركة جماهيرية وديمقراطية واسعة توفرها المنظمات الشعبية.[16]

وبذلك يكون ماركس وضع أسس و فرضيات النظام الاشتراكي مستفيداً من ملاحظاته ودراسته للنظام الرأسمالي وتتلخص بما يلي:

- الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.
- أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فدافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.
- إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي:تجري عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع ويتم تحديد الأسعار.
- التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول:ويتم بموجب مقولة من كل حسب جهده لكل حسب عمله.

لقد أوضحت الاشتراكية ومن خلال نظامها أنها لا تؤمن بالفردية والحرية الاقتصادية وإنما تقتضي تنظيماً قانونياً دقيقا وتجعل الإنتاج والتوزيع خاضعين لإدارة دنيوية مفروضة ومدبرة لا إلى نظام طبيعي عفوي [17]. أي إن للدولة وسلطتها كامل الحق والصلاحيات في رسم السياسات الاقتصادية ضمن خطة مركزية قوية تحدد من خلالها حجم الإنتاج المطلوب الذي يفترض أن يكون مقاسا ومتناسبا مع حاجات الأفراد وقدراتهم الشرائية بحيث يأخذ كل فرد بحسب حجم عمله ومشاركته في هذا الإنتاج.

[16]العبد الله، مصطفى: الاشتراكية: بحث منشور في الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية) الرابط التالي:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid=
[17]السمان،احمد مرجع سبق ذكره ص 175.

المطلب الثالث: التجربة السوفيتية الشيوعية

لقد كانت التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي هي المثال الأوضح عن التطبيق الفعلي للاشتراكية العلمية رغم كل الشوائب والإرهاصات التي حملتها هذه التجربة في تطبيقها للفكر والنظام الاشتراكي.

فابتداءً من ثورة أكتوبر و وصول البلاشفة للحكم وعلى رأسهم لينين بدؤوا بتطبيق المبادئ والمنطلقات الاشتراكية على البلاد من وضع الدستور الموحد عام 1918 وسلطة الحزب الواحد وتأميم الملكية الخاصة بجميع القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية لتحل معها ملكية الدولة الجماعية أو الملكية التعاونية ولكن حيثيات الحرب الأهلية 1918 – 1922 ومارافقها من مجاعات وخسائر وسوء تنظيم جعلت لينين يتنازل عن بعض المبادئ الشيوعية والسماح ببعض المظاهر الرأسمالية وخاصة في الحيازات الزراعية والحصول على المحاصيل وذلك تحت شعار التراجع خطوة للخلف للتقدم خطوتين إلى الأمام.

إنالسياسات الاشتراكية الأساسية والواضحة لم تبدأ بشكل فعلي إلى عام 1928 مع البدء بتنفيذ أول خطة خمسية ومشروع كهربة روسيا. ولكن هذه الخطوات لم تستمر طويلاً لتشمل خطتين خمسيتين فقط وذلك لنشوء الحرب العالمية الثانية ولكنها كانت فترة من النمو الاقتصادي والإنتاجي على مستوى الاتحاد السوفيتي رغم الممارسات الستالينية الوحشية في تطبيق سياساته و توطيد حكمه والقضاء على منافسيه لتبدأ بذلك الحرب العالمية الثانية وماتكبده الاتحاد السوفيتي من خسائر بشرية ومادية هائلة لكنه استطاع تنظيم أموره وإعادة العجلة الإنتاجية بشكل كبير وخاصة بعد الاستفادة من المساعدات الغربية في الحرب ونقل التكنولوجية الإنتاجية التي ساعدته بتطوير أساليبه ومنتجاته وخاصة العسكرية، وبانتهاء الحرب عادت الدولة لتطبيق سياستها الاقتصادية المحكمة القائمة على التخطيط المركزي وتعميم هذه الخطة على كامل أنحاء البلاد لتأمين الموارد لإنتاجها وتسويق هذه المنتجات وتوزيعها وذلك ضمن إطار محدد لضبط العملية الإنتاجية وحتى الاستهلاك والمؤشرات الاقتصادي بشكل كامل من صادرات وواردات وإنفاق واستثمار وغيرها، وبذلك أدى التخطيط الاقتصادي الذي انتهجه الاتحاد السوفيتي إلى رفع معدلات الإنتاجية لديه بين أعوام 1955 حتى 1970 إلى 338% مقابل 81% في الولايات المتحدة الأمريكية.[18] لكن هذا التقدم والنمو لم يستمر طويلاً فمع مطلع السبعينات بدأت نقاط الضعف والترهل في الاتحاد السوفيتي حيث انتشرت البيروقراطية والفساد وانخفضت الإنتاجية وزاد تبديد الموارد في العملية الإنتاجية وزاد الإنفاق والاستثمار العسكري بسبب أوضاع الحرب الباردة والتورط في حرب أفغانستان الطويلة حيث أثرت جداً على مستويات الاستهلاك من الناتج

[18]خوري، عصام. والضرير، موسى:التخطيط الاقتصادي منشورات جامعة دمشق عام 2003 ص 27.

وخاصة مقارنة مع الولايات المتحدة بحيث أصبح ناتجاً قومياً فردياً يبلغ 40% من الناتج الأمريكي عام 1985 يدع استهلاكاً لا يساوي إلا 25.8% من المستوى الأمريكي.[19]

ونتيجة هذه التحولات وانخفاض مستوى حياة الأفراد وتراجع الروح الثورية التي كانت تساهم في دفع الأفراد للعمل وانتشار ثقافة الفساد وموت روح المبادرة الشخصية نتيجة التدخل الحكومي المفرط والدور المركزي الهرم الذي تلعبه السلطات الحزبية في موسكو أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي السوفيتي وليس فقط بخسارته للسباق الاقتصادي مع أمريكا وكذلك مع اليابان أيضاً وفي أحد التصورات انه من المحتمل أن يجد الاتحاد السوفيتي نفسه في المرتبة الاقتصادية الخامسة من الهرم الاقتصادي بحلول عام 2010.[20]

وبهذا يمكن القول إن التدخل المفرط من قبل الحكومة في رسم السياسات الاقتصادية وكيفية تطبيقها بتفاصيلها الكاملة ضمن برامج ونوتات وجداول محددة وقاعدة التوزيع بكل بحسب ما يحتاج إضافة لمفهوم دكتاتورية البريلوتارية التي أصبحت دكتاتورية الحزب الشيوعي وجماعاته هي المسيطرة، الأمر الذي جعل فشل هذا النموذج حتمية تاريخية وهذا ما جرى بأسوأ صوره وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بعد فشل محاولات التصحيح تحت شعار ومسيرة البروستريكا أدت إلى انهيار النموذج الشيوعي وتبني روسيا والدول الأخرى النموذج الرأسمالي.

وعند المحاولة لوضع التجربة الشيوعية في روسيا ضمن سياقها التاريخي ولمدة 130 عام بما فيها 74 عام تحت مظلة النظام الشيوعي و ذلك من خلال مقارنتها مع الولايات المتحدة يلاحظ عند المقارنة بين مستويات النمو في البلدين بقيت ثابتة بشكل ملحوظ جدا، ومن وجهة النظر هذه يمكن الاستمرار في النظر إلى أن التجربة السوفيتية بوصفها نصف نجاح أو نصف فشل على حد سواء. ومن وجهة نظر النمو الاقتصادي الأضيق لا يمكن قط أن لا نرى أن تراكم الموارد التي سمحت بهذا النمو جرى كله تقريبا في ظل النظام السوفيتي.[21]

وبهذا فإن التدخل الاقتصادي أو بشكل أدق التملك والتحكم المركزي والمطلق بالأدوات الاقتصادية كافة في النموذج الشيوعي السوفيتي كان ذا أثر إيجابي في الأمد القصير (رغم الكلف البشرية والمادية الكبرى) و لكن سرعان ما فقد تألقه وظهرت عيوبه ومشاكله، وهو أمر يرجعه الكثيرين أن تطبيق الاشتراكية في روسيا لم يكن متوافقا تاريخيا مع الفرضية الماركسية إنالاشتراكية هي

---

[19]سوكولوف، جورج: روسيا بين 1815 – 1991 ترجمة د.أنطون حمصي منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق عام 1991 الجزء الثاني القسم الثاني ص 353.

[20]برجنسكي، زبيغنو. الإخفاق الكبير ميلاد الشيوعية وموتها. ترجمة فاضل جتكر. دار كنعان للدراسات والنشر دمشق عام 1991 ص 53

- احتلت روسيا المرتبة 10 بحسب حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 بشكل فعلي حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي.

[21]سوكولوف، جورج: مرجع سبق ذكره ص 255 ولمزيد من الاطلاع حول المقارنة بين اقتصادي الدولتين يرجى مراجعة الجدأول التفصيلية في نفس المرجع الصفحات من 248حتى 252.

تتويج للعلاقات الاقتصادية المتناقضة عند البرجوازية الرأسمالية وأنها ستحدث في أكثر الدول الرأسمالية تطورا وكان ماركس يرشح بريطانيا أو ألمانيا ولكنه نشأ في روسيا التي كانت مازالت تحبو في بداية طريق العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وبرجوازيتها الواضحة كانت أقرب إلى البرجوازية الإقطاعية المتخلفة منها إلى البرجوازية الاقتصادية المتطورة وبهذا اجتهد بعض المراقبين بالقول بأن العيب في النموذج التطبيقي للاشتراكية لا بالنظرية الواعدة وهو أمر يحتاج لكثير من البحث والتدقيق في المفاهيم النظرية الأساسية والحالة التطبيقية العملية.

المطلب الرابع: تدخلية الدول النامية وفق النموذج الاشتراكي

مع بداية حركات التحرر الوطني في الدول النامية ونزعتها نحو طرد الاستعمار والحصول على الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ونجاح أغلب الدول في نيل هذا الاستقلال ولا سيما في خمسينات وستينات القرن العشرين دون أن يكون خافياً دور الاتحاد السوفيتي في دعم هذه التحركات الوطنية لنيل استقلالها لأسباب وطنية تحررية كان الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية تنادي بها أو نتيجة الصراع القائم وقتها في الحرب الباردة بين المعسكرين المتحاربين الاشتراكي والرأسمالي.

وأمام الاستقطاب الدولي الحاصل والأفكار الاشتراكية التي تبنتها أغلب حركات التحرر الوطنية في دول العالم النامية والتي كان من أهم قضاياها القضاء على الاستعمار وترسباته الداخلية المتمثلة برأيهم بالإقطاعيات والبرجوازيات التجارية المرتبطة بالدول المستعمرة والتي سميت في بعض الأدبيات الطبقات الكومبرادورية وهي الفئات من المجتمع الداخلي والتي ترعى مصالح القوى الاستعمارية من الناحية السياسية و الاقتصادية خاصة، ولذلك لجأت هذه الطلائع الثورية وأمام ضرورة التغير في البنية الاجتماعيةوالاقتصادية تبنت هذه الحركات التشبه والسير على النموذج الاشتراكي وإن بدرجات مختلفة ومتفاوتة فبعض الدول بنت نماذج شيوعية تكاد تماثل النموذج الشيوعي (الصين، كوبا، كوريا الشمالية، فيتنام...) وأخرى كانت نماذج أقل صرامة ومركزية كان للقطاع الخاص والعام دور فاعل فيها (مصر، اندونيسيا، الجزائر، سورية...) وبذلك كان تقوم سياسات هذه البلاد بتعزيز دور الملكية العامة على وسائل الإنتاج والتي حصلتها بعمليات تأميم كبرى لأهم الاقتطاعات الاقتصادية في الصناعة والمصارف والإصلاحات الزراعية وكذلك الشركات والاستثمارات الكبرى ذات الملكية الأجنبية (شركات النفط، قناة السويس). كما دخلت هذه الدول في برنامج تخطيط اقتصادي مركزي وطبقت برامج الخطط الخمسية ضمن أهداف واضحة يصار لتطبيقها ضمن الإمكانيات الاقتصادية الموجودة، وبهذه السياسات استطاعت عدد من الدول ذات التنظيم والتخطيط المركزي مثل مصر وكوبا وحتى سورية تحقيق معدلات نمو معتبرة فاقت مثيلاتها في الدول المتقدمة واستطاعت أيضا بعض الدول وضع حجر أساس لبعض الصناعات الثقيلة كالسيارات والطائرات كما حدث في اندونيسيا ومصر، وإنتاج تكنولوجيا محلية خاصة بها.

لكن هذا النجاح لم يكن طويل الأمد وسرعان ما بدأ يظهر سوء التخطيط وعدم دقة ووضح البرامج الاقتصادية المتبعة إضافةإلى سوء الإداراتالاقتصادية والسياسية القائمة في أغلب البلدان النامية أو دول العالم الثالث كما اصطلح على تسميتها بحيث نشأ في هذه الدول أنظمة دكتاتورية سياسية ثورية استمرت في التحكم بالمواطنين وأسلوب حياتهم وحرياتهم وأهملت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتدرج التاريخي للتحرير والتنمية وإشراك أفراد المجتمع في عملية بناء الدولة

اقتصادياً واجتماعياً وبذلك وقعت هذه الأنظمة في أخطاء أفرغت الديمقراطية من أي مضمون فعلي وبذلك أفقدت أيضاً الأشكال القمعية للسلطة ذلك الجانب الذي غذى مشروعية البداية لتلك الأنظمة.[22] وبذلك أصبحت أولويات هذه الأنظمة الإبقاء على سلطتها والحفاظ على نفسها على رأس السلطة السياسية بغض النظر عن مدى نجاحها في إدارة البلاد أو الكفاءة التي حققتها في ذلك فأسس دكتاتوريات سقط أغلبها أمام الهزات العنيفة للموجات الرأسماليةوالديمقراطية وقد كان نموذج أوربة الشرقية الأوضح في ذلك وانتقلت هذه الدول نحو سياسات السوق والنظام الرأسمالي.

أو اختارت بعض هذه الأنظمة الشمولية الانغلاق على نفسها أمام كل انفتاح على العالم الخارجي كما في كوريا الشمالية وكوبا حيث بقيت كجزيرة أيديولوجية معزولة منقطعة عن العالم تحاول الاكتفاء الذاتي أو تحصيل المساعدات الخارجية على حساب تطور ورفاهية شعبها. وذهبت بعض الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي إلى خيار ثالث وهو إفراغ الشعارات الاجتماعية والاقتصادية التي تحمل الأهداف الاشتراكية وتبني سياسات انفتاحية وتحجيم دور الدولة وحصره بالسلطة السياسية والأمنية وذلك لضمان استمرار الدكتاتورية الحاكمة الممثلة بشخص أو حزب أو حتى عائلة وبذلك تحاول فرض نفسها على الإرادة الشعبية مع ضبط عملية الانفتاح الاقتصادي والسياسات الليبرالية وتراجع حجم الدولة وقطاعاتها الاقتصادية من مجمل الإنتاج المحلي.

ومما سبق يمكن القول أن التجربة الاشتراكية في دول العالم الثالث أو الدول النامية كانت قائمة على التدخل المباشر من قبل الدولة وخاصة في القطاعات الإنتاجية وذلك في سبيل حصر وتجميع الموارد المحلية لخلق وتأسيس بنى تحتية وإنتاجية معينة كان من الصعب الحصول عليها ضمن الإرهاصات والتوازنات الدولية وخريطة الإنتاج و توزيع العمل الدولية بين المراكز والأطراف التي تحارب الدول المتقدمة للإبقاء عليها، كما كان لهذه الدول السياسات الواضحة على صعيد البرامج الصحية والاجتماعية وتوفير التعليم والصحة بفرص شبه متكافئة لجميع أبناء الشعب وضمان حقه بالتعليم والاستشفاء. وبذلك نرى أن للدولة في العالم النامي وفق السياسات الاشتراكية دور رائد في تعظيم عملية التراكم الرأسمالي وخاصة في الاستثمار المادي والبشري وعلى مستوى الاقتصاد الكلي ولكنها لم تملك المرونة والقدرة الكافة على التجديد الاقتصادي في إدارة هذا التراكم بالطريقة التي ينعكس إيجابا على رفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم لذلك سقطت هذه التجربة مع الجيل الذي صنعها وخلقت فراغاً فكرياً واجتماعياً واقتصادياً يجب ملؤه وتداركه بالصورة الأنسب.

[22]أمين، سمير: ما بعد الرأسمالية المتهالكة. دار الفارابي بيروت- لبنان الطبعة الأولى عام 2003 ص 6.

دور الدولة في المدرسة الاشتراكية

لقد جاءت النظرية الاشتراكية نقيضة للنظام الرأسمالي في فكره وتطبيقه حيث استطاع ماركس وضع أسسه بعد تحليله المكثف للنظام الرأسمالي و أوجه مشاكله وقصوره و عدم قدرة آليات السوق والحرية المطلقة من الاستمرار و حجم الأزمات والاستغلال الاقتصادي والإجتماعي الذي مارسه الرأسمالي على الطبقة العاملة والتي ستؤدي إلى فشل النظام الراسمالي ومنقطه الاقتصادي بالتعامل. ولذلك بنى الفكر الاقتصادي الاشتراكي أفكاره على التدخل اللامحدود من الدولة في العملية الاقتصادية والإجتماعية وأنها هي الأقدر على توفير الحاجات الاقتصادية والانتاجية داخل المجتمع وحماية الطبقات العاملة من الاستغلال الرأسمالي وتوفير الحاجات الاجتماعية والتعليمية والصحية و هي الأقدر على تحقيق المنافع والاحتياجات العامة للمواطنين من خلال سياسات التخطيط الاقتصادي وما يرافقها. ولقد جاءت التجارب الشيوعية فيما بعد والسوفيتية خصوصاً لتؤكد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والخدمات وتخطط مستويات النمو والاستهلاك والاستثمار وغيرها. وبذلك فإن أي عملية إنتاجية أو استهلاكية يتم تخطيطها وتنفيذها من قبل الدولة التي تملك وسائل الإنتاج وتقوم بتقدير حاجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية من عليم وصحة وغيرها ومعدلات النمو المستهدفة وغيرها. أي أن النظام الاشتراكي يتيح للدولة مطلق الصلاحيات للتدخل بكامل التفاصيل الاقتصادية والمالية وغيرها بما تقتضيه الخطة الاقتصادية للموضوع لتحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الكينزية ونشأة الدولة المتدخلة

المطلب الأول: سياق تاريخي للأزمة عام 1929 وما قبلها

مع مطلع القرن العشرين كانت الرأسمالية العالمية تعيش بداية مرحلة جديدة بعد العصر الذهبي الذي عاشته في القرن التاسع عشر حيث ظهرت العديد من التناقضات بين الدول الرأسمالية الكبرى على المسرح العالمي .فبريطانيا التي كانت تسيطر وتحكم نصف العالم كان إنتاجها يمثل 14% من الإنتاج الصناعي 1913 [23] وفرنسا وإمبراطوريتها 7.1 % أما أمريكا أصبحت تشكل 36 % من هذا الإنتاج وكذلك حصة ألمانيا المتزايدة إضافة إلى استمرار قاعدة الذهب البريطانية ((1870- 1914)) ولذلك فإن الصراع بين هذه الدول كان مسألة وقت قبل أن يندلع هذا الصراع عام 1914 بعد الأزمة التي ظهرت 1914 وانهيار بورصات لندن وبرلين وأثينا ونيويورك الأمر الذي أدى للخروج عن قاعدة الذهب للإنفاق العسكري [24]

وبعد انتهاء الحرب وانهيار أربع إمبراطوريات وهي ((الروسية – الألمانية – النمساوية – العثمانية)) كان لابد من إعادة ترتيب العالم وفق إرادة المنتصرين وخاصة أمريكا التي أصرت على أن تكون حصتها من تعويضات الحرب في معاهدة فرساي ذهباً وليس شيئاً آخر بحيث أرسل الرئيس هاردنج الذي خلف ويلسون، تشارلز دأوز رئيس إدارة لميزانية الفيدرالية لكي يشرف على شحن ذهب التعويضات من ممالك آل هابسبورغ وأل رومانوف وآل عثمان وآل هوهزلرن ويرصها صناديق فوق صناديق على البواخر الأمريكية[25] الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة على رأس الاقتصاد العالمي وبمخزون الذهب الهائل التي حصلت عليه من هذه التعويضات الأمر الذي أسس لمرحلة من التخبط النقدي العالمي وخاصة ذلك الذي توضح في التضخمات الجنونية التي اجتاحت ألمانيا, واضطرابات في التجارة العالمية.

وبعد الحرب العالمية عادت أمريكا إلى معاقلها خلف الأطلسي في أراضيها وبعد معاناة بسيطة في دمج الجنود العائدين في اقتصاد ما بعد الحرب عاشت زمناً من الرخاء بين عام ((1924- 1929)) وجنت عدد من الفوائد وخاصة من القروض التي قدمتها إلى أوربا بحيث ارتفعت قيمة وأسهم السندات التي صدرت لتمويل الاستثمارات في أوربا من 400 مليون عام 1923 إلى 10 مليار عام 1928.[26]

---

[23] زكي، رمزي.التاريخ النقدي للتخلف عالم المعرفة الكويت عام 1987 ص 87.

[24] دولارماني، سجيني. الاقتصاد الأميركي الجميل والقبيح الإمبراطورية الأمريكية مجموعة من المؤلفين الجزء الأول مكتبة الشروق القاهرة الطبعة الأولى عام 2001 ص 149.

[25] هيكل، محمد حسنين.الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق.دار الشروق القاهرة عام 2004 ص 82.

[26] ديب، علي.الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية منشورات الأوائل دمشق عام 2002 صفحة 281.

ولكن سنوات الرخاء وعصر الازدهار لم يستمر فقد كانت بوادر الأزمة قد أقبلت وأتت أكلها في 24 تشرين أول عام 1929 معلنة انهيار البورصة بحيث قام الناس ببيع 19000000 سهماً في يوم واحد الأمر الذي أدى إلى انهيار عدد كبير من الشركات و هبطت بورصة نيويورك بمقدار 13% وارتفاع نسبة البطالة إلى 25% سنة 1933 بعد أن كانت بحدود 9% عام 1929 وانخفضت نسبة الودائع على البنوك بمقدار 33% وانخفضت عمليات الخصم مرتين ووصل عدد البنوك المفلسة إلى 5000 بنك الأمر الذي أدى إلى ضياع الكثير من المدخرات وخاصة صغار المدخرين وانخفضت أسعار الفائدة من 5.2 % عام 1929 إلى 2.6 % بين 1930 إلى 1933 كما أدى إلى انخفاض الأسعار بنسب كبيرة بين عام 1929 و1933 بمقدار 45.7% الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال وتراجع حجم الطلب على المواد الأولية من 100 عام 1929 إلى 18.5% عام 1933 وانخفض حجم الإنتاج العالمي 26% عما كان عليه.

المطلب الثاني: كينز والرأسمالية الجديدة

لقد كانت الرأسمالية ومع بداية القرن العشرين والذي يعتبره بعض المؤرخون قد ابتدأ متأخراً مع بداية الحرب العالمية الأولى في عام 1914 كانت الرأسمالية بصورتها الكلاسيكية تعيش مرحلة خريف العمر حيث بدأت نقاط الضعف والخلل تظهر عيها بشكل واضح وخاصة مع نهاية الحرب وتداعياتها على الدول المتحاربة هنا كان لا بد من ظهور شخص أو فكر معين يعيد ترتيب الأفكار والمعتقدات التي تحكم الرأسمالية ولقد شاءت الأقدار أن يكون اللورد "**جون مينارد كينز**" هذا الشخص الذي يحمل أكسير الحياة للرأسمالية والذي كان من ما قبل أزمة الكساد الكبير يحذر من عيوب السياسات الرأسمالية المتبعة حيث كان وحسب تعبير "جوزيف شومبتير", " طبيب الإسعاف للرأسمالية المريضة بمرض قاتل "[27].

ولقد كانت أولى صيحات "كينز" بشأن عيوب الفكر الكلاسيكي في التعامل مع الأحداث الاقتصادية في مؤتمر باريس عام 1919 وانتقد حجم التعويضات الكبيرة التي فرضت على ألمانيا والتي لم تكن قادرة على تأديتها تحت أي شكل من الأشكال عندها انسحب من المؤتمر وعاد إلى انكلترا ليكتب وفي نفس العام كتابه (الأرقام الاقتصادية للسلام) وبأن هذه التعويضات ستضر بالمصالح الاقتصادية العالمية وليس فقط بالاقتصاد الألماني وصادراته. ومرة أخرى كان كينز على موعد مع مخالفة أقرانه في السياسات الاقتصادية والنقدية وخاصة بموقفه الشهير الذي انتقد فيه وزير الخزانة وقتها ونستون تشرشل وقراره بالعودة إلى قاعدة الذهب عام 1925 والأضرار الاقتصادية التي ستعود على انكلترا وصادراتها والذي أضرها في ما بعد إلى تخفيض أسعار هذه السلع محليا لتبقى قادرة على المنافسة.هذه الآثار التي شرحها كينز وقتها في كتابه (الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل).

إن كل هذه الآراء والتحليلات للسيد كينز كانت تحاول توضيح فكرة أساسية وهي عبثية الخطاب الرأسمالي في ظل تلك الظروف الدولية والتي أدت فيما بعد إلى تفجر أزمة الكساد الكبير عام 1929 والتي عصفت باقتصاديات العالم الرأسمالي كاملاً لتشكل أكبر وأطول كساد في التاريخ الاقتصادي الحديث والتي سيكون لأراء كينز الدور الأكبر في معالجتها. بحيث عارض كينز تفاؤل الاقتصاد السياسي البرجوازي حول آلية التوازن العفوية في النظام الرأسمالي الأزمات، هذا التفاؤل الذي كان يحول دون إصلاح أو معالجة النظام الرأسمالي ما دام نظاماً جيداً من تلقاء نفسه بحيث لم تكن الكينزية تعكس مصالح مستثمر رأسمالي فرد وإنما مصالح طبقة الرأسماليين ككل.[28] وبذلك يكون جوهر النظرية الكينزية الاقتصادية توضحت في كتابه "النظرية العامة للفائدة

---

[27]سفر،اسماعيل. دليلة،عارف. تاريخ الأفكار الاقتصادية. منشورات جامعة دمشق الطبعة الحادية عشر عام 2001 ص 573.

[28]سفر،اسماعيل. دليلة،عارف. تاريخ الأفكار الاقتصادية مرجع سبق ذكره. ص 573.

والنقود والتشغيل" بحيث أعاد "كينز" صياغة المفاهيم الرأسمالية وقوانينها الأساسية التي كانت تديرها في العقود السابقة وقلب المنقلة رأساً على عقب بمناقشته آلية التوازن الاقتصادي وأوضح وعمّق الصوت الخافت الذي نادى به من قبل "مالتوس" والقائل بأن الطلب أي الاستهلاك هو الذي يخلق الإنتاج الضروري له وليس العرف السائد في قانون ساي القائل بأن العرض هو الذي يخلق الطلب المقابل له. وأوضح أن الطلب الفعال للدورة الاقتصادية والتنبؤ من قبل الشركات على هذا الطلب هو الذي يرهن عملية الإنتاج والذي يتأثر بشكل كبير بالسياسات الحكومية وخاصة الإنفاق الحكومي (يكون تأثيرها سريع) أو السياسات الضريبية والنقدية.

وبذلك نرى أن دراسة "كينز" تمحورت حول السبل والطرق التي يمكن من خلالها زيادة الطلب ومضاعفة حجمه واعتبر "كينز" إن الاستثمار هو المحرك والحافز الأساسي في زيادة هذا الطلب، الاستثمار الذي ستكون للدولة الدور الكبير في زيادته وتضخيمه من خلال سياسات الإنفاقالكبير في البنى التحتية وحتى النفقات التحويلية والذي تعتمد أيضاً على سياسات مالية ونقدية متساهلة و فعالة حيث لم يراعي كينز في الشق المالي المبدأ القائل بضرورة توازن الموازنة بل اعتبر ان عجز الموازنة أمر ليس بهذا لسوء مادام ان الإنفاق سيذهب إلىالاستثمار والذي وضح فكرته بمضاعف الاستثمار الذي أسهب كينز في توضيحه وحجم الفائدة التي ستعود على مجمل الاقتصاد الوطني منه، كما وضح أيضا في كتاباته المالية إمكانية الاقتراض في سبيل تمويل عمليات الإنفاقكما دعى أيضاإلى التساهل في في السياسة النقدية والتي يجب أن تكون في خدمة وتسهيل أجواء الاستثمار والتشغيل والعمالة من خلال التراخي في محددات الإصدار النقدي وخفض أسعار الفائدة والتحكم بعمليات السوق المفتوح. "وبهذا تستند النزعة التدخلية، أي تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.في المدرسة الكينزية إلى نظرة قوامها الاقتصاد الكلي وإلى إعطاء الأولوية لتوفير العمل للجميع. وإلىالإقرار بمسؤولية الدولة الكلية في المجال الاقتصادي وقد كانت هذه النزعة بداية عهد حافل بالسياسات القائمة على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير العمل للجميع إلى جانب تقديم الضمان الاجتماعي مما دعى البعض إلى دعوة الدولة الرأسمالية التي انتهجت هذه السياسة بأنها دولة الرفاه و الازدهار".[29]

وخلاصة القول أن السياسات الكينزية تعاملت مع مؤشرات الاقتصادي الكلي وترك حرية التوازنات والتعاملات الاقتصادية الجزئية خاضعة لحرية السوق والمنافسة والملكية الخاصة وتنافسية الأفراد والشركات أي عن عقيدة الاقتصاد الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الجزئي لم تتغير ولكن تم توجيهها وتحديدها ضمن سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي والوطني من خلال مفهوم تدخلية الدولة الاقتصادية أو ما يسمى بالدولة القوية في الشأن الاقتصادي.

[29]الحمش. منير.مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين تأملات في النمو والأزمات والفوضى.الأهالي للطباعة والنشر سورية دمشق عام 2001 ص 179.

وكان مشروع روزفلت الضخم والكامل الذي سمي الصفقة الجديدة أو new deal هو أهم التطبيقات الفعلية للسياسات الكينزية لمعالجة أزمة الكساد الكبير حيث قام بعدد من الخطوات التدخلية كان أهمها دعم المصارف وحميتها من الإفلاس وقدم تسهيلات كبرى في القروض وخاص في ميدان الزراعة والصناعة وضمان المدخرات في البنوك 5000$ للشخص الواحد، وقام بتأسيس عدد من المشاريع الكبرى منها هيئة وادي تنيس الذي أصبح مشروعاً شاملاً للتجارب الصناعية والاقتصادية وبناء السدود المسئولة عن تنظيم المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وأنشأت ما يقارب 6000 كم من الخطوط اللاسلكية والاتصالات وتأسيس البنى التحتية كشق الطرقات وبناء الجسور (البوابة الذهبية). ولم تأتي سنة 1938 إلى وأصبحت كل ولاية لديها نوع من التأمين ضد البطالة كما قام بمحاولة فتح بعض الأسواق الخارجية بحيث أرسل وزير خارجيته كوردل هل مستنداً لقانون الاتفاقيات التجارية الصادر 1934 ودخل بمفاوضات غير مشروطة لتبادل المعاهدات مع كندا وكوبا و فرنسا وروسيا و20 دولة أخرى.[30]

وجميع هذه الإصلاحات الاقتصادية جرت بتنسيق مع السياسات النقدية بعد تخفيض سعر صرف الدولار بنسبة 40.9% ليصبح سعر أوقية الذهب 35 دولار بدلاً من 20.67 دولار والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات لم تكن عملية لمسة سحرية أو بسيطة بل كانت عملية جراحية مطولة ذات مظاهر سلبية أحياناً وقاسية أحياناً أخرى ولم يشهد الاقتصاد الأمريكي التعافي التام والنمو الاقتصادي إلا بعد بدء الحرب العالمية الثانية التي كانت أمريكا خلالها الآلة الصناعية المسئولة عن توريد الأسلحة لجبهة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية

[30] موجز التاريخ الأمريكي توزيع وكالة الإعلام الأمريكية

المطلب الثالث: دولة الرفاه الاجتماعي

إن السياسات الكينزية الداعية إلى التدخل الحكومي في تنظيم الاقتصاد وإدارة الطلب الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والحد من سلبيات النظام الرأسمالي اصطدمت باكراً وقبل الحكم على فاعليتها بشكل واضح ببدء الحرب العالمية الثانية فلم تكن عجلة الاقتصاد تدور بشكل منتظم في الدول النامية حتى جاءت الحرب العالمية الثانية ليدخل العالم في مرحلة الاقتصاد العسكري المخطط والمراقب بمركزية من قبل الأنظمة الموجودة وذلك في سبيل جعل كامل مقدرات الدولة في خدمة الحرب ولذلك لم يكتب للسياسات الكينزية الاستمرار في أجواء طبيعة لتقيمها بشكل طبيعي ولكن سرعان ما عادت الأفكار الكينزية لتطرح نفسها بعد الحرب في سبيل تنظيم البنى الاقتصادية والاجتماعية من جديد وإعادة بناء أوربة المدمرة بعد الحرب وخاصة مع بدأ "مشروع مارشال" والإرادة الأمريكية لتعمير أوربة من جديد بما فيها ألمانيا المهزومة لأسباب متعددة منها الاقتصادي والسياسي والايديولوجي مع بدأ الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

وفي السنوات التي تلت الحرب دخلت أوربة مرحلة اقتصادية مزدهرة كانت معدلات النمو فيها مرتفعة وعملية إعادة الإعمار تجري بشكل سريع وجيد والتصنيع المدني عاد بطريق سلسة وسريعة بحيث سميت هذه الأعوام بالثلاثين الماجدات. وكانت الدولة في هذه المرحلة تلعب أدوار مهمة ومحورية في ترتيب الاقتصاد الوطني وحتى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء المجتمع كاملاً هذا الدور الذي كان مختلفاً عن دور الدولة الحارسة الذي كان سائداً مع بداية القرن بحيث ظهر مفهوم الدولة الراعية التي تتدخل عن طريق أدوات اقتصادية واضحة في سبيل إعادة توزيع الدخول بطريقة عادلة وكذلك تنمية القطاعات الاجتماعية المهمة للأفراد كالتعليم والصحة وضمانها للأفراد بشكل متساوي.بما سمي دولة الرفاه الاجتماعي أو دولة الرعاية الاجتماعية. وبرزت هذه الأفكار وتبلورت نتيجة عدد من المعطيات والأسبابالاقتصادية منها والغير اقتصادية كموازين القوى السياسية التي لعبت أيضاً دوراً مهماً في إرساء أسس الدولة الراعية إضافة على عدد من الأمور الأخرى التي تجلت بعد الحرب العالمية الثانية:[31]

- انتشار الاشتراكية السوفيتية على نصف مساحة القارة الأوربية.
- صعود التيارات و الأحزاب الشيوعية في أوربة الغربية والجنوبية (فرنسا، ايطاليا، اليونان.....)

[31]نهرا، فؤاد. النموذج التعاوني-دراسة مقارنة النموذج الدولي الفرنسي –والنموذج التعاوني الالماني.كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية عام 2006 ص206.

- صعود حركات التحرر الوطني في المستعمرات التي اعتمد الكثير منها مبدأ التوجيه الاشتراكي للاقتصاد.

ومع وصول الأحزاب الشيوعية وذات التوجه الاشتراكي إلى أغلب البرلمانات الأوربية انعكس بشكل واضح على السياسات التي تنتهجها حكوماتها وخاصة بعد توجه هذه الأحزاب نحو ما سمي بالاشتراكية الديمقراطية البعيدة عن النموذج الاشتراكي الثوري بحيث اكتفت هذه الأحزاب بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى العاملة في دول أوربة الغربية وتحقيق المكتسبات الكافية لهذه الطبقة من المجتمع بعد قناعتها بعدم قدرتها أونجاع تطبيق النموذج الشيوعي في الدول الرأسمالية هذه, وبهذا يمكن القول إن دولة الرفاه الاجتماعية نتجت عن الاتفاق التاريخي الذي جرى بين أحزاب اليسار الاشتراكي واليمين الليبرالي في الغرب الأوربي والذي بدأ تقريباً من خمسينات القرن العشرين والذي بمقتضاه حصلت الطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا مكتسبات معيشية واجتماعية دون أن يهدم ذلك البنى الأساسية وعلاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي عند هذه الدول.

أ- أنماط وأشكال دولة الرفاه الاجتماعي

إن من أهم التقسيمات والأشكال التي حاولت تشخيص أنماط دولة الرفاه ماقام به "اسبينغ أديرسون" في كتابه الشهير "ثلاثية عوالم الرفاهية الرأسمالية".[32]

والذي قام بتقسيمها إلى الأنماط التالية:

- النمط الليبرالي

وهو النمط الذي تشيع فيه الضمانات البسيطة والتي تقدم إلىأصحاب الدخل المحدود كالعمال و موظفي الدولة وتكون الرفاهية وفق النموذج مقيدة بقاعدة أخلاقية العمل التقليدية:حدود الرفاهية مساوية للميل الحدي للاستبدال بالعمل،ولذلك تكون قاعدة عناصر الرفاهية صارمة، وبذلك تشجع الدولة الاعتماد على السوق من خلال تقنين الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعيةأو من خلال دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- النمط المحافظ

القائم على أساس النقابية الدولتية ويهدف إلى الحفاظ على تفاضل المكانة الاجتماعية فالحقوق تعتمد على مكانة الفرد وانتماءه إلى جماعة معينة من بين الجماعات التي تنضوي تحت خيمة الوطن، ولذلك تكون جاهزة لأن تحل محل السوق في توفير عناصر الرفاهية، ولكن تأكيد الدولة

[32] Gosta Espeing-Andersen، the three World of Welfare Capitalism (Cambridge ,UK: polity press, 1990)

على التفاضل الطبقي يعني ان تأثيره على إعادة توزيع الدخل محدود، وهذا النمط مثقل بإرث الدولة من ناحية.وارث الكنيسة الكاثوليكية.

- النمط الشامل

وهو النمط الذي لا يسمح بقيام الثنائية بين الدولة والسوق في ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، ولايميز قي ما بين الطبقات العاملة والطبقات المتوسطة، فدولة الرفاهية هنا تعلي من شأن مساواة ذات مستوى راق، وليس مساواة الحد الأدنى.

وهذا ينطوي:1) على رفع مستوى الخدمات والرعاية الاجتماعيةإلى المستوى الذي يرضي أذواق الطبقة المتوسطة. و 2) إن المساواة المحققة تعطي الإمكانية للطبقة العاملة في التمتع بنوعية الحقوق التي يتمتع بها الأغنياء.[33]

كما قدم أيضاً "**كوربية وبالمية**" تنميطا خماسياً لمؤسسات الرفاهية الاجتماعية في الدول الرأسمالية[34] وتتحدد عبر الهدف الذي تنشده الدولة ويوضح هذا التنميط مواقع الاستهداف المقصودة وحجم المستويات الاجتماعية التي تغطيها هذه الأنماط وتم ترتيبها كالتالي:

- النمط الهادف والذي تقصد منه الدولة استهداف الطبقات الأكثر هشاشة في المجتمع أي طبقات الفقراء والمعدومين بمشاريع واضحة مخصصة لهم عن طريق رواتب ومساعدات استثنائية أو دورية أو بوجبات طعام محددة وغالباً ما يقصد منه تحقيق هدف اقتصاديأواجتماعي محدد (مشروع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية – التعليم مقابل الأجر أو الغذاء في تركيا– وبعض المشاريع المشابهة في بنغلاديش وأستراليا)
- نمط الرفاهية التطوعي المدعوم من قبل الدولة وعادة ما يكون عن طريق الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع الأهلي وتقوم الدولة بتقديم المساعدات والتسهيلات لتحقق غاياتها.
- نمط الضمان الأساسي: وهو النمط الذي تكون قوى السوق مسئولة عن تحقيق مشاريع الضمان والشيخوخة والعمل والبطالة وغيرها من الأمورالأساسية والتي عادة ما تكون محصورة بالطبقة الاجتماعية الداخلة ضمن منظومة الإنتاج والعمل كما هو أسلوب الضمان في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

---

[33]تم الاستناد في تلخيص الأنماط الثلاثة على دراسة: حسن، هادي. النموذج الاجتماعي الديموقراطي – دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدنمارك وفلندا الالماني.كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية عام 2006 ص236-237 بتصرف.

[34] Walter Korpi and Joakim،The Paradox of Redistribution and Strategeies and of Equality: welfare state Institution، and Poverty in the Western Countries، LIS Working Papers; 151-200 (Los Angeles، CA; Lis Publication،1998)

- نمط النقابية الدولتية: والتي تلعب فيه النقابات والتنظيمات والاتحادات العمالية الدور الأساسي في تقديم الحقوق والمكتسبات الاجتماعية وحيث يتنامى دور الدولة هنا وخاصة على صعيد قطاعات الصحة والتعليم المجاني بأغلب الأحيان وكذلك تقديم الخدمات الاجتماعية الأخرى ولكن تركيزه ينحصر بأغلب الأحيان في في فئات المجتمع النشيطة اقتصادياً ويستثني الطبقات غير المنتجة وكذلك الأثرياء (ألمانيا و فرنسا)
- النمط الشامل: وهذا النمط يقوم باستهداف كامل مواطنين الدولة ببرامج الرعاية الاجتماعية نفسها والمقدمة للجميع بشكلها الكمي والنوعي بحيث يقدم للفقراء والعاملين وحتى الأغنياء الخدمات الاجتماعية نفسها ومستويات عالية بحيث يساعد الطبقات الضعيفة على التمتع بالخدمات نفسها التي يحصل عليها الأغنياء وضمن منظومة اجتماعية واقتصادية متكاملة، تجعل المواطنين سواء على صعيد تلقي الخدمات والحصول على الرعاية بجميع القطاعات الصحية والتعليمية والخدماتالاجتماعيةالأخرى (ضمان صحي – ضمان بطالة – تقاعد –.....) وينتشر هذا النموذج في الدول الاسكندينافية كالسويد والنرويج وغيرها.

دور الدولة في نموذج الاقتصاد الكينزي ودولة الرفاه

يمكن الاستنتاج من الدراسة النظرية لأفكار المدرسة الكنزية و من مفهوم دولة الرفاه الذي طبق بعدد من الأشكال والدرجات وخاصة في أوربة أن هذه المدرسة الاقتصادية وتفرعاتها جاءت كردة فعل عن سلبيات النظام الاقتصادي الرأسمالية محاولة تغطية جوانب النقص والضعف في الفكر الليبرالي و أكدت على الدور المهم الذي على الدولة أن تلعبه في الحياة الاقتصادية و أن النظام الرأسمالي إذا ترك إلى آلياته التحررية سوف ينتج أزمات اقتصادية عنيفة لذلك لابد من قوة تدخلية ممثلة بالدولة تعيد التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني. ومن هنا جاء دور النظرية الكنزية وآليات تدخلها الاقتصادي من خلال آلية خلق الطلب الفعال بعد أزمة الكساد الكبير و أهمية السياسات المالية في تحفيز الواقع الاقتصادي من خلال سياسات الإنفاق العالي لخلق مستويات جديدة من الطلب والتشغيل والإنتاج وأسقط الإعتقاد بضرورة توازن الموازنة وأنه لا ضير بالتمويل بالعجز مادام يحرك عجلة الاقتصاد الوطني. ثم لتاتي السنوات التي بعد كينز والذي تجذرت فيه أفكاره وسياساته لتنتج مفهوم دولة الرفاه الذي تقوم فيه الدولة بأدوار متعددة إضافة إلى مفاهيم الحفاظ و رعاية النشاط الاقتصادي الكلي وأدوات تحفيز الإنتاج و ضبط السياسات المالية والنقدية بمافيه مصلحة العملية الإنتاجية والاقتصادية المحلية, فقد أخذت الدولة صفة توزيعية تمثلت بمفهوم تقديم الرعاية الإجتماعية بمختلف جوانبها من تعليم وصحة وحتى ضمان إجتماعي ضد البطالة والشيخوخة و غيرها هذه المهمة التي أخذتها الدولة على عاتقها جعل منها اللاعب الأكبر في الاقتصاد الوطني ووصلت ميزانياتها في بعض الدول إلى حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي هذا الأمر الذي جعل الاقتطاعات الضريبية الكبرى أداة التمويل الرئيسية وبذلك أصبحت الدولة من خلال هذه السياسات وغيرها صاحبة الدور الأهم في صناعة الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاه ولكن مع ترك هامش نظام السوق يأخذ مجراه الحر وعرضة لقوى السوق من العرض والطلب دون أن تأخذ على عاتقها كامل العملية الإنتاجية والاقتصادية كما في الأنظمة الشمولية والشيوعية فمازالت الملكية الخاصة أساسية ومصانة و نظام الشركات قائم على الربح والمنافسة. وبذلك يمكن القول أن سياسات الدولة ضمن هذا المفهوم والنظرية قامت على التدخل المكثف بآليات مختلفة لكن مع الحفاظ على مرونة النظام الرأسمالي ومنافسة الأسواق.

المبحث الرابع: النيوكلاسيك والليبرالية الجديدة

صوت الكلاسيك الذي لم يمت

بعد ثلاثين عاماً من السياسات الكينزية التي اجتاحت العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى ازدهار ونهضة وتقدم اقتصادي جيد بحيث سميت هذه الفترة بالثلاثين الماجدات (المجيدة) والتي كانت فيها معدلات النمو عالية ومستقرة بطريقة جيدة وكذلك عمليات إعادةإعمار أوربة انتهت وبمعدلات تضخم مضبوطة ومعدلات تشغيل ممتازة وانخفاض لمعدلات البطالة ولكن كما يقال الأوقات السعيدة لا تدوم طويلاً فلم تأت نهاية الستينات وبداية السبعينات حتى بدأت الأمراض الاقتصادية تظهر من جديد ولا سيما انه اكتسب تشخيصاً جديداً حيث امتزج داءا الرأسمالية معاً التضخم والركود والذي سمي فيما بعد الركود التضخمي حيث راجع في العالم ارتفاع الأسعار وقلة الطلب.

هذا الأمر الذي استعصى حله بالسياسات المالية التدخلية السائدة وقتها والتي كانت تدعو إليهاالأفكار الكينزية والتي بدأت تظهر مشاكلها بشكل واضح وخاصة مع سياسات الإنفاقالمرتفعة من الحكومات والاقتطاعات الضريبية والترهلات التي بدأت تصيبها هنا وهناك، كل هذه الاعتبارات إضافة إلى أن الأصوات الكلاسيكية القديمة لم تمت رغم انخفاض صوتها في السنوات الماضية ولكن أصواتها عادة لتظهر وبقوة منادية بالإرث الكلاسيكي العظيم والنفحات الأرثوذكسية الراديكالية المقدسة لسوق وحرية الانتقاء والاختيار والممارسات الاقتصادية والحد من أي تدخل للحكومة وكانت أعلى هذه الأصوات قادمة من المدرسة النمساوية (مدرسة فينا) الاقتصادية ومريديها.

حيث نشأت المدرسة النمساوية على يد "**كارل مينجر**" في جامعة فينا، ومنه انتشرت في أوروبا عن طريق أتباعه "فردريك فون فايزر" و "يوجين فون بوم بافيرك" وتولى بعدهما قيادة دفة المدرسة النمساوية كل من "فردريك هايكولودفيج فون ميزس الذين عاشا في الولايات المتحدة لمدة كبيرة في حياتهما. "لقد كان للمدرسة النمساوية نفوذاً واسعاً بسبب تأكيدها على الطور الإبداعي للإنتاجية الاقتصادية وعلى تشكّكهم في أساس النظرية السلوكية التي تشكّل أساس الاقتصاد التقليدي الجديد تتبنى في توجهها الفكري الاقتصادي الداعي إلى التمسك الشديد بالفردانية الطرائقية وحرية الفرد في اختياراته وقدرة السوق على تحقيق الحالة الاقتصادية المثلى وترفض أي تدخل وتنظيم حكومي للسوق.

وأهم مبادئ المدرسة النمساوية[35]

- الوحدة الأولى للتحليل والتنظير الاقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية.
- يكشف سلوك الأفراد عن ثبات في الاختيارات يتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة وهذا الثبات هو ما يمكن العلم الاقتصادي من التنظير لمثل هذا السلوك ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت.
- السعي نحو إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا.

وكان من أعظم مفكريها والذي كان له الدور الأكبر في تأصيل فكرها ونشره "**فريدرك فون هايك**" وكتابه الشهير في الدفاع عن آليات السوق "الطريق إلى العبودية" والذي أعيد نشره في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1956 حيث استندت فلسفة هايك على فرضيتين أساسيتين:[36]

- إن نمو الحضارة يأتي من حرية أعضائها الأفراد في السعي والكفاح من أجل تحقيق أهدافهم في سياق حماية حقوق الملكية الخاصة فالمؤسسات الاجتماعية،بالدرجة الأولى السوق تعمل بشكل أفضل عندما تنشأ وتقوم بفعل التوازن العفوي والطوعي لأشخاص أحرار.والمنافسة في السوق تخلق التناغم الاقتصادي المطلوب الذي يعد **نتاج العمل الإنساني وليس نتاج التخطيط الإنساني.**
- أن على الحكومات تبعا للافتراض الأول أن تكون ديمقراطية مع حدود ثابتة لمجال تدخلها وسلطاتها الإكراهية ويمكن للضرائب الاقتصادية المخططة أن تعالج بعض التعقيدات المحدودة فقط. أما التخطيط الاقتصادي الجماعي فيقود إلى نظام استبداد شمولي.

وكان هايك بكل كتاباته وأفكاره التي بدأها في فيينا منتقلاً إلى لندن ثم في الجامعات الأمريكية ستانفورد خصوصاً وختاماً في ألمانيا يدعو إلى حرية السوق والإنسان، ويحارب التخطيط الاشتراكي معتبراً أن الحرية التي تدعو إليها الأنظمة الشمولية المخططة تحت تسمية الحرية الجمعية ليست حرية لأعضاء المجتمع بل هي حرية مطلقة للمخطط ليفعل ما شاء بالمجتمع.[37]

وبهذا نرى أن حجم الفكر الكلاسيكي رغم تراجعه في أوج تطبيق النظرية الكينزية لم ينتهي بل عاد بقوة على المنابر الفكرية بسبعينات القرن الماضي ليؤسس لمرحلة جديدة سميت بأفكار

---

[35]منصور، أشرف: الاقتصاد النيوكلاسيكي: المدرسة النمسأوية. مقال موقع الحوار المتمدن-العدد: 1782 – عام 2007 على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612

[36]بيت، لايتشارد وأخرون. ترجمة شوكت يوسف. الثالوث غير المقدس. وزارة الثقافة في سورية الهيئة العامة للكتاب عام 2007 ص 19-20.

[37]أوزار، رشيد. كيف تولد الدولة الشمولية: الطريق إلى الرق: فريدرك فون هايك. موقع منبر الحرية الرابط:http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/3823

النيوكلاسيك لتجد طريقها إلى التطبيق ولا سيما في أفكار مدرسة شيكاغو وعرابها ميلتون فريدمان وصاحب المدرسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: ميلتون فريدمان النشأة و الفكر*

يدافع فريدمان عن الفكرة القائلة بأن الاقتصاد علم تجريبي على غرار العلوم الطبيعية، وعليه يتم وضع بيانات ذات طابع تنبؤي يتعين إثبات خطئها باختبارات تجريبية. ويجب أن ترفض أي نظرية لا لأن افتراضاتها لا تنطبق مع الواقع و لكن لأنه تم دحض ما تتنبأ به من خلال الاختبارات التجريبية.حصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية (لإنجازاته في مجال تحليل الاستهلاك و التاريخ و النظرية النقدية وإلقائه الضوء على تعقيدات سياسات الاستثمار). ويقترح فريدمان افتراض الدخل الثابت الذي مفاده أن أهم جزء من نفقات الاستهلاك لا يرتبط بالدخل الجاري (كما يعتقد كينز) بل من مكونه الرئيسي المتمثل بالدخل الثابت وهو يستخلص من ذلك أن الاقتصاديات الحديثة أكثر استقراراً مما يتصور الكينزيين.

وقد أعاد فريدمان الاعتبار للنظرية الكمية النقدية والتي مفادها أن كل تغيير في الكتلة النقدية يصحبه تغير في نفس الاتجاه بالنسبة للأسعار والإنتاج و الدخول. وعليه فإن التضخم في رأيه ظاهرة نقدية بحتة.

دعا فريدمان إلى العمل ((بقاعدته النقدية)) التي تنص على أن الكتلة النقدية يجب أن تتغير بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الإنتاج القومي على المدى البعيد. إن الأزمة التي عادت لتضرب الرأسمالية العالمية بشكل مفاجئ مرة أخرى في السنوات بين 1973 إلى 1976 ثم بين 1980 إلى 1982. وحاولت الحكومات تطبيق الحلول والوصفات التي صممها كينز ووجدوا أنها لم تعد فعالة. وهكذا صار فريدمان شخصية بارزة. وبشر بفكرة أنه يجب تحرير الرأسمالية من تدخل الدولة، وأنه يجب إلغاء كل ما يكبح الأغنياء من أن يصبحوا أغنى، وأن كل المحاولات المبذولة لإبقاء البطالة عند معدلات منخفضة يجب أن تنتهي فورا. ولقيت هذه الرسالة شعبية بالغة لدى الاقتصاديين. فقد ألقوا باللائمة في كساد الثلاثينيات على ضعف تدخل الدولة، والآن صاروا يلقون باللائمة في الأزمات الجديدة على هذا التدخل.

* ولد فريدمان عام 1912 م ونشأ في بروكلن، درس في جامعة شيكاغو وجامعة كولومبيا التي حصل منها على الدكتوراه عام 1946م وهو عضو في جمعية جبل بلران التي أسسها فريدرك هايكفرض فريدمان شخصه منذ نهاية الخمسينيات كزعيم لمعارضي التدخل الكينزي، وكأنشط مدافع عن الليبرالية المسرفة في تشددها و كملهم رئيسي للسياسات الاقتصادية الجديدة التي طبقت بدءاً بالسبعينيات.وهو يعلن أن آليات السوق تكفي لحل أغلب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

ولقد ربط فريدمان في كتاباته الحرية السياسية مع السوق الحر ووجوب فصل السلطة الاقتصادية عن السياسية. يوجد طريقتان لتنسيق الفعاليات الاقتصادية لملايين الناس بشكل أساسي:

أ- التوجيه المركزي القائم على استعمال القوة أو الإكراه (أسلوب ديكتاتوري)

ب- التعاون التطوعي بين الأفراد (أسلوب السوق) يسمى النموذج العملي للمجتمع الذي يطبق هذا النوع (الرأسمالية المتنافسة).

إن وجود السوق الحرة لا يلغي الحاجة إلى الحكومة فهي تعتبر منبراً لتحديد قوانين اللعبة و حكماً لتفسير وتنفيذ القوانين التي يتم اتخاذها، فالسوق تعمل على التقليل بشكل كبير من عدد القضايا التي يجب اتخاذ قرار بشأنها من خلال الوسائل السياسية مما يؤدي إلى تقليل درجة حاجة الحكومة للمشاركة في اللعبة بشكل مباشر. الفائدة العظمى للسوق هو أنه يسمح بالتنوع الواسع.

وأخيراً هذه قائمة ببعض الفعاليات التي لا يجد فريدمان مبرر لتدخل الحكومة فيها[38]:

1) برامج دعم الأسعار المتكافئة للزراعة.
2) تعريفة جمركية على الواردات أو قيود على الصادرات.
3) مراقبة الحكومة للإنتاج.
4) مراقبة الإيجار أو مراقبة الأسعار والأجور العامة.
5) المقادير القانونية للحد الأدنى للأجورأو الحد الأقصى القانوني للأسعار.
6) التنظيم المفصل للصناعات.
7) مراقبة الإذاعة و التلفزيون (وهذا المثال برأي فريدمانينتهك حرية التعبير).
8) برامج الضمان الاجتماعية المطبقة، خاصة برامج الشيخوخة والتقاعد التي تجبر الناس على:
   أ- أن يصرفوا مقداراً محدداً من دخلهم على شراء مرتب التقاعد.
   ب- أن يشتروا المرتب السنوي الذي يتلقاه المرء مدى الحياة من مشروع تجاري يدار بشكل عام.
9) شروط الترخيص في مختلف المدن و الولايات التي تجعل مشاريع تجارية معينة أو مهن أو وظائف، مقتصرة على أشخاص لديهم رخص، حيث تعتبر الرخصة أكثر من مجرد وصل للضريبة التي يمكن أن يدفعها كل شخص يريد أن يشترك في الفعالية الاقتصادية.
10) ما يسمى بالإسكان العام ومجموعة من برامج الدعم الموجهة نحو تعزيز بناء الأحياء السكنية وضمان الرهن.
11) فرض التجنيد الإجباري على الرجال في وقت السلم. والترتيب الملائم للسوق الحرة هو القوات العسكرية التطوعية أي استئجار رجال للخدمة. لا يوجد أي مبرر لعدم دفع أي ثمن يكون

[38] فريدمان، ميلتون. الرأسمالية والحرية: ترجمة يوسف عليان مركز الكتب الأردني عام 1987 ص 37-38.

ضرورياً لجذب العدد المطلوب من الرجال. الترتيبات الحالية هي ترتيبات قسرية غير عادلة، وتتدخل بشكل خطير في حرية الشباب في تكوين حياتهم، ومن المحتمل أن تكون أعلى من البديل الذي يطرحه السوق. (التدريب العسكري العالمي لتوفير الاحتياط لوقت الحرب مشكلة مختلفة، ويمكن تبريره على أسس ليبرالية).

12) المنع القانوني لنقل البريد من اجل الفائدة.

13) رسوم استعمال الطرق التي يملكها ويديرها عامة الشعب.

المطلب الثاني: ثورة ريغان – تاتشر

جاءت الثمانينات لتحضر قطبي السياسات المحافظة والنيوليبرالية إلى الحكم مارغريت تاتشر في بريطانيا و رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية ليبدأ التطبيق الفعلي لسياسات الجديدة والتي كان فيها هايك و فريدمان و غيرهم المنظرين الفعليين لعملية التحول الجديدة هذه حيث كان ريجان يسعى إلى تحقيق أربعة أهداف اقتصادية رئيسية حين تولى منصبه في عام 1981: الحد من التضخم، وخفض معدلات الضرائب الشخصية المرتفعة، وتقليص حجم الحكومة، والحد من القيود التنظيمية المفروضة على القطاع الخاص. ولقد هبطت معدلات التضخم بسرعة، من أكثر من 10% في عام 1981 إلى أقل من 4% في عام 1983، وذلك لأن ريجان سارع إلى دعم السياسات النقدية المحكمة التي اقترحها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك، بول فولكر.حيث أصبح معدل التضخم الأقرب إلى الصفر يشكل المستوى المقبول لدى السياسة الأميركية وذلك عن طريق رفع تطبيق السياسات النقدية الجديدة حيث ارتفعت معدلات الفائدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة فأصبح وقتها أسعار الفائدة المؤلفة من رقمين بدل مستويات التضخم المؤلفة من رقمين (خانتين).[39] وأسفرت سياسات ريجان الضريبية عن خفض الحد الأعلى للضريبة على الدخل من 70% في عام 1980 إلى 28% في عام 1986. ورغم أن الحد الأعلى عاد إلى الصعود من جديد حتى اقترب من 40%، فإن أحداً لم يقترح العودة إلى مستويات ما قبل ريجان.

كما نجحت إدارة ريجان في الحد من القيود التنظيمية المفروضة على نطاق واسع من الصناعات، بما في ذلك النقل الجوي، والقطاع المالي. ورغم أن بعض القيود سوف تفرض على البنوك في أعقاب الأزمة المالية الحالية، فلن نشهد عودة إلى فرض القيود التنظيمية المشددة على أنشطة البنوك. حين تولت مارجريت تاتشر رئاسة وزراء بريطانيا في عام 1979، وجدت نفسها في مواجهة اقتصاد يعاني من مشاكل جوهرية أضخم كثيراً من تلك التي كانت تواجه الولايات المتحدة في نفس الوقت. ذلك أن الاقتصاد البريطاني كان أكثر خضوعاً للعوامل الاجتماعية، وكان ذلك واضحاً في الملكية الحكومية الواسعة النطاق للنقابات المهنية وسيطرتها عليها. ولقد خصخصت تاتشر الصناعات الكبرى التي كانت مملوكة للحكومة وباعت الإسكان المملوك للحكومة للمستأجرين. ولا أحد يقترح الآن العودة إلى تأميم الصناعات أو استرداد المساكن. لقد انكسرت شوكة النقابات المهنية والعمالية إلى الأبد، بعد فترة طويلة من الإضرابات الوطنية المؤلمة . وأثناء فترة ولايتها كرئيسة للوزراء انخفض الحد الأعلى للضريبة على الأجور إلى النصف، فهبط من

[39] جالبريات، جون. تاريخ الفكر الاقتصادي – مرجع سبق ذكره- ص 294

أكثر من 80% حين تسلمت المنصب إلى 40%. وكانت الضرائب الإضافية على الدخول الاستثمارية تعني الحد الأعلى للضريبة، وكانت قبل أن تتسلم تاتشر السلطة 95%. ورغم أن الحد الأعلى للضريبة على الدخول في بريطانيا ارتفع مؤخراً إلى 50%، فلا أظن أن أحداً يفكر في العودة إلى ضرائب ما قبل تاتشر.[40]

[40]فلديستن، مارتن: هل انتهت ثورة ريغان تاتشر؟ مقال على الرابط التالي: تاريخ 2009
http://www.project-syndicate.org/commentary/is-the-reagan-thatcher-revolution-over-/arabic

المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

إن الإصلاح الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد والبنك الدوليين هو تعديل في مسارات الاقتصاد الوطني لتستجيب للتطورات في الاقتصاد الدولي،أيأن تتكيف الدولة مع التغيرات والصدمات الداخلية والخارجية من خلال حزمة من الإجراءات اصطلح على تسميتها ببرامج التكييف الاقتصادي وهي تتألف من جزأين هما برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي.

ويمكن تعريف التثبيت الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي بأنه: جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية صارمة.

كما يمكن تعريف التكييف الهيكلي وفقاً للبنك الدولي بأنه: مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائل "لا ارتباط تبادلي للاشتراطات" ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث إنّه في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط، فقد اتجه ليكون الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصوراً على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.[41]

يستنتج مما سبق أنه يمكن تعريف برامج التكييف الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصادإلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني.

[41]محمود، يوسف عبد العزيز، (2005)، "برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (27)، العدد (2) 2005، جامعة تشرين، اللاذقية، ص 69.

- **إجراءات برامج التكييف الاقتصادي**

إن الإجراءات التي درج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دفع الدول النامية لتبنيها من خلال برامج التكييف الاقتصادي هي إجراءات شبه نمطية ومتكررة لدى كل الدول وشملت في الموجة الأولى لتطبيق برامج التكييف الاقتصادي بشكل أساسي ما يلي:[42]

1. تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الإنفاقالحكومي وخفض الدعم ورفع الضرائب وتخصيص القطاع العام.
2. تخفيض قيمة العملة الوطنية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي.
3. تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية.
4. تخفيض الأجور الحقيقية وخاصة في القطاع العام.
5. تحرير الأسعار وتحرير أسعار الفائدة.

ونتيجة للآثار الاجتماعية السلبية لتطبيقها في دول الموجة الأولى أضيف لها مجموعة سياسات اجتماعية أخرى، كما تم في مرحلة لاحقة إدخال سياسات خاصة بالبيئة والمناخ والإنفاق العسكري.

[42] عبيد الناصر، ناصر، (2001)، **"سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي (حالة مصر العربية)"**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص 67.

دور الدولة في الكلاسيكية الجديدة

لقد أعادت النيوكلاسيكية اللعبة الاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى سيرته الأولى وحاربت الأفكار التخلية الاقتصادية التي طرحتها الكنزية وأعتبرتها أنها هي المسؤولة عن المرض الجدي الذي أصاب عدد من الاقتصاديات الرأسمالية في ذلك الوقت وهو الركود التضخمي وأعتبر فريدمان وغيره أن جرعة التدخلات الاقتصادية في اللعبة الاقتصادية هي التي أساءت لها ولذلك يجب أن تنسحب الدولة من كثير من الجوانب الاقتصادية التي تدخلت بها ورفض فكرة الموازنات الكبيرة وخاصة الممولة بالعجز والقيود على الصادرات والواردات وأعتبر أن تضخم هو ظاهرة نقدية بحتة يمكن التعامل معها عن طريق المؤشرات الكلية البسيطة التي تملكها الدولة كسعر الفائدة وغيرها وإن أي سياسات تدخلية مفرطة ستأأتي بنتائج سلبية وأن السوق هو الأقدر على مواجهة مشاكله وتقلباته والتعامل معها وخروج الخاسرين من اللعبة الاقتصادية للضعفاء هو أمر جيد وصحي رغم كلفه. وبذلك يتحدد دور الدولة فقط بسياسات كلية بسيطة كالسياسة النقدية وسعر الفائدة والحد من الإنفاق على الأمور الاقتصادية والاجتماعية و العمل على تقليص عجز الموزانة وجعل السوق هي اللعبة الأساسية والابتعاد عن أي وجه من أوجه التخطيط الاقتصادي وبذلك يجب على الدولة أن تقارب موقف الحياد من القضية الاقتصادية وتدع السوق تقرر الواقع الاقتصادي في الاقتصاد المحلي والعالمي.

المبحث الخامس: نقد وتوصيف فكر الدولة التنموية

المطلب الأول: الدولة التنموية

بعد الحديث عن أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد واختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية فيها من شمولية اشتراكية إلى رأسمالية ليبرالية وما بينهما من اقتصاد مخطط ودولة إدارة الطلب الكينزي أو اقتصاد الرفاهية في أوربة لا بد من أن نحاول استخلاص نتيجة أو عبرة معينة نستطيع من خلالها تحديد أو صياغة مفهوم نظري محدد لشرح ماهية أو أوصاف الدولة التنموية في الاقتصاد وماهو الحجم الأمثل للدولة لتحقيق نهضة اقتصادية وماهي السبل الأفضل والآلياتالأنسب للتدخل الاقتصادي لتحقيق تنمية حقيقية في اقتصاد ما.

وذلك من خلال تحديد مهام الدولة المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية والوقوف بشكل أساسي على المهام الاقتصادية للدولة و واجباتها البنيوية ووظائفها الرئيسية وقد وضع تقرير عن التنمية في العالم 1997(الدولة في عالم متغير) مصفوفة اعتبارية قسم من خلالها مهام الدولة إلى دنيا و متوسطة و عالية كما تتوضح في الجدول التالي:

الجدول 1: مصفوفة مهام الدولة بحدها الأدنى والمتوسط والأعلى

	معالجة فشل الأسواق		**المزيد من الإنصاف**	
مهام الحد الأدنى		توفير الخدمات العامة		حماية الفقراء
		الدفاع		وضع برامج مكافحة الفقر
		صيانة حقوق الملكية		الإغاثة في الكوارث
		إدارة الاقتصاد الكلي		
		الصحة العامة		
مهام المتوسطة	مواجهة العوامل الخارجية	تنظيم الاحتكارات	التغلب على عدم دقة المعلومات	توفير التامين الاجتماعي
		تنظيم المرافق العامة	التامين الصحي وغيرها	المعاشات التي تعيد توزيع الدخل
	التعليم الأساسي	سياسة مكافحة الاحتكار	التنظيم المالي	التعويضات العائلية
	حماية البيئة		حماية المستهلكين	التأمين ضد البطالة
المهام الأكبر		تنسيق النشاط الخاص		إعادة التوزيع
		تعزيز الأسواق		إعادة توزيع الأصول
		المبادرات الجماعية		

المصدر تقرير عن التنمية 1997 (الدولة في عالم متغير) ص 30

وبالرغم من هذه المصفوفة ليست شاملة ولكنها تعطي قواعد أساسية لتحديد مدى وظائف الدولة وربطها بحجم انتشار الدولة وحجمها و مدى تحكمها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحديد نمط تدخل الدولة من أدنوي إلى متوسط وصولاً للأكبر.

ولقد قام أحد الباحثين الأمريكي "**فرانسيس فوكوياما**" بالاستفادة من هذا الجدول بحصر نشاطات الدولة ومدى قدرتها وفاعليتها بالقيام بذلك على محورين أساسين كالتالي:[43]*

محور x وضع فيه وظائف الدولة ومهامها من الحد الأدنى فالمتوسط فالنشط مستفيدا من تقرير التنمية عن العالم 1997

الشكل 1: الوظائف الدنيا والمتوسطة والناشطة للدولة ووظيفة الدولة

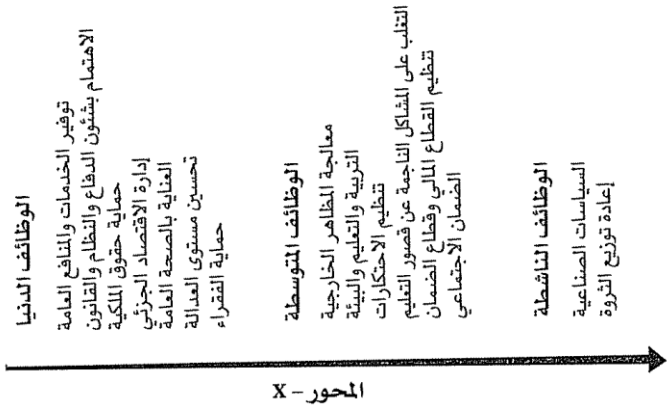

ثم وضع المحور العمودي y وهو المحور الذي يمثل قوة القدرة المؤسساتية للدولة

الشكل 2: وظيفة الدولة بحسب قدرتها المؤسساتية

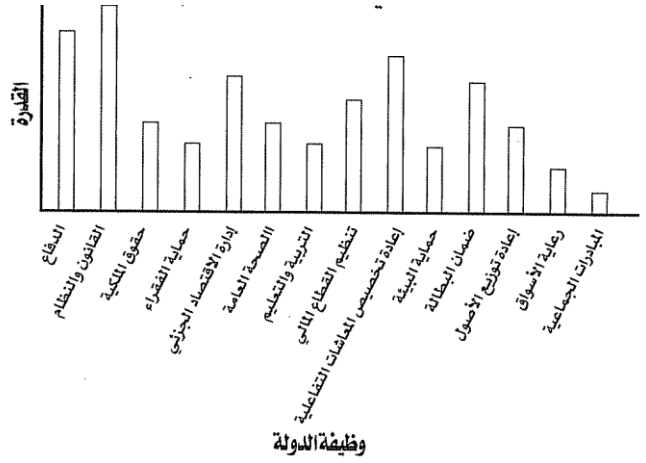

[43]* فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة مجاب الإمام الناشر العبيكان للنشر الرياض السعودية عام 2007. سيعتمد الباحث على دراسة فوكوياما في البحث المذكور لتحديد وشرح مصفوفة ضمن المربعات الأربعة والاستفادة منها في توصيف الدولة التنموية لمزيد من الإطلاع يرجى مراجعة بحثه.

ولقد تم الاستعانة بعدد من المؤشرات لتحديد مواقع الدول وقدرتها على المحور y منها مؤشر ملاحظة الفساد في العالم الذي طورته مؤسسة الشفافية العالمية كما تم الاستفادة من مؤشر آخر هو الدليل العالمي لأرقام خطورة الدول والذي يجمع ثلاثة معايير منفصلة تبين مدى تفشي الفساد والبيروقراطية وسيادة القانون والنظام. كذلك الاستفادة من مجموعة المؤشرات التي طورها البنك الدولي والإدارة لـ 191 بلد حول العالم وغيرها من المؤشرات التي تعنى بقدرة وكفاءة الدولة على إدارة مهامها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثم قام الباحث بدمج بعدي الدولة في المحورين x و y الذين يمثلان مدى وقوة الدولة في رسم بياني واحد لنحصل على مصفوفة تحتوي بشكل دقيق على أربع مربعات يترتب عن كل منهما نتائج شديدة التباين بالنسبة للنمو الاقتصادي في مختلف البلدان.

الشكل 3: مدى وظائف الدولة وقوة مؤسسات الدولة

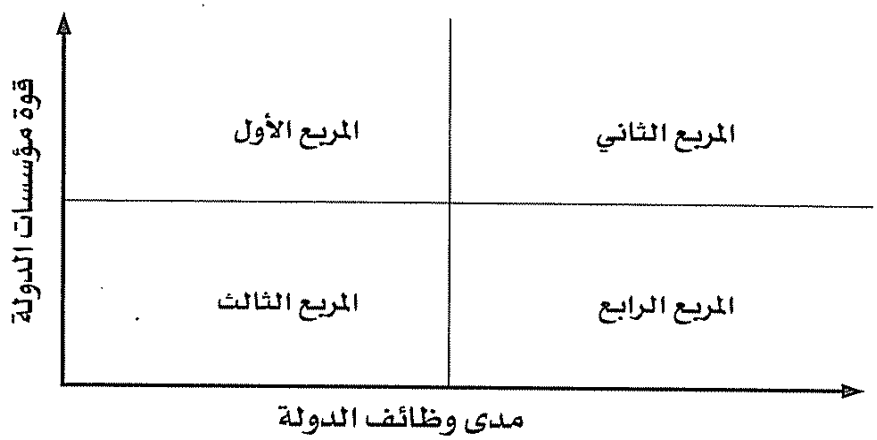

إن هذه المربعات في الشكل السابق والتي تحاول تحديد واقع كل دولة وموقعها من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها وذلك عن طريق معرفة مدى وظائفها (حجمها) و قوة وفعالية مؤسساتها (كفاءتها) ومدى تداخلهما لتشكل موقعها الاقتصادي. حيث يعتبر الاقتصاديون أن المربع الأول هو المكان الأفضل وخاصة أصحاب الفكر الليبرالي الحديث بينما يعتبر أصحاب الفكر الأوربي المعتدل من أبناء مدرسة دولة الرفاه أن المربع الثاني هو الأفضل لأنه يضمن مفهوم العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل رغم أنه أكثر تعقيداً في التطبيق. ولكن يجمع كل الاقتصاديين أن الربع الرابع هو الأكثر سوءاً حيث تضطلع دولة عديمة الكفاءة بمدى طموح جداً من النشاطات التي لا تستطيع القيام بها وهو الربع الذي تتوضع فيه أغلب الدول النامية.

ولكن من الأهمية بمكان القول أن تحديد موقع الدول ضمن المربعات بشكل دقيق هو أمر صعب وذلك لوجود تباين في قدرة الدولة داخل البلد الواحد عبر مختلف مؤسساتها الإدارية. حيث تبدو

دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية في اليابان أقل شمولاً من مثيلتها في ألمانيا و فرنسا إذا قسنا حجمها بالبرامج الاجتماعية أو تحويلات الدخل الإجمالية لكن اليابان تستخدم بدلاً من ذلك مجموعة نظم وضوابط كقوانين حماية المؤسسات الأسرية الصغير لتجار التجزئة وبعض مؤسسات الاقتصاد الجزئي كنظام الأجور حسب الأقدمية والتوظيف مدى الحياة التي تمثل بمجملها شبكة أمان اجتماعي موازية في القطاع الخاص ومع ذلك تبقى السياسات الصناعية اليابانية أكثر تدخلا وتبقى مستويات تنظيمها المحلي أعلى بكثير من الدول الأوربية. لذلك ليس من السهل تحديد موقعها على المصفوفة و الإقرارإذا كان يجب وضعها علي يمين أويسار دولة الرعايا الاجتماعية الأوربية.

إن اغلب النصائح الدولية وخاصة القادمة من برامج البنك الدولي وفق إجماع واشنطون وبرامج التثبيت والهيكلة تحاول نقل الدول النامية وسياساتها من الربع الرابع إلى الأول وذلك بعد أن تبين عدم قدرتها على الاستمرار بهذا الحال وضع مؤسساتها الغير قادرة على الإحاطة بهذا المدى الكبير من الوظائف الاقتصادية ولكن في أغلب الحالات تقع هذه الدول في المربع الثالث أثناء تقليص مدى الدولة قامت بالتقليل من قوتها أو بتوليد الحاجة إلى أنماط جديدة من قدرات الدولة التي كان ضعيفة أو غير موجودة وبذلك تحول التقشف الذي تقتضيه سياسات الاستقرار والتوازن والتكييف البنيوي الاقتصادي في بعض البلدان إلى ذريعة لتقطيع أوصال الدولة وتقليص قدراتها في كل المجالات وليس فقط النشاطات الواقعة على الجانب الأيمن من المحور x (الوظائف الناشطة) أي أن مسار الإصلاح الأمثل كان يجب أن يسعى إلى تقليص مدى الدولة وزيادة قوتها معاً ولكن ذلك لم يحدث بشكل جيد فوجدت أغلب الدول النامية التي طبقت هذه السياسات نفسها في الربع الثالث وذلك نتيجة استغلال أغلب الحكومات والأنظمة في هذه الدول هذه السياسات والشروط الخارجية ذريعة لتحجيم قطاعات الدولة الحديثة من انخفاض للاستثمار في البنى التحتية كمشاريع الصحة وبناء الطرق و كذلك في قطاع الزراعة والتعليم وبنفس الوقت شهدت ارتفاعا كبيرا في حجم الإنفاقلشؤون السيادية كالقوات المسلحة والسلك الدبلوماسي والوظائف المرتبطة بالحكومة والرئاسة.

وبذلك استطاعت هذه الأنظمة السياسية في هذه البلاد والتي كانت تقود البلاد من داخل المربع الرابع في مصفوفة مدى وقوة الدولة إلى قيادة مسيرة الإصلاح المزعوم بنفسها وسقوطها في المربع الثالث أي أنها قامت بتقليص واجباتها الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد مع الإبقاء على نفسها في موقع القوة السيادية وحتى الاستفادة من هذه التحولات لصالحها الشخصي وقد شاع تسمية هذه الأنظمة بالأنظمة الوقفية الجديدة التي كانت أهم المستفيدين من عملية التحول هذه. حيث قامت باستغلال نفوذها السياسي لإعادة تخصيص حقوق ملكية القطاع العام لمصلحة مجموعة أو شأن معين لخدمة مصالح أسرة أو قبيلة أو منطقة معينة أو مجموعة أثنية واحدة.

إن مجمل الدراسة السابقة وغيرها من الدراسات تؤكد أن أهمية الدولة تكمن في قوتها وفعاليتها، فدولة تبصم بخاتمها على جميع النشاطات وتصدر القوانين وتسن اللوائح في كل صغيرة وكبيرة ولكن الجميع يتجاهلها هي دولة غير موجودة بالفعل وإن كانت قائمة على الورق في كل مكان. وأن دولة تحصر دورها في إطار ضيق ولكنه ملموس ومحترم هي دولة أكثر تواجدا بالفعل. وإذا كانت العبرة بالفعالية فيمكن القول أنه هناك علاقة عكسية بين مدى وتدخل الدولة وفعالية هذا التدخل ولعله يمكن سوق التشبيه التالي بين قيمة النقود وهيبة الدولة وفعاليتها فكما أن قيمة النقود تنهار مع الإسراف في إصدارها فكذلك الأمر مع الدولة تقل هيبتها وفعالية تدخلها مع توسع هذا التدخل وتشعبه.[44] وبذلك فإن دولة معتدلة بحجمها فعالة بسياساتها وآليات تدخلها أفضل بكثير من دولة مغرقة في التدخل إلى درجة إعاقة النمو الاقتصادي وتعطيل للتنمية الاقتصادية وإن أفضل مفهوم لقياس نجاح سياسات هذه الدولة عن غيرها هو النتائج التي تحققها هذه الدولة عن مثيلاتها بحيث يظهر التأثير الضخم للحكومة على التنمية من التفاوت الكبير في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية في أفريقية جنوب الصحراء وبلدان شرقي أسيا ففي عام 1960 كان نصيب الفرد من الدخل في كثير من أنحاء شرق أسيا لا يزيد إلا قليلاً عنه في أفريقية. والحكومات في المنطقتين متماثلة في الحجم ولكن ليس في التكوين فالحكومات الإفريقية كانت تنفق أكثر على الاستهلاك وخاصة على الموظفين العموميين ولكن بحلول منتصف التسعينات كانت الدخول في شرق أسيا أكبر بخمس مرات عنها في أفريقية وقد تصاعد الاستهلاك الحكومي في افريقية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بمقدار مرة ونصف عنه في شرق أسيا ويرجع أهم سبب لهذا الاختلاف هو الأداء المتميز للدولة في شرق أسيا وسلامة السياسات التي تتخذها والكفاءة العالية لخدمات مؤسساتها في حدوث هذه الفجوة الإنمائية عن مثيلاتها في افريقية. [45] حيث استطاعت الدول في شرق أسيا على صناعة هذه النهضة الاقتصادية بمجهودات إنمائية فعالة تتضمن سياسات اقتصادية مميزة نوعية منها تدخل الدولة في تخصيص القروض الاستثمارية وتسريع عملية التطور الصناعي عما يمكن أن تكون عليه لو تركت للأسواق الاقتصادية وحدها تتطلب هذه السياسات بالضرورة تفويض قدر هائل من الصلاحيات لهيئات التخطيط الاقتصادي التي تقوم بإدارتها والتي تتمتع بسلطة اختيار الرابحين والخاسرين ومكافأة كل القطاعات الصناعية عملياً وبذلك استحقت هذه الدول كما في اليابان وكورية وتايون تسمية الدول الإنمائية التي أنشأت ورعت البرامج والخطط التحفيزية للقطاعات الاقتصادية على الفترات الطويلة والممتدة.

---

[44]البلاوي، حازم. فاعلية الدولة وعمالها. جريدة الأهرام 1983/7/15. دور الدولة في الاقتصاد ص 60

[45]تقرير عن التنمية 1997 (الدولة في عالم متغير) ص 35

تلخيص مفهوم الدول التنموية

إن مفهوم الدولة التنموية أو الإنمائية الذي نستطيع إطلاق تسميته على دولة ما دون أخرى من خلال سياساتها وتدخلها الاقتصادي يعتمد على عاملين أساسين وبيئة ناظمة نستطيع من خلالهم تقييم قدرة الدولة وكفاءتها في إدارة وتوجيه الاقتصاد الكلي الخاص بها العاملين الأساسيين هما

- عامل كمي من خلال:

1. تحقيق التشغيل الكامل أو شبه الكامل لعوامل الإنتاج الاقتصادي داخل الاقتصاد الكلي في القطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها.
2. تنمية موارد المجتمع الاقتصادية وزيادة الناتج القومي مرحلة بعد أخرى وهو شرط أساسي من شروط كفاءة تدخل الدولة بحيث لا تذهب ثروة وموارد مجتمع بكامله لتحقيق ثروة ومعدلات نمو عالية يقطفها جيل واحد فقط أو تحقيق تنمية صورية أو غير كاملة تدوم سنوات محددة ثم يفقد الاقتصاد المحلي قدرته على متابعة مسيرة النمو والتطور.

- عامل نوعي: وهو الذي يهتم بعدالة التوزيع وهو أن يقطف ثمار النمو الاقتصادي الشريحة الأكبر من المجتمع أو حتى كامل المجتمع إن أمكن دون أن يكون هذا النمو خاص أو يعود بالفائدة فقط على الطبقة والشريحة الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا و سياسيا بحيث لا يتشكل لدينا تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة ضمن المجتمع الواحد وهو الذي سيؤدي إلى زعزعة الأمن المجتمعي وزوال الاستقرار الداخلي.[46]

- يضاف إلى العاملين السابقين البيئة التشريعية الناظمة حيث تعتبر إلى جانب الإدارة الاقتصادية والمؤسساتية الفعالة عامل مهم لتقييم نجاح الدولة وتدخلها فالبيئة التشريعية الواضحة من قوانين وتشريعا ومراسيم وغيرها من أهم الأمور التي تساعد على تحقيق تنمية حقيقية في بلد ما حيث وكما يسميها أرسطو الحكم بسلطة القانون لا بسلطة البشر أي أن تكون القوانين والتشريعات واضحة وفعالة من جهة و أن لا تكون خاضعة لأهواء و مصالح فئة معينة ذات نفوذ اقتصادي وسياسي معين ولا سيما أن الواقع التشريعي أو البيئة الناظمة لبيئة الأعمال هي مسألة ضبابية و ليس من السهل قياسها فالجميع يتحدث عن حكم القانون كأنه صيغة ثنائية إما تكون نشطة أو متوقفة مع أن الأنظمة القانونية القضائية هي في الحقيقة فعاليات متوسطة منخفضة الضبط مع أحجام عمليات عالية الكثافة، إن توطيد حكم القانون لا يتضمن إنشاء شبكة كثيفة من القوانين فقط بل أيضا المحاكم والقضاة والمحامين وآليات التطبيق والفرض في أرجاء الدولة

[46] عبد الفتاح، معتز بالله. الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة. بحث مقدم ضمن الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي تحت عنوان دولة الرفاهية الاجتماعية من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية عام 2006 ص 170.

كافة.[47] وبذلك يمكننا القول أن البيئة التشريعية المنتظمة هو شرط أساسي لمفهوم الدولة التنموية وخاصة في اقتصاد السوق حيث أن الدولة تتغير عند التحول الاقتصادي من دولة تصدر الأوامر (ضمن خططها الاقتصادية) إلى دولة تقوم بوضع القواعد والعمل على احترام تنفيذها وبذلك تصبح دولة قواعد وليست دولة أوامر حيث تقوم الدولة بوضع الشروط الاقتصادية والأوضاع العامة لمباشرة النشاط الاقتصادي دون أن تكون طرف أساسيا أو مباشرا فيه [48]

[47]فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة مجاب الإمام الناشر العبيكان للنشر الرياض السعودية عام 2007 ص 120

[48]البلاوي، حازم. تطور أشكال تدخل الدولة الاقتصادي. نشر في جريدة الأهرام في 17 أغسطس 1991. دور الدولة في الاقتصاد ص 69

المطلب الثاني: الدولة الضعيفة

إن تراجع الدولة عن مفهومها وصفتها بالدولة القوية إلى الدولة الضعيفة أو السلبية التي اصطلح على تسميتها بالدولة الأدنوية والتي عرفها الكثير من الاقتصاديين بعدد من الأشكال والتعريفات منها الدولة الرخوة لميردال والتي وصفها في كتابه "تحدّي الفقر في العالم" حيث تعرّض لنظرية سماها "نظرية الدولة الرخوة"، وفيها يرى أن كثيراً من دول العالم الثالث تعاني الخضوع لما سماه الدولة الرخوة، وأن هذه الدولة الرخوة تكاد تكون هي سرّ البلاء الأعظم وسبباً أساسياً من أسباب استمرار الفقر والتخلّف، وهو يعني **بالدولة الرخوة:**

دولة تُصدر القوانين ولا تطبّقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القوانين، والكبار لا يبالون بها لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منها، والصغار يتلقّون الرشى لغضّ النظر عنها، والرُخص والتصريحات معروضة للبيع، سواء أكانت لبناء غير قانوني، أم لاستيراد سلعة ممنوعة، أم لاسترداد ضريبة واجبة الدفع، أم لفرض حماية لسلعة مسموح باستيرادها. والقيود لا تُفرض إلا لكي يثرى البعض من كسرها والخروج عليها، والضرائب نادراً ما تحصل أصلاً، والمناصب يلهث الناس للحصول عليها لما تجلبه من مغانم مادية، والإمضاءات تباع أو توهب للمحاسيب والأقارب والأنصار، والعملات الأجنبية وبدلات السفر توزّع بلا حساب على أصحاب السلطة والمقرّبين منهم، وقروض البنوك تُمنح بأسعار فائدة رمزية لمن لا يستحقها، بينما يحرم منها من تقرّرت هذه الفوائد الرمزية أصلاً لصالحهم. وفي هذه الدولة الرخوة يعمّ الفساد إذن، وتنتشر الرشى، فرخاوة الدولة تشجّع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة، والفساد ينتشر من السلطة التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات.

صحيح أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو بأخرى في جميع البلاد، ولكنهما في ظلّ الدولة الرخوة يصبحان نمط حياة. ويفسّر ميردال ظاهرة الدولة الرخوة تفسيراً طبقياً محضاً، فهي ترجع إلى ما تتمتّع به الطبقة العليا من قوة تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع، وهي وإن كانت تُصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية وعادلة في ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرّف في تطبيق ما في صالحها، وتجاهل ما يضرّ بها، وأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لوطنهم، بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم وأقاربهم أو عشائرهم ومحاسبيهم. كما يلفت ميردال النظر إلى أن هناك ما يشبه الاتفاق الضمني بين المشتغلين بالتنمية على التزام الصمت التام إزاء ظاهرة الدولة الرخوة.[49]

وقد وصف الدكتور جلال أمين ظاهرة الدولة الرخوة التي تحدث عنها ميردال في عديد من الأطروحات والأبحاث كما عدلها وصاغها ضمن الواقع العربي عموماً والواقع المصري خصوصاً

[49]عطية، كمال. سؤال اجباري 8 يناير 2015. تم استراجعاها بتاريخ 2015/7/20 من الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/1/7/سؤال-إجباري

وذلك من خلال وقوفه على إجراءات الدولة الاقتصادية في المراحل التاريخية في مصر حيث كتب معلقاً بالفرق ما بين الدولة الرخوة والدولة القوية بما يلي:[50]

أدى تحول دور الدولة في مصر من دولة قوية (في الستينات) إلى دولة رخوة (أعقاب هزيمة 1967) إلى التدهور الاقتصادي والسياسي، فقد اعتمدت مصر في الستينات نظام التخطيط الاقتصادي لأول مرة، ووضعت أول خطة خمسية للتنمية (1960-1965)، وكانت نتيجتها ارتفاع معدلات الاستثمار والتصنيع ونمو الناتج القومي. ولم يكن من الممكن حدوث ذلك إلا في ظل دولة قوية تتخذ إجراءات عميقة الأثر لإعادة توزيع الدخل، (حيث قامت الدولة خلال تلك الفترة بتعميم الخدمات المجانية في التعليم والصحة، أو المدعومة بقوة من الدولة، كالإسكان الشعبي، وتعديل قانون الإصلاح الزراعي مرتين لصالح صغار المزارعين، وإشراك عمال الصناعة في الأرباح والإدارة. وبناء السد العالي مع ارتفاع معدل التصنيع وضمان الدولة لتعيين الخريجين، إلى تخفيض معدل البطالة الموسمية والمقنعة والمكشوفة)، كما أدى تدخل الدولة الصارم بتقييد الواردات لصالح التصنيع، والتقييد الصارم لحركة رؤوس الأموال إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والمحافظة على ثبات سعر الصرف، كما أدت المراقبة الصارمة للإنفاق الحكومى إلى تخفيض عجز الموازنة العامة، والمحافظة على درجة عالية من ثبات الأسعار. تطلبت هذه الإنجازات ليس فقط دولة قوية إزاء الإقطاعيين والرأسماليين الوطنيين وغير الوطنيين، وإزاء المفسدين من جميع الطبقات في داخل مصر، بل كانت تتطلب أيضا دولة قوية إزاء الضغوط الآتية من الخارج*. بدأ هذا البنيان في الانهيار بمجرد أن تراخت قبضة الدولة على الاقتصاد بحدوث هزيمة 1967. أصبحت الدولة أضعف من أن تطالب الناس بضغط الاستهلاك للمحافظة على معدل عام للاستثمار، إذ أصبح تدليل الطبقة الوسطى مطلباً سياسياً مهماً بعد الهزيمة. ولعجز الدولة عن تعبئة المدخرات، مع انخفاض شديد في حجم المعونات الخارجية كجزء من العدوان على مصر، عجزت مصر عن تحقيق الاستثمارات اللازمة، فأصبحت خطة السنوات الخمس التالية (1965- 1970) حبراً على ورق.

---

[50]أمين،جلال. بين الدولة الرخوة والدولة القوية أسترجعت بتصرف من قبل الباحث بتاريخ 2015/7/21 من الرابط: http://forums.egyptladies.org/t154422.html لمزيد من الإطلاع مراجعة كتاب الدولة الرخوة في مصر ل جلال أمين.

* كان من حسن حظ مصر في تلك الفترة (عصر الحرب الباردة والحياد الإيجابي) إن المناخ العالمي سمح لها بممارسة درجة عالية من حرية الإدارة إزاء المؤسسات المالية الدولية وإزاء الدول الكبرى. لقد اتخذت مصر قرار بناء السد العالى تحديا لموقف البنك الدولي برفض تمويله، وأممت قناة السويس تحديا لبريطانيا وفرنسا، وفرضت درجة عالية من الحماية للصناعة الوطنية تحديا لتوجيهات صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من بداية الاعتماد على القمح الأمريكي في تلك الفترة، ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح وغيره من المواد الغذائية في حدود معقولة، في ظل معدل مرضٍ لنمو القطاع الزراعي.لم يكن المناخ الدولي في تلك الفترة معادياً لوجودالدولةالقويةفي دول كثيرة من دول العالم الثالث، فاستطاعت مصر (كما استطاعت دول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) تأميم جزء كبير من مشروعات القطاع الخاص، وبناء قطاع عام قوى، وتطبيق نظام فعال في دعم السلع والخدمات الضرورية. وقد سمح كل هذا بأن تظل المديونية الخارجية في حدود معقولة، لا تشكل خدمتها عبئا كبيرا على ميزان المدفوع.

احتلت اعتبارات الأمن وتهدئة الناس الأهمية التي كان يحتلها الاقتصاد قبل الهزيمة، وكان المقصود من شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، منع أى صوت أو عمل يهدد أمن النظام. تهاون النظام «لنفس السبب» في حماية الصناعة المحلية، فغض النظر عن عمليات تهريب السلع الاستهلاكية التي كان ممنوعا استيرادها، كما تهاون في السير في طريق إصلاح التعليم، فسمح للجامعات باستقبال الأعداد الكبيرة من الطلاب كوسيلة أخرى لمنع تذمر الطبقة الوسطى. كمالم يعد الوقت مناسبا لاتخاذ قرارات جديدة لتضييق الفجوة بين الطبقات، إذ لم يعد النظام بعد الهزيمة في حالة تسمح له بخلق أعداء جدد.ومع كل ذلك «بل بسبب كل ذلك» اشتد ساعد الدولة البوليسية. إذ تحولت الدولة القوية بعد 1967 إلى دولة خائفة، تحمى نفسها لا بتعاطف الناس معها، بل بمراقبتهم ليلاً ونهاراً، والتنبه لكل همسة أو حركة طفيفة قد تخفي وراءها عملاً ضد النظام.مع مرور الوقت على الهزيمة تبين لنا بالتدريج أن أحد الأهداف الأساسية للاعتداء العسكري الإسرائيلي على مصر في 1967، هو هذا بالضبط: التخلص من الدولةالقوية، إذ كانت للدولة المصرية القوية أبعاد كثيرة في السياسة ضد إسرائيل، وفي السياسة العربية والخارجية.

وقد ثبت أن شخصية أنور السادات تلائم تماما هذا التحول من الدولة القوية إلى الدولة الرخوة، وسرعان ما ظهر هذا في الاقتصاد كما ظهر في غيره .لم تكن سياسة الانفتاح التى دشنها السادات في 1974 سياسة خاطئة تماما، فلم تكن هناك ضرورة في السماح للمصريين بالخروج للعمل في دول البترول، ولا في فتح الباب لتسهيل استيراد السلع الوسيطة، ولا في إصدار قانون جديد لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص بعد الانخفاض الشديد في المعونات الخارجية، بل ولا حتى في التنازل عن الملكية العامة في بعض المشروعات التى كان تأميمها لأسباب سياسية أكثر منه لدواع اقتصادية. لكن كل هذا كان يتطلب لنجاحه إجراءات أخرى لم تتخذها دولة السادات. فأصبحت دولته، ليست مجرد دولة أكثر انفتاحا على العالم، بل دولة رخوة بكل معنى الكلمة. كان الانفتاح استهلاكيا وليس انفتاحا إنتاجيا. الهدف منه تشجيع الاستهلاك لا تشجيع الإنتاج. كان الانفتاح الرشيد يتطلب مثلا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه تحويلات المصريين العاملين في الخارج، في اتجاهات منتجة وليس في مجرد إرضاء النهم الاستهلاكي. كان من الواجب التمييز بين السماح بمزيد من الاستيراد الذى يخدم العملية الإنتاجية وبين إغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والاستفزازية. كان من الممكن تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة دون إطلاق حريتها الكاملة في تحديد محاولات الاستثمارات، وسياسة العمالة، وفي إنشاء بنوك أو فروع لبنوك عالمية لا هم لها إلا تعبئة مدخرات المصريين (خاصة تحويلات العاملين بالخارج) وتوجيهها إما للخارج، أو لاستثمارات في داخل مصر ولكنها ضعيفة الأثر في دفع عجلة التنمية .بل كان من الممكن في ظل سياسة الانفتاح تخفيض عبء الدعم الذي كانت تتحمله

الحكومة، شيئا فشيئا، حتى تعود الأسعار تدريجيا للتعبير عن التكلفة الحقيقية للسلع، ولكن بشرط اتخاذ إجراءات كافية لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل. أما أن تسحب الحكومة يدها من تقديم الدعم ومن توفير الوظائف للخريجين، دون أن تضمن تحقيق الاستثمارات الكافية لتوظيف المتعطلين ورفع مستوى الدخل، وتتهاون في الوقت نفسه في تحصيل الضرائب، فهذا ليس مجرد سمة من سمات دولة تؤمن بتطبيق مبدأ حرية السوق، بل هو من سمات دولة ضعيفة تنفذ كل ما يأتيها من الخارج من توجيهات، وتخضع لرغبات طبقة جديدة في الداخل، لا حد لطموحاتها المادية، وكأنها تريد الانتقام من نظام الستينيات الذى ضيق عليها فرض الكسب والتربح وتكوين الثروات، ولو أدى هذا الانتقام وهذه الطموحات إلى التضحية بسلالة الاقتصاد المصري.

زادت رخاوة الدولة شيئا فشيئا مع مرور السنوات في عهد السادات، واستمرت رخاوتها في الزيادة في عهد حسنى مبارك، سواء إزاء القوى الخارجية ذات المصلحة أو إزاء الطبقة الجديدة في مصر، حتى وصل الاقتصاد المصري إلى معدل نمو منخفض في الناتج القومي، معدل بطالة مرتفع، جهاز إنتاجي مختل لصالح الخدمات، وعلى حساب الصناعة والزراعة، ونسبة عالية من الاعتماد على الخارج في توفير بعض السلع الأساسية، أهمها القمح، ومستوى عال من الديون الداخلية، ونمط بالغ السوء لتوزيع الدخل، ونظام للتعليم متهالك.. إلخ.

وبذلك يكون الدكتور جلال أمين حدد وميز موقف ومفهوم الدولة الرخوة تحت مسمى الدولة الخائفة وهي الدولة التي لم تعد تجرئ أو تملك القدرة على استخدام قدراتها السيادية والسلطوية في تنظيم واقع الاقتصاد بشكل جيد وفعال بل اكتفت بتحصين سلطتها السياسية على حساب واجباتها الاقتصادية فانسحبت من المضمار الاقتصادي والاجتماعي وتنظيمه واستجمعتإمكانياتها للحفاظ على النظام السياسي والسلطة السياسية الحاكمة مع الحفاظ على الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي الضروري للاستمرار النخبة الحاكمة ولكن هذا الأمر لم يستمر وينجح وهذا ما تبين في ثورة 25 يناير في مصر وخلع حسني مبارك من السلطة الحاكمة في مصر.

يمكننا القول أن مفهوم الدولة الخائفة كما فصلها جلال أمين في مصر وإمكانية إسقاطها على كثير من الدول النامية أن الدولة تقوم بالانسحاب من واجباتها الاقتصادية و الاجتماعية وحصر قوتها وإمكانياتها في المحافظة على النظام الحاكم والسلطة السياسية القائمة من خلال أجهزتها الأمنية وأجنداتها الحزبية والنقابية. حيث أن دولة مثل مصر تمتلك جهاز أمن داخلي بالغ الفعالية ولكنها في نفس الوقت لا تستطيع القيام بمهام بسيطة كالترخيص للمحال التجارية وغيرها من الأمور بشكل فعال وكفء.[51] وبذلك تحصر الدولة مهمتها بإبقاء وتعزيز سبل وجودها السياسية

[51]فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة مجاب الإمام الناشر العبيكان للنشر الرياض السعودية عام 2007 ص 52

والسلطوية وتبتعد عن أي إجراءات اقتصادية واجتماعية فعالة قد تؤثراً سلباً على شرعية وجودها وبذلك كدولة خائفة من أي إصلاح وتغير اقتصادي قد يطال الجانب السياسي لها.

وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذا الثروات والطبقات البرجوازية التي تنشأ في مرحلة تراخي الدولة وتراجعها عن واجباتها الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية في أغلب الأحيان لا تكون عشوائية الظهور بل العكس فغالباً ما تكون لأصحاب السلطة أنفسهم أو شركائهم الاقتصاديين وبذلك يصبح مفهوم الدولة تحت تسمية **الدولة الفاسدة أو المفسدة.** التي تكون ومن خلال سياسات وتشريعات هذه الدولة تقوم هي بإعادة توزيع ثروات الوطن والبلد لطغمة معينة غالباً تكون هي نفسها الفئة الحاكمة من عسكر وسلطة تنفيذية وغيرها أو طبقات اقتصادية تكون مرتبطة ببقايا العهد الكولينيالي الاستعماري الذي رغم تحرر هذه الدول على صعيد الظاهر أما على الفعلي فإن الاستلاب الاقتصادي لهذه الدول مازال قائما وكانت هذه الانقلابات والأنظمة السياسية الجديدة التي نشأت تحت مسميات مختلفة يمينية أو يسارية هي الوسيلة لتغير الطبقات البرجوازية الحاكمة والمتحكمة اقتصاديا فبعد أن كانت تدور في أيادي التجار والصناعيين أصبحت في أيدي كبار الضباط والمسئولين المتقاعدين وغيرهم وبذلك أصبح القول جائزاً أن كثيرا من الأحزاب اليسارية التي وصلت للسلطة في أفريقية وأسيا بعد الاستقلال على أمل التخلص من الطبقات الاجتماعية المتسلطة من رأسمالية وليبرالية اقتصادية وإقطاعية متحكمة أعادت إفراز أنظمة اجتماعية جديدة تحكم فيها طبقات الضباط والعسكريين والحزبيين وغيرها وأصبحت هي التي تقود عملية الانفتاح الاقتصادي وللبررة الاقتصاد فكأنما هذه الأنظمة إنما قامت لتزيح طبقة مستغلة لتضع أخرى.

و يرى بعض الباحثين انه مع بداية الألفيةالجديدة، شهد المسرح السياسي العالمي تغيرات بنيوية جذرية. وبدأ هذا التحول مع النصف الثاني للقرن الماضي. وبعيدا عن مستقبل اليقين ونهاية الصراع، فقد صار العالم أكثر تعقيدا وغموضا وخطورة بسبب سيرورتين محدودتين هما:

العولمة والتفكك. وبينما تتجه الدول القوية أو العظيمة نحو العولمة والتكامل وقبول التعددية الثقافية، نجد دولا أو مجموعات داخل دول تقاوم مثل هذه العمليات، مما نتج عنه عدم استقرار واسع وتهديد متزايد للسلام الإقليمي والعالمي. ومعظم هذه الدول توصف بأنها فاشلة أو في طريقها إلى الفشل.والتي يمكن تعريفها **الدولة الفاشلة:**

تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عددٌ من الأعراض أولها أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها. وثانيها هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها. وثالثها عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة. ورابعها عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية.

تتدرج الخدمات البلدية والصحية والتعليمية ضمن قائمة الخدمات الأساسية والتوزيعية. كما تتدرج مستلزمات إقامة وإدامة أسس التوافق على شرعية الدولة كراعية لمصالح جميع سكان البلاد وليس مصالح فئة أو فئات معدودة منهم. وبالمقابل لم تعد مسؤولية الدولة ولا شرعيتها محصورة خارجياً في الحصول على اعتراف الأسرة الدولية الشكلي بها. تتزايد مستلزمات ذلك الاعتراف الدولي كما تتزايد الالتزامات التي يتطلبها استمرار ذلك الاعتراف في العقديْن الماضييْن[52].

وقد وضع مقياس لقياس وترتيب فشل بعنوان Fragile States Index الذي يعطي ترتيباً لدول العالم إبتداءا من الدول الأكثر فشلاً في العالم إلى الدول المستقرة. وفق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة.

والملاحظ إن أعداد مثل هذه الدول تتزايد. فقد حدث الانهيار والتفكك والصراع المسلح في الاتحاد السوفيتي السابق والبلقان والقوقاز وشمال ووسط إفريقيا. ونتج عن ذلك ظهور الكثير من الكيانات بحكم ذاتي نال بعضها الاعتراف أو تسعى لنيله كدولة مستقلة ذات سيادة. كان مصطلح الدول الفاشلة قد استخدم للمرة الأولى في عهد الرئيس بيل كلينتون، ونعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية، مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين، مثلأفغانستانفي عهد طالبان، ومثل الصومال حاليا، فعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 زادت أهمية مصطلح "الدول الفاشلة"، فأضحى يُنظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحت بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة.

إن مقدمات بناء دولة فاشلة يقوم على عدم تقديم تصور سياسي اقتصادي لمجتمع ما، وسلعة الأمن (هي أهم سلعة سياسية)، والتعليم والخدمات الصحية، والفرص الاقتصادية، والإشراف البيئي، والإطار القانوني لتحقيق النظام، والطرق ووسائل المواصلات، وعندما تنتهك الدولة التزاماتها. كما تتسم بضعف مؤسساتها أو تصدعها، وهذه المؤسسات لا تشتمل على التنفيذية فحسب، بل والتشريعية، وكثيراً ما تكون في الدولة الفاشلة الهيئة القضائية التشريعية مشتقة من الهيئة التنفيذية، فلا يستطيع أحد الحصول على العدل والإنصاف، حيث تتيح الدولة الفاشلة فرصاً اقتصادية غير متوازنة، بل لقلة مميزة ومحددة، ويزداد ثراء فئة على حساب المجموع العام للشعب الذي يتضور جوعاً، ويزدهر الفساد على نطاق تدميري، كذلك الإسراف في مشروعات دون جدوى، على حساب التعليم والإمداد الطبي. والثراء على حساب الدولة، حيث تفشل عندما تفقد وظيفتها الأساسية، وتتقلص شرعيتها، وقد تنتقل من الفشل إلى الانهيار، المؤشرات المختلفة

---

[52] ويكبيديا. دولة فاشلة
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9#.D9.85.D8.A4.D8.B4.D8.B1_.D8.A7.D9.84.D8.AF.D9.88.D9.84_.D8.A7.D9.84.D9.81.D8.A7.D8.B4.D9.84.D8.A9

تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتستفيد من المحاولات السابقة، وتقدم إطارا أشمل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول. هذه المؤشرات هي:[53]

أولاً: المؤشرات الاجتماعية

- تصاعد الضغوط الديموغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية... إلخ)
- – الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (ينتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدولة).
- الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية).
- الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية

- غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية لهذه الأسباب)
- الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية).

ثالثاً: المؤشرات السياسية

- فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية ما يكثر مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني... وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة)
- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (ألا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي).

[53]بوبش، محمد. مفهوم الدولة الفاشلة. جريدة السند الالكترونية بتاريخ 2010/10/2 تم استراجعها بتاريخ 2015/7/22 من الرابط http://www.maghress.com/essanad/5523

- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة)
- تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، وهيمنة النخبة العسكرية، وظهور النزاعات المسلحة، وظهور قوة أمنية وتوازي الأمن النظامي للدولة)
- تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تذكر بتجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى أو التطهير الإثني)
- تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية)

إن كل هذه التحليلات والدراسات الجديدة التي ظهرت مع نهاية القرن العشرين نتيجة للواقع السياسي والاقتصادي الذي استجد على مفهوم الدول فهناك كثير من الحالات للدول أصبح وجودها يرتبط فقط بالجغرافية و الأطالس وتمثيلها بمقعد في الأمم المتحدة أما على الأرض فقد انهارت منظومة الدولة بشكل كامل أو شبه كامل وحالة الصومال التي بدأت تعمم على هذه الدول والحالات المتزايدة في العالم تحت مسمى الصوملة وهو الغياب الكلي أو شبه الكلي للدولة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب فقدانها لمقومات وجودها الأساسية والتي أصبحت تأرق المجتمع الدولي والسلم العالمي وأصبحت فكرة دولية مطروحة و عززت لهذه الظاهرة التي تمثل أكثر حالات انحدار الدولة وترهلها والذي للأسف فإن كثير من الدول في المنطق وخاصة العربية في هذا الاتجاه وإن كان الواقع ما يزال في بدايته ولكن العراق وليبيا وللأسف سورية مهددة بالانزلاق لهذه الحالة إذا استمر هذا النزاع المسلح والدموي الذي يستنزف الموارد والمؤسسات.

عند محاولتنا الاستفادة من أطروحة ومصفوفة فوكوياما، و توصيف الدولة التنموية والدولة الرخوة بأشكالها أو أطوارها المتعددة يمكننا دمج هذين الفكرتين لتبين موقع كل من الدولة التنموية والتي يمكن أن نقول أنها تقع في المربعين العلويين الأول والثاني وربما تكون أقرب للربع الثاني التدخلي من قبل وظائف الدولة لخلق جو وبيئة تنموية مفتعلة وإن الدولة الرخوة والضعيفة تبدأ من أعلى الربعين الثالث والرابع لتهبط نزولاً ولجهة اليسار حتى تذهب فكرة الدولة الفاشلة لتكون بالزاوية الجنوبية للربع الثالث أي وظائف محدودة لدولة وقدرة شبه معدومة على القيام بها وهو توصيف الدولة الفاشلة والشكل التالي يحاول توضيح تمركز كل من أشكال الدولة الرخو داخل مصفوفة المدى و الكفاءة.

خلاصة

الشكل 4: تصنيف أدوار الدولة بحسب مصفوفة فوكوياما

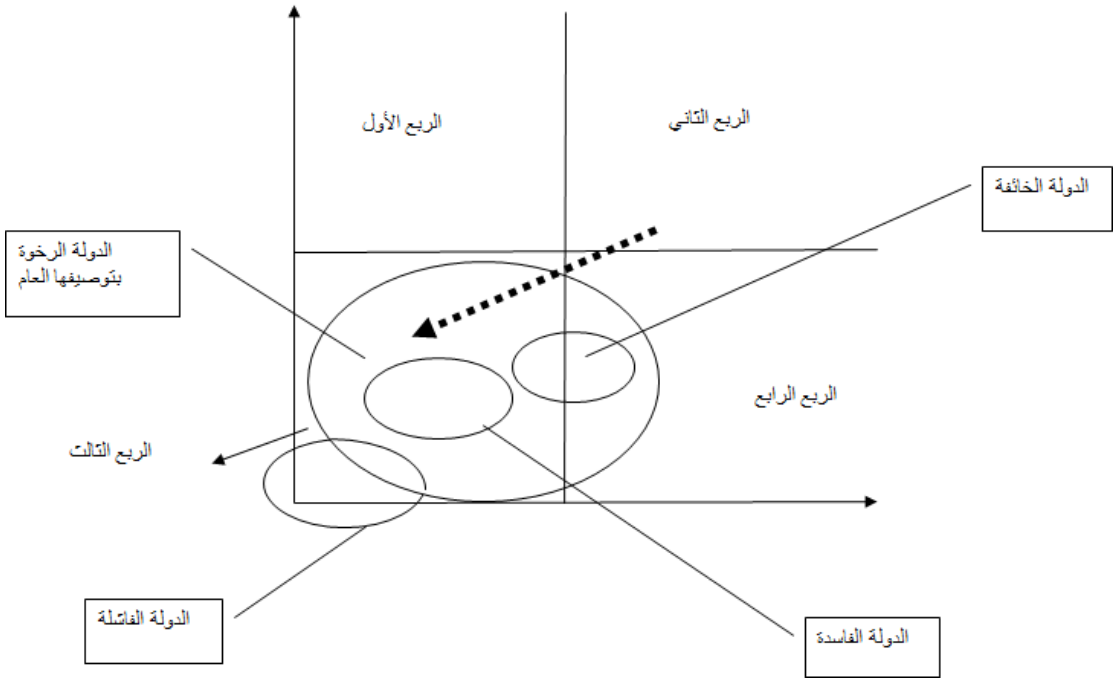

حيث يمثل الخط الأسود المنقط اتجاه تغير الدولة من الدولة القوية أو الفعالة بإتجاه الدولة الرخوة بأشكالها المتعددة.

الفصل الثاني: تحليل السياسات الاقتصادية السورية

المبحث الأول: توصيف السياسات الاقتصادية في سورية

المبحث الثاني: مؤشرات ونتائج السياسة الاقتصادية في سورية

المبحث الأول: توصيف السياسات الاقتصادية في سورية

المطلب الأول: الاقتصاد السوري حتى عام 1963

لقد كانت للمدن السورية أهمية اقتصادية واجتماعية ذاتية وخاصة مدن دمشق وحلب فقد كانتا من المدن الرئيسية في الشرق الأوسط وخاصة على الصعيد التجاري حيث تأسست غرفة تجارة حلب عام 1885 أي بعد سنتين فقط من تأسيسها في اسطنبول وتعاقب على رئاستها عدد كبير من الشخصيات البارزة أهمها عبد الرحمن الكواكبي أحد أهم رموز النهضة العربية، وبذلك يمكن القول إن لسورية تاريخياً أهمية اقتصادية وتجارية كبيرة واعتبرت دائماً من المناطق ذات النفوذ الاقتصادي والاجتماعي المهمة حتى فترة الانتداب الفرنسي على سورية بعد اتفاقية سايكس بيكو ونتيجة لهذه العراقة التاريخية والاجتماعية استطاعت سورية أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق قدراً جيداً من النهضة الاقتصادية حيث كانت فترة العشرينات والثلاثينات وقبيل عهد الاستقلال فترة متميزة من الناحية الاقتصادية وبرزت فيها عدد من المشاريع الاقتصادية والبنى التحتية الهامة من أهمها مشروع جر مياه عين الفيجة إلى دمشق الذي ابتدء عام 1924 ليتم تدشينه وافتتاحه 1932 بيد لطفي الحفار والذي كان يتولى وزارة الأشغال العامة والتجارة وليكلف هذا المشروع 271737 ليرة ذهبية عثمانية [54]. والذي أدى إلى النفع الكبير على مدينة دمشق وتخفيف الضغط على مياه نهر بردى وزيادة المساحات المزروعة. كما تم تأسيس شركة الإسمنت المعروفة باسم الشركة الوطنية لشمينتو عام 1930 والذي كلف تأسيها 141 ألف ليرة ذهبية والتي يقع مكانها في دمر وكانت تغطي حاجة سورية من الإسمنت في ذلك الوقت.[55]

أما في المرحلة التي تلت الاستقلال وبرغم أن الفرصة لم تتح بشكل جيد أمام الاقتصاد الوطني لبلورة مؤسسات اقتصاده الوطني إلا أن الاقتصاد السوري في تلك المرحلة استفاد من أوضاع الحرب العالمية الثانية وما بعدها وحاجة اقتصاديات الدول التجارية إلى جميع أنواع البضائع في تنشيط الاقتصاد الوطني والصناعات المحلية حيث استطاعت البرجوازية الوطنية في تلك المرحلة واستكمالاً لرفع شعار الاستقلال الاقتصادي لتدعيم الاستقلال السياسي، بالقيام بتطوير مهم في حقول الصناعة والزراعة المحلية والأهم من ذلك التجارة التي اعتبرت أهم المهن المربحة والتي

---

[54] الموسوعة العربية: الفيجة(نبع) الرابط
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=161299&m=1

[55] اسمنت دمر من شركة وفرت حاجة البلاد إلى «ملطشة» الوزارات حالياً جريدة تشرين عدد 2012/1/25

زودت الاقتصاد السوري بكثير من المداخيل الضرورية لإنشاء رأسمال وطني ضروري لعملية التنمية الصناعية والزراعية والذي أدى إلى:[56]

- إقامة عدد من المصانع لانتاج عدد من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تتوافر موادها الأولية محلياً كالغزول والنسيج القطني والإسمنت والكونسروة والزجاج، أو يمكن استيرادها من الخارج بسهولة كالسكر والنسيج الحريري، وقد قدرت رؤوس الأموال التي استثمرت خلال هذه المرحلة بنحو 400 مليون ليرة سورية وكانت القيمة المستثمرة في هذا القطاع حتى عام 1945 لا تتجاوز 25 مليون ليرة.
- اتجاه أثرياء الحرب والميسورين إلى القطاع الزراعي حيث بدؤوا يمتلكون الأراضي، والمزارع بطرق مختلفة،عن طريق شرائها، أو الحصول على حق إحيائها، واستصلاحها.
- حرص الحاكم خلال هذه المرحلة على تحرير النقد السوري من ارتباطه بالفرنك الفرنسي، وبدأ التحرر من القيود والأحكام التي أوجدها الانتداب الفرنسي.

كما قامت سورية في مرحلة لاحقة بإعلان الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان وذلك في عام 1950 وذلك للاختلاف الفكري والتطبيقي للاقتصاد السوري واللبناني فالاقتصاد اللبناني القائم على الاستيراد والتصدير والحركة التجارية المفتوحة لم يناسب واقع الاقتصاد السوري الذي كان قد أنشأ صناعات وليدة تحتاج لجرعة من الحماية الاقتصادية لتكون قادرة على النهوض والتقدم وبذلك تدخلت الدولة في تلك الفترة لحماية الصناعات السورية الحديثة بوضع رسوم جمركية على المستوردات السورية وذلك للاستفادة من أمري التحصيل الجمركي وارداته الاقتصادية والأهم حماية الصناعات الناشئة. كما قامت سورية في تلك الفترة بعدد من المشاريع الاقتصادية والسيادية المهمة كإنشاء مصرف سورية المركزي ومصفاة حمص وتوسيع ميناء اللاذقية لجعله الميناء الرئيسي لسورية بعد انفصال الوحدة الاقتصادية مع لبنان.

جاءت الوحدة الاقتصادية مع مصر عام 1958 لتؤسس لفترة سياسية واقتصادية جديدة في تاريخ سورية لتكون الخطوة الأولى للاقتصاد السوري باتجاه الاقتصاد الاشتراكي وبدأت بقوانين الإصلاح الزراعي رقم 30 لعام 1958 وما اتخذه من إجراءات لإعادة توسيع ملكية الأراضي الزراعية في سورية كما أتت أيضا خطوات التأميم عام 1961 فقد نصت المراسيم 117 و118 على التأميم الكلي لجميع المصارف وشركات التأمين البالغ عددها في ذلك الحين 70 شركة ومصرف، بالإضافة إلى التأميم الكلي والجزئي لـ 15 شركة صناعية منها 12 شركة تساهم الدولة بنسبة 50% من رأسمالها، وتحولت أسهمها كلها إلى سندات اسمية على الخزانة لمدة 15 عاماً بفائدة قدرها 4% واعتبرت قيمة كل سند حسب سعره في البورصة قبل يوم واحد من صدور المرسوم، كما صدر المرسوم 119 الذي أمّم شركات صناعية أخرى، وحظر على كل شخصية طبيعية أو

[56]الحمش،منير تطور الاقتصاد السوري الحديث، الطبعة الأولى دار الجليل 1981 ص 6

قانونية أن تمتلك أسهماً تزيد قيمتها عن 100 ألف ليرة وتؤول قيمة الأسهم الزائدة عن ذلك المبلغ إلى الدولة. كما بدأت الدولة منذ مطلع شباط عام 1961 بالرقابة على النقد الأجنبي وطبق في نفس الوقت أسلوب المخصصات (الكوتا) في منح تراخيص الاستيراد حيث بدأت سورية في هذه المرحلة بالأخذ بأسلوب التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكونها تميزت باتساع ملحوظ وهام في القطاع الصناعي، والمشاريع الإنمائية وبترسيخ قواعد العدالة الاجتماعية في علاقات العمال ضمن منظومة الفكر الاشتراكي والانطلاق نحو إقامة الجمعيات التعاونية والإنتاجية والاستهلاكية والسكنية ولا سيما أن هذه الفترة شهدت الخطة الخمسية الأولى لسورية ابتداء من عام 1960.[57]

[57]عطيرة، عبير. متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في التخطيط الاقتصادي جامعة تشرين عام 2006 ص 18

المطلب الثاني:عقدي الستينات والسبعينات

تعتبر فترة الستينات وخاصة بعد ثورة الثامن من آذار عام 1963 ووصول حزب البعث إلى السلطة خطوة أساسية للاقتصاد السوري وخاصة مع إنهاء جرعة الليبرالية الاقتصادية التي أتت بها حكومة الانفصال حيث جاءت فترة الستينات زاخرة بقوانين التأميم والتدخل الاقتصادي العنيف وفق النموذج الاشتراكي، وفي ما يلي تلخيص أهم التشريعات الاقتصادية التي طبعت الاقتصاد السوري بشعار الاقتصاد الاشتراكي المنظم:

في منتصف عام 1964 صدرت مجموعة من التشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي قضى أحدها وهو المرسوم 2 مساهمة الدولة برأسمال بعض الشركات بنسبة 25% وقضى المرسومان 54 و 56 بتأميم شركات صناعية تأميماً كلياً، وفي عام 1965 صدرت المراسيم التي أممت بموجبها كلياً أو جزئياً مؤسسات صناعية جديدة مختلفة فقد تمّ تأميم 37 شركة بنسبة 100% كما أممت 27 شركة بنسبة 90% وأممت 44 شركة بنسبة 75% وأصبح 82% من الصناعات الغذائية و 62% من الصناعات الكيمائية و58% من الصناعات الهندسية و 47% من صناعات الغزل والنسيج تابعة للقطاع العام وما تبقى منها بقي بيد القطاع الخاص.[58] وقد بلغ مجموع هذه الشركات المؤممة حوالي 103 شركة برأسمال قدر بـ 231.5 مليون ليرة سورية، وتم زيادة الاستثمار في شركات القطاع العام بشكل كبير حيث تضاعف المجموع التراكمي لرؤوس الأموال في القطاع العام في الصناعات التحويلية 11 مرة تقريباً بين عامي 1975 و 1985.[59]

كما جرى في عام 1965 تأميم جميع شركات توزيع المحروقات وأنيط أمر الإشراف عليها بالهيئة العامة للبترول وأنشأت لهذه الغاية الشركة العربية لتوزيع المنتجات البترولية التي عرفت باسم سادكوب وألغيت جميع رخص البحث والاستثمار عن النفط والمعادن الممنوحة للشركات الأجنبية، وتمّ حصر الاستثمار بالهيئة العامة للبترول.

تمّ تأميم قطاع التجارة الخارجية بالكامل وتمّت مصادرة بعض المحلات التجارية الكبيرة، كما أمّمت تجارة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، وتمّ حصر استيراد عدد من السلع والمواد الرئيسية والغذائية بشركة الاستيراد والتصدير للقطاع العام سيمكس، وتمّ حصر تصدير القطن بهيئة حلج وتسويق الأقطان العامة، بعد أن تم تأميم جميع المحالج، كما حصر تصدير القمح والشعير والدقيق بهيئة المطاحن والحبوب، وجرى في الوقت ذاته تأميم المطاحن كافة.

وفي عام 1964 تمّ أيضاً تأميم جميع المصارف وشركات التأمين العاملة في القطر وربطها بالمؤسسة الاقتصادية السورية، وتمّ دمج المصارف وإقامة نوع من التخصص في أعمالها، وبدءاً

---

[58] خواجكية، محمد هشام، الاقتصاد السوري و العربي: منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية 1974 وقد أخذت من (الحمش منير: تطور الاقتصاد السوري الحديث دمشق: دار الجليل 1983 ص 289-290)

[59] الحمش: منير: الاقتصاد السوري في أربعين عاماً. بيروت منتدى المعارف عام 2011 ص 58

من عام 1967 أصبح الجهاز المصرفي السوري يتألف من مصرف سورية المركزي وخمس مصارف رئيسية متخصصة هي: المصرف التجاري السوري والمصرف العقاري ومصرف التسليف الشعبي والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي، تمول كل واحدة منها قطاعاً محدداً من قطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث:عقد الثمانينيات

لقد بدأت فترة الثمانينات والحكومة الاقتصادية مرتاحة لحجم الإنجازات الاقتصادية التي تمت في العقد السابق ومعدلات النمو المرتفعة والاستثمارات الضخمة وغيرها ورغم أن بوادر أزمة اقتصادية قد بدأت تلوح بالأفق في نهاية السبعينات ولكن غض الطرف عنها هي السياسة الرائجة والمطبقة في تلك الفترة وهذا ما توضح عند وضع الخطة الخمسية الخامسة من عام 1980-1985 التي حددت معدل نمو مستهدف يقارب الخطة التي قبلها بحوالي 7.7% سنوياً ولكن للأسف هذه الاستراتيجية القائمة على إهمال كل المشاكل والسلبيات كان لها دور كبير في زيادة المشاكل الاقتصادية والأزمة البنيوية التي أصابت الاقتصاد السوري في الثمانينات والتي تعتبر أسوء فترة للاقتصاد السوري في العهد الحديث حيث بدأت تظهر مشاكل السياسات التصنيعية التي اتبعت في السبعينات القائمة على استيراد المواد الأولية وكثافة رأس المال و غيرها الأمر الذي أدى الى تراجع كبير في الانتاجية وانكماش في الانتاج والانفاق والمخصصات الزراعية الذي أثر بدوره على الانتاج الزراعي والأمن الغذائيوتداعي كثير من المؤشرات السلبية على القطاعات الاقتصادية.

هذه السياسة الحكومية التي كان عنوانها الأساسي في بداية الثمانينات إنكار أي مشاكل اقتصادية كان من العوامل السلبية التي أرخت بظلالها سلباً على الاقتصاد السوري إضافة للعديد من الضغوطات الاقتصادية والسياسة والأمنية التي اجتمعت على الواقع السوري حينها كتراجع المساعدات العربية وتراجع أسعار النفط والضغوط الاقتصادية الكبيرة على الانفاق المسلح في فترة الثمانينات لتحقيق توازن ردع مع إسرائيل أو حتى الكلف الكبيرة للتدخل السوري في لبنان كلها عوامل أدت مع منتصف الثمانينات إلى الوصول إلى حافة الهاوية لتضطر الدولة وقتها ضرورة تغيير موقفها ومجابهة المشاكل التي تواجهها والتي تعاملت مع بعضها بأسلوب مباشر كتخفيض الدعم وحصص المحروقات إضافة إلى تراجع عن سياسات التوظيف الكامل للخريجين والتخلي عن المفهوم السابق الذي كان ينادي بالتوظيف الشامل للمجتمع والتضييق أو إنهاء تمويل رخص الاستيراد والحد منه بشكل كبير. ثم لم تأتي منتصف الثمانينات وما بعدها إلا أصبح لزاماً على الحكومة أن تعترف بالأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد وضرورة مواجهة أعراضها وإيجاد حلول لهذه المشكلة حيث تنازع هذه الفترة وجهتي نظر الأولى وهي زيادة احتكار الحكومة للأنشطة الاقتصادية والحد من أليات السوق والتبادل والاستيراد والضغط على القطاع الخاص لصالح القطاع العام ودوره الحكومي ولقد أفرز هذا الاتجاه مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات الذي عقد تشرين الثاني عام 1987 مدعوماً من الهيئات الحزبية والنقابات العمالية تحت شعار سياسة اقتصادية تصحيحية والتي تقوم على مبدأ استمرار الاتجاهات التنموية الأساسية التي تقودها الدولة وتصحيحها نحو المسار الاشتراكي الأساسي والتي يحكمها المنطق القائل

بالتخطيط الشامل والتي قدمت عدد من الطروحات بضرورة تحرير القطاع العام من أعبائه والبيروقراطية التي تحكمه وتطويره وتركيز ضغط النفقات الضروري على امتيازات هذه الطبقة البروقراطية الوصائية وليس على استثمارات القطاع العام وأجور عماله.

وظهر اتجاه أخر يدعو الى الضغط على نفقات الحكومة ومسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والقاء هذا الواقع على القطاع الخاص بعد اشراكه بالعملية الاقتصادية بشكل فعال بحيث تتولى الدولة سياسات التثبيت النقدي والمالي الانكماشي لمعالجة ظواهر التضخم وانهيار سعر الصرف ويتولى القطاع الخاص جانب العرض السلعي والخدمي وفي سبيل ذلك بدء العمل على إصدار قانون الاستثمار وبعض القوانين الأخرى لإفساح المجال للقطاع الخاص بالعمل وخاصة في المجال الزراعي والسياحي والخدمي وتبنى هذا الاتجاه أيضاً تجميد العمل بالخطة الخمسية السادسة. وبذلك يتحدد دور الدولة في هذا الاتجاه بالدور الوظيفي والانتقائي المضبوط. ومن الواقع التاريخي نستطيع معرفة أن الاتجاه التحرري تحت شعار دول الدولة الوظيفي والتعددية الاقتصادية بمشاركة القطاع الخاص هو الذي انتصر وطبق على الأرض وكان من أهم القوانين والإجراءات التي قامت بها الحكومة في تطبيقها مع نهاية الثمانينات وصولاًإلى بداية التسعينات حيث بدء العمل الحقيقي لتحقيق الانفتاح الاقتصادي والتعددي بشكل واضح حيث ومع بداية نمو فكرة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء مساحة أكبر من الحريات الاقتصادية أمام القطاع الخاص ظهرت مجموعة من التشريعات والقوانين التي حاولت تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الداخلي والخارجي نذكر من أهمها:

أ- **المجال السياحي:**صدر في عام 1985 القرار رقم 186 الذي منح العديد من المزايا للاستثمار في المجال السياحي منها:

1. السماح للمستثمر السياحي باستيراد مستلزمات إقامة المنشآت السياحية وجميع التجهيزات ووسائط النقل اللازمة، وإعفاؤه من جميع الضرائب والرسوم الجمركية.
2. الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الاستثمار.
3. السماح بفتح حسابات بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري.

ب- **المجال الزراعي:** صدر في سورية المرسوم رقم 10 لعام 1986 الذي سمح بتأسيس شركات مشتركة مساهمة من القطاعين العام والخاص في مجال القطاع الزراعي، يشارك فيها القطاع العام بنسبة لا تقل عن 25 % من رأسمالها. وقد أعطاها المرسوم مجموعة من المزايا منها:[60]

[60] المرسوم رقم ١٠ لعام 1986

1. حرية استيراد ما تحتاجه من آلات ومعدات وسيارات مستثناة من جميع أحكام منع الاستيراد ومن أنظمة القطع الأجنبي، كما أعفيت هذه المستوردات من جميع الرسوم الجمركية.
2. إعفاء أسهم الشركات وأموالها وأرباحها من جميع الضرائب والرسوم لمدة سبع سنوات ابتداء من أول ميزانية رابحة.
3. الاحتفاظ بنسبة 70% من حصيلة العملات الأجنبية عن عملياتها وذلك في حساب خاص لدى المصرف التجاري السوري، تستخدمه في تغطية احتياجات مستورداتها من العملة الأجنبية.

وكذلك قامت الحكومة بتوقيع عقد المدفوعات السلعية مع الاتحاد السوفيتي القائم على التسديد السلعي للديون العسكرية المتراكمة على سورية للاتحاد السوفيتي مقابل استمرار الدعم الاستراتيجي لسورية. حيث قامت الحكومة وقتها بتوجيه القاطاع الخاص ولا سيما في النصف الثاني لعام 1987 لتصدير ما يمكن تصديره للاتحاد السوفيتي وتوجيه الصناعات المحلية نحو قطاع التصدير الأمر الذي ساهم بضخ استثمارات كبيرة من قبل القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وتحقيق لأول مرة منذ 30 عاما فائضا في الميزان التجاري ولا سيما في أعوام 1989 و 1991 حيث بلغت الصادرات الى الاتحاد السوفيتي عام 1989 حوالي 12 مليار ليرة سورية ما يقارب 36% من الصادرات [61]

[61] الحمش, منير. التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها دار الجليل دمشق عام 1992 ص 91

المطلب الرابع: عقد التسعينات

أولاً: الواقع الدولي

منذ منتصف الثمانينات عاشت الكتلة الشيوعية والدول الاشتراكية على مستوى العالم أزمة عميقة من حيث المفهوم الأيديولوجي والبنية الهيكلية لواقعها الاقتصادي والاجتماعي حيث بدأت تظهر عليها علامات الفشل الاقتصادي والعقم الفكري والإنمائي في دول الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية حيث تصاعد دور البيروقراطية الاقتصادية مع تشابك وتعقد العلاقات الإنتاجية مما جعل من الصعب الاستمرار في مركزية إدارة الاقتصاد والتخطيط وقد أدت سيطرة هذه البيروقراطية الاقتصادية إلى شعور لدى الشعب بالاغتراب تجاه الملكية العامة كما تميز التخطيط المركزي بالتزامه بالمعايير الكمية دون الاستجابة لمتطلبات السوق ولا لرغبات المستهلكين مما تناقض مع زمن أصبح معيار المقارنة فيه لشعوب تلك الدول هو مستوى المعيشة في أوروبا الغربية وقد أدى غياب المبادرة الاقتصادية لدى الأفراد نتيجة سيادة نمط الملكية الجماعية إلى غياب الارتباط بين المنتجين ومنشآت الإنتاج مما ضاعف من انهيار قيمة العمل وتخلف مستوى الأداء الاقتصادي وتفشى إهمال نوعى في الإنتاج وهو ما انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وأثبت كل ما تقدم استنفاذ نظام الإدارة بالأوامر إمكانياته مما أوجب –بشكل أو بآخر– إلغاء الطابع البيروقراطي المغالى في مركزيته لإدارة الاقتصاد والتحول إلى نظام للتسيير الذاتي.

ارتفعت نسب التضخم الفعلية مما صاحب العجز المتزايد في الانتاج الغذائي والزراعي وإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات وتزامن مع ذلك عجز الميزانية وتدهور أسعار الصرف الحقيقية لعملاتها وبالتالي قدراتها الشرائية، كما ارتبطت تلك التطورات بفترة ركود اقتصادي طويل في الاتحاد السوفيتي وحالة بطالة مقنعة وصريحة في بعض الأحيان. بما في ذلك بين الطبقة العاملة نفسها.ومع وصول ميخائيل غرباتشوف إلى السلطة ومحاولته تطبيق حركة البيرسترويكا لإعادة إنتاج النظام الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي بعد هذا الترهل الكبير الذي أصابه وفشل هذه المحاولات كانت النتيجة الحتمية لي هذه الواقع انهيار المنظومة الاشتراكية ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل حتى من الناحية السياسية حيث اجتاحت الثورات أوربا الشرقية عام 1989 لتنهي السلطات الشيوعية في تلك البلاد وتنتقل إلى نظام سياسي واقتصادي جديد وتتوحد الألمانيتين ولينهار الاتحاد السوفيتي نفسه عام 1991.

إن التجربة الشيوعية ورغم زخمها القوي بعد الحرب العالمية الثانية والخطط الخمسية والتصنيع الكبير والإنتاجيات لم تستطع الاستمرار فقد أصبح معدل النمو السنوي يتباطأ عقداً بعد عقد، من متوسط سنوي بلغ 5.8 في المائة أثناء الخمسينيات، إلى 3.7 في المائة خلال السبعينيات، ثم 1 في المائة لا أكثر في الثمانينيات. وحتى أنه بالفترة الممتدة بين 1960 و 1988 لحقت اليابان

والتي لا يتجاوز عدد سكانها نصف الاتحاد السوفيتي بهذا الأخير من حيث إجمالي الدخل القومي بعد أن كانت هذه النسبة 1 إلى 3 في البداية. كما أن الاقتصاديات الشيوعية تبدي قدراً أكبر من التخلف في ما يخص المنافسة الدولية حيث أنه في عام 1985 لم تكن حصة الاتحاد السوفيتي من الصادرات تتجاوز 66 مليار دولار مقابل 576 للولايات المتحدة الأمريكية و 308 مليار لليابان. مع أخذ العلم أن المواد الأولية شكلت أكثر من 70% من صادرات الاتحاد السوفيتي من نفط وذهب وغيرها، ولم تكن حصة البلدان الشيوعية التي تشكل حوالي 30% من سكان العالم أكثر من 10% من الصادرات العالمية و 3% من الابتكارات التكنولوجية، ولعقد مقارنة أخرى للمستوى الاستهلاكي في هذه الدول ففي عام 1983 كان هناك سيارة واحدة لكل 1.8 من الأمريكيين 4.4 لليابانيين 2.5 الألمان مقابل 14.2 للسوفيت. [62]

مما سبق نلاحظ أن كامل المنظومة الاشتراكية منذ منتصف الثمانينات عانت من الوهن الشديد والاحتضار وحتى الموت في أغلب الدول التي مارست تجربتها ولذلك فإن العالم في تلك الفترة كان جاهزاً ومستعداً لتغير هذه الحقبة إما بالتخلي عن هذا النظام الاقتصادي بشكل كامل أو بإدخال إصلاحات وتعديلات شاملة على طريقة عمل نظامه الاقتصادي كما حدث في الصين أو بإجراء تعديلات وإصلاحات على بنية نظامه الاقتصادي وهذا ما بدأته سورية منذ نهاية الثمانينات ليتبلور بشكل واضح مع بداية التسعينات والذي سمي اصطلاحاً في سورية الانفتاح الاقتصادي الثاني بعد فترة السبعينات وبذلك تكون الحكومة في سورية أعادت توجيه سياساتها نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي والسياسي وذلك للخروج من الأزمة الهيكلية التي أصابت سورية في فترة الثمانينات.

[62] بريجنسكي، زيغونيف: الإخفاق الكبير ميلاد الشيوعية وموتها: ترجمة فاضل جكتر دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق 1991 ص 224-225.

ثانياً: الواقع التشريعي والقانوني لعملية الانفتاح (الإصلاح) الاقتصادي الثاني في سورية

أ- في مجال الاستثمار

تم إصدار قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ويعد أهم القوانين والذي عد الحجر الأساسي لتغير السياسات الاقتصادية السورية والإصلاح الاقتصادي والانفتاح باتجاه السياسات الرأسمالية ولعب دور أكبر من قبل لقطاع الخاص والذي يمكن تلخيص أهم مبادئه بالتالي:[63]

1. الإعفاءات الجمركية: يحق للمشاريع المرخص بإقامتها وفق أحكام هذا القانون أن تستورد ما يلي:

- جميع احتياجاتها من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل والباصات والميكرو باص المعدة لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو توسيعها أو تطويرها.
- سيارات الخدمة السياحية.

وتتم عمليات الاستيراد المشار إليها دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع. وتعفى المستوردات من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها شريطة استخدامها حصراً في أغراض المشروع.

2. الإعفاءات الضريبية

- تعفى الشركات المشتركة المرخصة وفق أحكام هذا القانون وأسهمها وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات عما تملكه الشركة لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة سبع سنوات.
- تعفى المشاريع العائدة للأفراد أو الشركات غير المشتركة المرخصة وفق أحكام هذا القانون وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات عما تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة خمس سنوات.
- سنتان إضافيتان إذا تجاوزت حصيلة صادرات المشروع السلعية أو الخدمية المحولة قيمتها فعلاً إلى الجمهورية العربية السورية سواء أكانت نقدية أم عينية وفق أنظمة القطع النافذة نسبة /50%/ من مجموع قيمة إنتاجه خلال فترة إعفاء الأصلية.

[63] قانون الاستثمار رقم 10 الصادر في 1991/5/4.

3. في التسهيلات الأخرى

- الترخيص للمستثمر العربي والأجنبي بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها.
- يحق للمستثمر أن يفتح لصالح مشروعه المرخص حساباً بالنقد الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري يقيد في الجانب الدائن منه(100%) مما هو مدفوع بالنقد الأجنبي من رأس مال المشروع ومن القروض التي يحصل عليها بالعملات الأجنبية. (75%) من حصيلة العملات الأجنبية الناتجة عن عائدة التصدير والخدمات المتحققة عن نشاطاته.
- يحق للمستثمر استخدام أمواله من النقد الأجنبي في تمويل المشاريع المرخص بتأسيسها أو المساهمة برأس مالها أو شراء أسهمها.
- يحق للمستثمر أن يقترض لصالح مشروعه من مصارف الدولة بالعملة المحلية بضمانة أمواله الخاصة وفق الأنظمة المرعية لتلك المصارف.
- سمح للمستثمرين من السوريين المغتربين و من رعاية الدول العربية والأجنبية بعد انقضاء خمس سنوات استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج على أسس القيمة الفعلية للمشروع بتاريخ التخلي.
- سمح سنويا بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج.
- سمح للخبراء والعمال والفنيين من رعاية الدول العربية والأجنبية بتحويل /50%/ من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافأتهم و /100%/ من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بالقطع الأجنبي.

ب-مجال الضرائب والاقتطاعات

على صعيد السياسة المالية والضريبية صدر القانون رقم 20 لعام 1991 القاضي بتعديلات معدلات ضريبة الدخل على الأرباح، وذلك بتخفيض العبء الضريبي على الأنشطة الاستثمارية والذي كان يصل إلى أكثر من 90% للدخل الذي يتجاوز 700 ألف ليرة سورية[64] ليصبح كالتالي:[65]

[64]حيدر، ختام: تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام و الخاص في سورية (دراسة مقارنة) بحث معد للحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد جامعة دمشق 2009

[65]القانون رقم 20 عام 1991

تعدل النسب والشرائح الضريبية المنصوص عليها في المادة 16 المعدلة من قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم التشريعي 85 لعام 1949 بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية عدا المساهمة في المجهود الحربي وإضافة الإدارة المحلية.

- 10% عن جزء الربح الصافي حتى 20 ألف ليرة سورية.
- 14% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 20 ألف وحتى 50ألف ليرة سورية.
- 18% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 50 ألف وحتى 100 ألف ليرة سورية.
- 22% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 100 ألف وحتى 200 ألف ليرة سورية.
- 26% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 200 ألف وحتى 400 ألف ليرة سورية.
- 30% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 400 ألف وحتى 600 ألف ليرة سورية.
- 35% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 600 ألف وحتى 800 ألف ليرة سورية.
- 40% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 800 ألف وحتى 1 مليون ليرة سورية
- 45% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 1 مليون ليرة سورية.

المطلب الخامس: اقتصاد الألفية الجديدة وصولاً لاقتصاد السوق الاجتماعي

أولاً: مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

إن تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي لم تكن وليدة فلسفة اقتصادية جديدة بقدر ما كانت نتيجة للتطور الموضوعي لمعطيات العصر، ونتيجة تسوية تاريخية – كما أطلق عليها أنذاك– قامت بين أهل اليمين وأهل اليسار في بلدان أوروبا الغربية، بين أنصار ومؤيدي مذاهب الحرية الاقتصادية من جهة ودعاة المذاهب والسياسات الاشتراكية من جهة أخرى، وذلك بعد أن اشتد الصراع الداخلي حول هذه القضايا، والذي كان ينذر باضطرابات كبيرة زاد من خطورتها تزامنها وتصاحبها مع اشتداد الصراع الدولي الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفيتي وما يمثله من عقائد وسياسات، والولايات المتحدة الأمريكية وما لها من مصالح وتطلعات.

وقد أرادت أوروبا الغربية عبر تلك التسوية التاريخية، التي كان أبرز وجوهها الفكرية والسياسية "توغلياتي"في ايطاليا و "ايرهارد" في ألمانيا الغربية بالإضافة للأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الاشتراكية والراديكالية في أوروبا الغربية بصورة عامة، أن تجد طريقاً ثالثاً، يصون ممارسة الحريات الشخصية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، الفردية والجماعية، في العمل والإنتاج والحياة بشكل عام ويضمن حقوق المجتمع وحقوق الطبقة العاملة بصورة خاصة، في مكونات وجودها المادي والمعنوي، وذلك وفق آليات وصيغ اقتصادية واجتماعية تكون الدولة فيها مرجعاً أساسياً في القرار الاقتصادي ومظلة حامية للحريات الشخصية ولحقوق الفرد وحريته في ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب، وفقاً لقوانين اقتصاد السوق، وذلك في التسليف والاستثمار والإنتاج والتوزيع والأسعار "التي تتحدد من خلال طلب المستهلك"، وليس من خلال إرادة المنتجين، وخصوصاً أن السعر المحدّد من خلال طلب المستهلك هو من طبيعة اقتصادية مختلفة عن السعر المحدّد من قبل المنتجين أو البيروقراطيين، لأن السعر المحدّد من خلال طلب المستهلك يتشكل من خلال العرض والطلب ويخضع لكل معطيات نظرية المنفعة والمنفعة الحدّية للمستهلك، في حين أن السعر المحدّد من قبل المنتج يخضع لنظرية كلفة عوامل وعناصر الإنتاج، بالإضافة للتوجهات السياسية والهوامش ذات الطبيعة التقريرية عندما يكون هؤلاء المنتجين من البيروقراطيين.

في نفس الوقت تكون الدولة مظلة حامية لحقوق المجتمع عبر صيانة الحريات الجماعية، وإقامة توازن وعدالة في التوزيع بين حقوق أصحاب قوة العمل المتمثلة بالأجور وحقوق أصحاب رأس المال المتمثلة بالأرباح والريوع وعبر توفير ضمانات حقوقية واقتصادية واجتماعية للطبقات والفئات الضعيفة في المجتمع، وخصوصاً التي تعمل بأجر وذلك عبر تشريعات تؤطر وتنظم

شروط العمل، كما توفر الحماية لحقوق العمال، الفردية والجماعية عبر عقود العمل الجماعي وإقامة التنظيمات النقابية بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية العامة التي تسعى لتغطية الحاجات المعاشية الأساسية المادية والمعنوية لكافة المواطنين بصورة مجانية أو شبه مجانية في الصحة والتعليم بالإضافة لشبكات الضمان الاجتماعي التي تموّل من خلال اشتراك المستفيدين ومساهمات أرباب العمل والدولة التي تغطي مساهماتها من خلال اقتطاعات ضريبية كبيرة تفرض على أصحاب الثروات والدخول الكبيرة ولكن دائماً بشكل عادل ووفقاً لمقدرتهم التكليفية.

يستند نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني وهو التطبيق الأهم لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي صيغ على يد "فالتر أيكون" الذي يعتبر الممثل الرئيسي لليبرالية المنظمة على عدد من المبادئ وهي اختصاراً كما يلي:[66]

1) حرية تكوين الأسعار
2) استقرار أسعار النقود
3) ضمان حرية التعامل والنفاذ للأسواق
4) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج
5) استقلالية ومسؤولية مالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم
6) الدور الاقتصادي المحدود للدولة

ينطلق اقتصاد السوق الاجتماعي من ضرورة نفي الفكرة القائلة بضرورة بقاء الدولة محايدة تجاه العملية الاقتصادية.

فاقتصاد السوق يجب ألا يتحرك من تلقاء ذاته فهذا سيؤدي إلى خرق مستمر في قواعد نظام المنافسة الفعالة والالتزام بهذه القواعد يتطلب تدخل دولة قوية، غير أنهم حصروا دور الدولة في الحفاظ على اقتصاد السوق بصورة تمكنه من العمل بحيث لا تتجاوز الأدوات المستخدمة الحدود التي تسمح بها السوق، أي بتعبير أخر عدم السماح للدولة باستخدام أدوات غير أدوات السياسة النقدية والائتمانية.ولقد أطلق "كارل شيلر" وزير المالية الألماني في الستينات المبدأ الأساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي وهو"**السوق بقدر الإمكان والتخطيط بقدر الضرورة**"[67]

[66] روديكر، س. رادكه، د. (2005). اقتصاد السّوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية. (عدنان سليمان، مترجم). دمشق: دار الرضا للنشر. ص 39.
[67] المرجع السابق. ص 42.

ثانياً: التشريعات الناظمة لعملية التحول الاقتصادي في سورية

لقد شهد عقد الألفية الجديدة طفرة تشريعية كبيرة بحيث سميت ثورة المراسيم حيث تعدت الـ 1200 قانوناً ومرسوماً وأمراً إدارياً بين أعوام 2000–2005 يهدف أغلبها إلى لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وتمكينه من خلال هذه السياسات التشريعية الداعية إلى الانفتاح و الإصلاح الاقتصادي. ومن تلك التشريعات التي صدرت ونظمت النشاط الاقتصادي نذكر:

قانون السرية المصرفية رقم 29 عام 2001، قانون بإحداث المصارف الخاصة رقم 28 عام 2001، القانون 23 عام 2002 المتضمن إحياء مجلس النقد والتسليف وإعادة تنظيم مؤسساته، مرسوم هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 59 عام 2003، المرسوم رقم 33 لعام 2004 والذي ألغى المرسومين (26 و 6) والذي سمح بتداول وتحويل العملات الأجنبية، القانونين (24 و 45) لعام 2003 والمتعلقين بتعديل النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي .القانون رقم 8 لعام 2006 القاضي بتعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وإحداث الهيئة السورية للاستثمار، المرسوم 57 لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية في عدرا وحسيا والشيخ نجار وفي دير الزور، المرسوم 60 عام 2004 القاضي إلغاء رسم الاغتراب، القانون 56 عام 2004 المتضمن تنظيم العلاقات الزراعية، المرسوم 35 عام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، المرسوم رقم 43 عام 2005 الخاص بإحداث قطاع التأمين الخاص، المرسوم 55 عام 2006 الخاص بإنشاء سوق الأوراق المالية بدمشق، القانون رقم 42 عام 2006 لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، والمرسوم 39 عام 2006 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، القانون رقم 2 لعام 2005 الخاص بالمؤسسات والشركات العامة، القانون رقم 54 عام 2006 المتضمن القانون المالي الأساسي للمؤسسات والشركات العامة، القانون 24 عام 2006 المتضمن الترخيص لشركات ومكاتب الصيارفة، المرسوم رقم 60 لعام 2007 القاضي بإحداث سوق الأوراق المالية الحكومية، المرسوم 61 المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إقامة تقويم موجوداتها الثابتة، القانون 41 لعام 2007 القاضي بإحداث الهيئة العامة للضرائب، قانون التجارة 36 عام 2007، قانون الشركات الجديد رقم 3 عام 2008، القانون 39 عام 2009 الخاص بإحداث الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري، القانون رقم 56 لعام 2010 القاضي بإحداث مصارف للاستثمار، والقانون 24 عام 2010 الخاص بحماية الصناعات الناشئة، القانون رقم 25 لعام 2007 القاضي بإحداث مؤسسات مصرفية اجتماعية، القانون رقم 4 للعام 2008 الخاص بالتحكيم بالمنازعات المدنية والاقتصادية والتجارية، القانون 15 لعام 2008

القاضي بإحداث شركات التطوير والاستثمار العقاري، القانون 26 عام 2010 المتعلق بالتخطيط الإقليمي، القانون 17 لعام 2010 المتعلق بالعمل لدى القطاع الخاص والقطاع التعاوني والمشترك.

مرسوم الاستثمار رقم 8 لعام 2007 بديل قانون الاستثمار رقم 10

وفيما يلي أهم نقاط المرسوم الاستثمار الجديد

- يسمح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة.
- يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملة قابلة للتحويل إلى الخارج بعد تسديد المستثمر للضرائب المترتبة على عملية التصرف.
- يحق للمستثمر سنوياً تحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأرباح والفوائد
- يحق للمستثمر إعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر يعود تقديرها إلى مجلس الإدارة، والذي يحق له في حالات خاصة الموافقة على تحويل المال الخارجي إلى الخارج دون التقيد بالمدة المذكورة.
- يسمح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع الموافق عليها بتحويل (50%) من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم و (100%) من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل شريطة تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأجور والمرتبات والمكافآت.
- يتمتع المشروع في القطاعات التالية بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ وتعديلاته وكافة المزايا والضمانات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي: المشاريع الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي، المشاريع الصناعية، مشاريع النقل، مشاريع الاتصالات والتقانة، المشاريع البيئية، مشاريع الخدمات، مشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية، أية مشاريع أخرى يقرر المجلس الأعلى تشميلها بأحكام هذا المرسوم التشريعي بناء على اقتراح مجلس الإدارة.[68]

[68] المرسوم رقم 8 لعام 2007 عن موقع هيئة الاستثمار السورية http://sia.gov.sy/dispage.php?id=106

المبحث الثاني: مؤشرات ونتائج السياسة الاقتصادية في سورية

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: فترة الستينات والسبعينات

لقد بلغ معدل النمو في الستينات حوالي 6% وسطياً طول ذلك العقد ولكن بتفاوت كبير بين بدايته ونهايته وخاصة بعد نكسة عام 1967، ولقد اتسم هذا العقد بعدم وضوح معالمه السياسة والاقتصادية وخاصة في فترة الصراع على السلطة بعد الانفصال وصولاً لثورة الثامن من آذار وسيطرة البعثيين على السلطة و الصراعات اللاحقة التي حدثت فيما بينهم وصولاً للحركة التصحيحية عام 1970، ولقد وصف هذا العقد بالتوجه الاشتراكي العنيف وخاصة بعد ثورة الثامن من آذار حيث ظهر لأول مرة القطاع العام في سورية بشكل كبير والذي بدء تشكله بعمليات تأميم كبرى.

اعتمد الاقتصاد السوري في السبعينات بدرجةٍ أساسيةٍ في مصادر نموه على مصادر تمويل خارجية غير ثابتة، ومتقلبة بطبيعتها، أو على إنفاق استثنائي ضخم، بالإضافة إلى اعتماده الشديد على النفط وعوائده، التي شكلت عائداته أساس إخفاء اختلالات الاقتصاد الكلية وتمويهها بمؤشرات توازن ظاهرية سليمة وقوية في ظاهرها، وبالتالي أدت تلك العوامل إلى تذبذب معدل النمو نتيجة لارتباطه المباشر بها، وعلى الرغم من وصول معدل النمو خلال كامل العقد إلى 10%وسطياً بالأسعار الثابتة لعام 1975، إلا أن تفاوتا كبيراً حصل بين نصفي العقد في ذلك المعدل، إذ بلغ متوسط النمو في نصفه الأول حوالي 15%، ما لبث أن انخفض في نصفه الثاني بشدة ليصل إلى 5% فقط وكان هناك سنوات خلالها حقق فيها ذلك المعدل نمواً سالباً أيضاً، وكانت قطاعات الخدمات والإنشاءات هي التي قادت النمو الكبير في تلك المرحلة، وليس قطاعات الزراعة والصناعة، أي ليس قطاعات الإنتاج الحقيقي.

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومعدلات النمو بأسعار (1975 الثابتة) للفترة 1963-1979 (مليار ليرة سورية)

العام	1963	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الناتج المحلي الإجمالي	8.7	9.2	10.9	12.0	13.9	13.2	16.7	20.7	22.4	21.8	23.7	25.0
النمو السنوي		5%	19%	10%	17%	-5%	27%	24%	8%	-3%	9%	5%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 1981

ثانياً: فترة الثمانينات

كان عقد الثمانينيات هو العقد الأسوأ في النمو الاقتصادي، إذ لم يتجاوز متوسط النمو طوالة العقد 2% بالأسعار الثابتة لعام 1985، وقد بلغ في نصفه الأول 2% ارتفع قليلاً في نصفه الثاني إلى 3% فقط، متأثراً بشكل واضح بتقلب النشاط الزراعي، وانخفاض صادرات النفط وزيادة وارداته، وانحسار الاستثمار في القطاع العام، وعدم قدرة القطاع الخاص على سد النقص الحاصل في ذلك الاستثمار، بالإضافة إلى انحسار تدفق المعونات والقروض الخارجية، وعدم قدرة الموارد المحلية على التعويض، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات بالأسعار الثابتة لعام 1985.

الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومعدلات النمو بأسعار (1985 الثابتة) للفترة 1980–1989 (مليار ليرة سورية)

العام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج المحلي الإجمالي	72	79	90.6	81.8	78	83	79	80.6	91	82
معدل النمو السنوي		10%	15%	-10%	-4%	6%	-5%	2%	13%	-10%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 1991

ثالثاً: فترة التسعينات

بلغ وسطي معدل النمو بالأسعار الثابتة خلال عقد التسعينيات حوالي 7%، مع تأرجح كبيرٍ بين السنوات وتباين بين نصف العقد الأول ونصفه الثاني، فبينما حقق النمو معدلاً مرتفعاً خلال النصف الأول من العقد بحوالي 9%، تراجع هذا المعدل إلى نحو 3 % في النصف الثاني، وكان سالباً في عام 1999 بنسبة -2% وقد لعبت تقلبات الاستثمار الخاص وعائدات النفط وبعض الإجراءات الحكومية دوراً رئيسياً في تحديد معدلات النمو تلك، والجدول التالي يوضح تطور وتقلب معدل النمو خلال عقد التسعينيات.

الجدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومعدلات النمو بأسعار (1995 الثابتة) للفترة 1990-1999 (مليار ليرة سورية)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي	389	420	477	502	540	571	613	628	676	662
معدل النمو السنوي		8%	13%	5%	8%	6%	7%	2%	8%	-2%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2001

رابعاً: عقد الألفية الجديدة

استمر النمو الاقتصادي في العشرية الأولى من القرن الجديد بالتقلب وعدم الاستقرار، إذ لم تستطع كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال العقود السابقة له من أن تساهم في تحقيق نوع من الاستقرار فيه، وقد بلغ متوسط النمو خلال تلك الفترة حوالي 5.1% وقد أثرت الكثير من العوامل في معدل النمو منها تحرير التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير دور النفط والتشريعات الجديدة التي نظمت الكثير من قطاعات الاقتصاد وغيرها من العوامل، والجدول التالي يوضح تطور وتقلب معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد المذكور.

الجدول 5: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومعدلات النمو بأسعار (2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 (مليار ليرة سورية)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	904	950	1,006	1,018	1,086	1,151	1,215	1,284	1,342	1,421	1,470
معدل النمو السنوي		5%	6%	1%	7%	6%	6%	6%	5%	6%	3%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعامي 2005 و 2010

خامساً:فترة الأزمة

لقد تراجع الناتج المحلي بشكل كبير منذ بداية الأزمة وعانى الاقتصاد السوري من اضطرابات كبيرة حيث حقق معدلات نمو سالبة في نهاية العام الأول عام 2011 رغم كونها شكل طفيف أما أعوام 2012 و 2013 فقد خسر الناتج المحلي حوالي ثلث قيمته عن العام السابق نتيجة الصراع العسكري والاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي تدور في سورية ويمكن القول أن الاقتصاد السوري مع نهاية عام 2014 قد خسر ما يقارب 62% من قيمة ناتجة المحلي المحقق عام 2010 والجدول التالي يوضح معدلات النمو حتى نهاية 2014.

الجدول 6: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومعدلات النمو بأسعار (2000الثابتة) للفترة 2010-2014 (مليار ليرة سورية)

العام	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	1,470	1,413	977	620	558
معدل النمو السنوي		-4%	-31%	-37%	-10%

المصدر: تقرير الاغتراب والعنف، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية في عام 2014

المطلب الثاني: قطاع الزراعة

أولاً: فترة الستينات والسبعينات

تطور الناتج المحلي الزراعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 1975) في عقدي الستينات والسبعينات بوتيرة متفاوتة من عام لآخر حيث بلغ عام 1963 مايقارب 2.7 ليرتفع إلى 2.9 مليار ليرة عام 1965 ثم لينخفض إلى 2.2 مليار ليرة عام 1970 ثم ليرتفع عام 1972 ويعود إلى الانخفاض عام 1973 ولكن مع منتصف السبعينات أصبح أقل تذبذباً مع بقاء تأرجح النمو والانكماش ليحقق أعلى إنتاج له عام 1978/ 4.4 مليار ليرة سورية ولينهي السبعينات بمتوسط إنتاج من عام 1963 إلى عام 1979 بحوالي 3.3 مليار ليرة سورية كإنتاج وسطي لهذه الفترة. والشكل التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للزراعة بسعر السوق وفق أسعار 1975 الثابتة.

الشكل 5: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (وفق أسعار1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979، (مليون ليرة سورية)

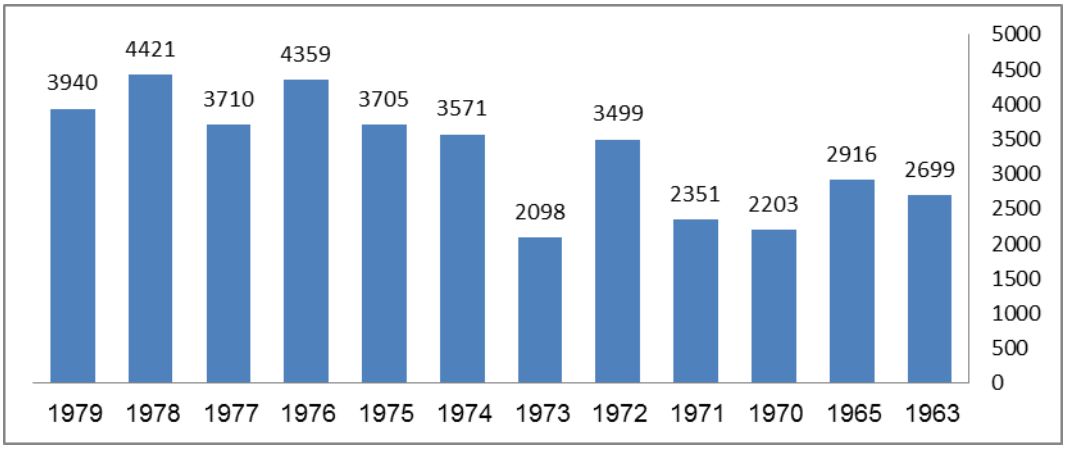

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) في الملحق

أما نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت بشكل عام طول الفترة المدروسة من حوالي 32% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي عام 1965 كأعلى نسبة لهذه الفترة لتصل عام 1979 إلى 16% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لتحقق نسبة بالمتوسط حوالي 21% على طول هذه الفترة 1979/1963 ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 6: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 (%)

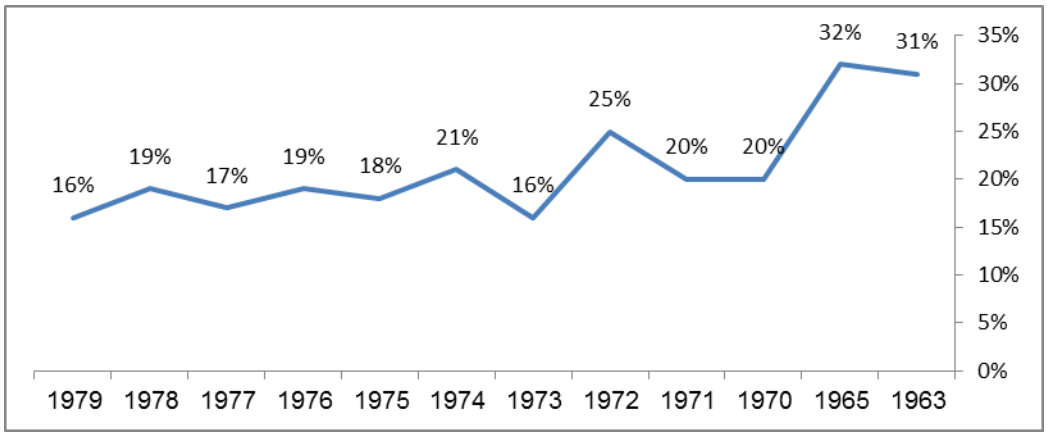

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) في الملحق

ثانياً: فترة الثمانينات

لقد سيطر ثبات الناتج المحلي الزراعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 1985) في عقد الثمانينات كما مال إلى التراجع أيضاً حيث بلغ عام 1980 مايقارب 18 مليار ليرة سورية لينخفض إلى 17.5 مليار ليرة عام 1985 ليشهد النهضة الوحيد الفعالة في هذا العقد عام 1988 ليضل إلى 21 مليار ليرة سورية ويلعب دوراً أساسياً في معدل نمو ذلك العام ليعود لتراجع عام 1989 إلى 14.8 مليار ليرة سورية وليحقق قيمة متوسطة في أعوام 1989/1980 حوالي 17.7 مليار ليرة سورية. والشكل التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للزراعة بسعر السوق وفق أسعار 1985 الثابتة.

الشكل 7: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (وفق أسعار1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 (مليون ليرة سورية)

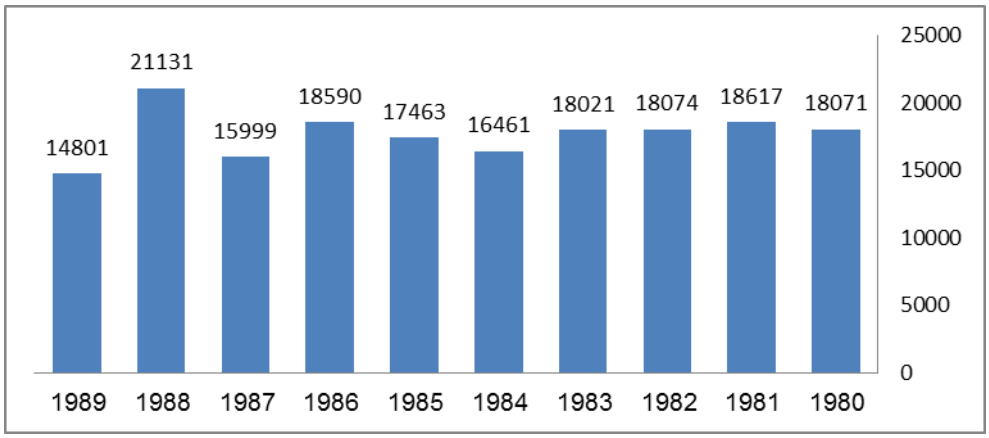

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) في الملحق

كما انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من مايقارب 25% عام 1980 وصولاً إلى 21% عام 1985 لتنتهي إلى 18% فقط من مجمل الناتج عام 1989 لتكون متوسط حصة الزراعة في الناتج في الثمانينات حوالي 22%. ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 8: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989 (%)

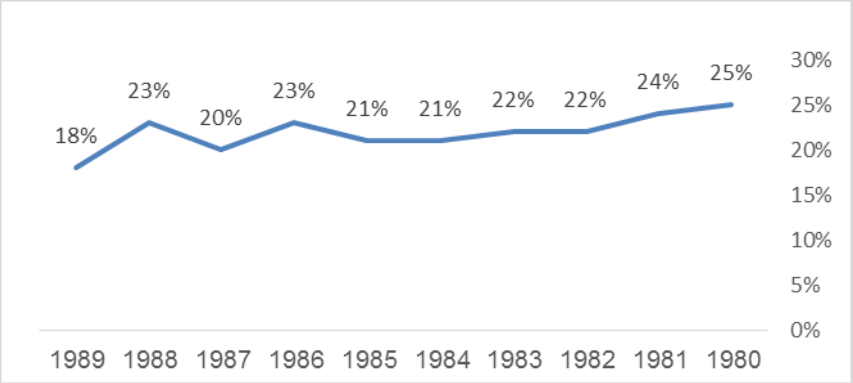

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) في الملحق

ثالثاً: فترة التسعينات

تطور الناتج المحلي الزراعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 1995) في عقد التسعينات بوتيرة منتظمة محققاً معدلات نمو منذ عام 1990 حيث بلغ 116 مليار ليرة وصولاً إلى 184 مليار ليرة عام 1996 ثم لتنخفض إلى 179 مليار ليرة عام 1997 وترتفع مجدداً إلى أعلى قيمة لها في التسعينات 219 مليار عام 1998 لتنهي عقد التسعينات على إنتاج بلغ 183 مليار ليرة سورية كما يوضح الشكل التالي قيمة الإنتاج وتباينها في السنوات المختلفة.

الشكل 9: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (وفق أسعار 1995 الثابتة) للفترة 1990-1999 (مليون ليرة سورية)

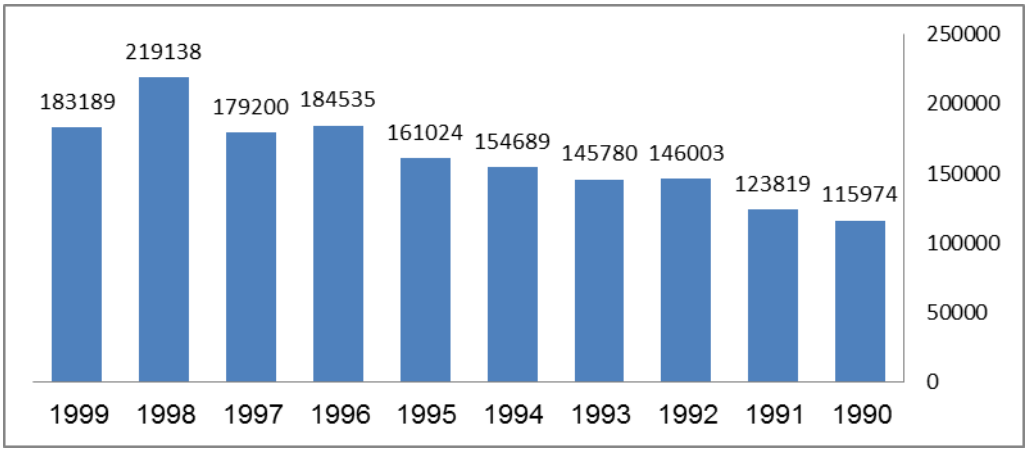

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) في الملحق

كما حافظت الزراعة تقريباً على حصة 29.4% من الناتج في التسعينات وتفأوتت بين 28% عام 1995 و 1999 وصولاً ل أعلى معدل لها بلغ 32% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفق الأسعار الثابتة لعام 1995، ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 10: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 1995 الثابتة)خلال الفترة 1990-1999 (%)

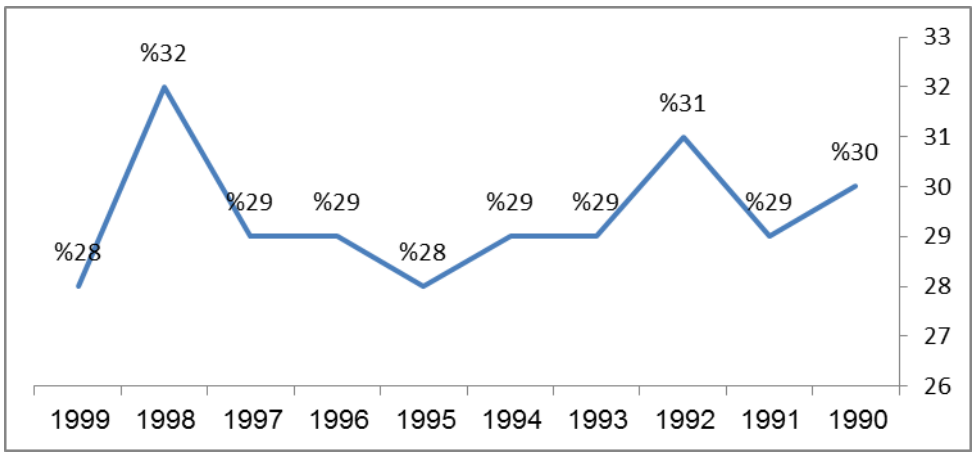

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) في الملحق

رابعاً: الألفية الجديدة

تذبذب تطور الناتج المحلي الزراعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000) في هذا العقد محققاً معدلات نمو وتراجع، حيث بدأ العقد بانتاج بلغ 224 مليار تقريباً ثم ليتطور بشكل بطيء حتى عام 2003 ليتراجع عام 2004 ليعاود النمو ليصل لأكبر قيمة له عام 2006 بحوالي 292 مليار وليحقق إنتاجاً وسطياً طوال هذه الفترة بما يقارب 252 مليار ليرة سورية و يوضح الشكل التالي قيمة الإنتاج وتباينها في السنوات المختلفة.

الشكل 11: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (وفق أسعار 2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 (مليون ليرة سورية)

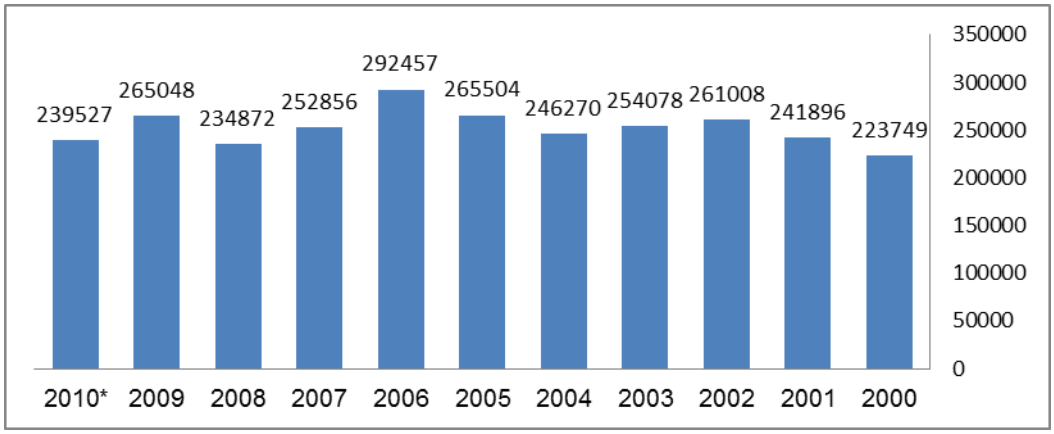

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7) في الملحق

تراجعت حصة الزراعة من الناتج في هذا العقد من حوالي 25% في عام 2000 لتصل إلى حوالي 16% فقط عام 2010. لتحقق نسبة بالمتوسط طوال هذه الفترة حوالي 22% ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 12: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 2000 الثابتة) للفترة 2000-2010 (%)

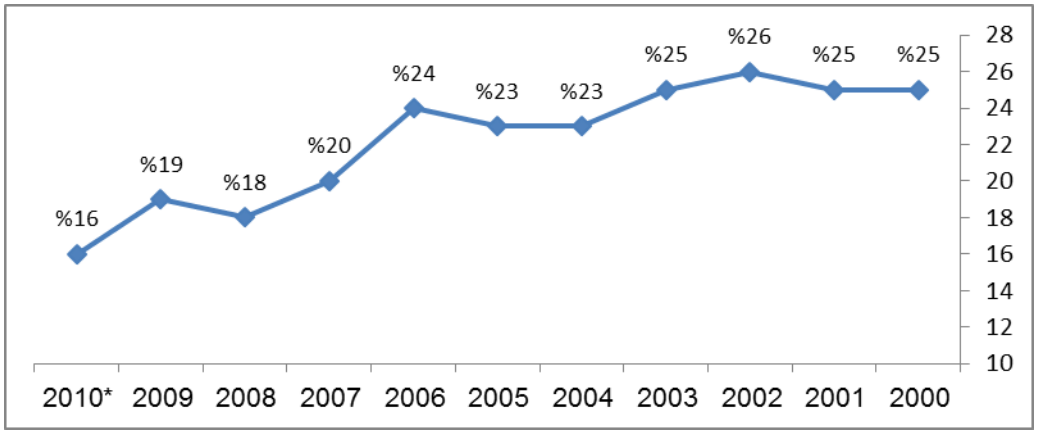

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) في الملحق

خامساً: فترة الأزمة

تراجع الناتج المحلي الزراعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000) في سنوات الأزمة بوتيرة منتظمة محققاً معدلات نمو سالبة منذ عام 2012 حيث بلغ 263 مليار ليرة عام 2011 ليتراجع إلى 227 مليار ليرة عام 2012 ثم لتنخفض إلى 154 مليار ليرة عام 2013 ولتنتهي عام 2014 إلى قيمة بلغت 131 مليار لير سورية. كما يوضح الشكل التالي قيمة الإنتاج وتراجعها في السنوات المختلفة.

الشكل 13: الناتج المحلي للزراعة بأسعار السوق (وفق أسعار 2000 الثابتة) للفترة 2010-2014 (مليار ليرة سورية)

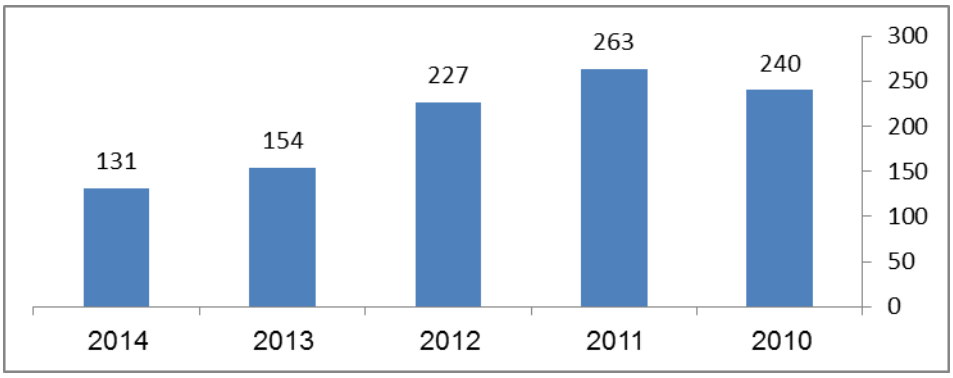

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) في الملحق

رغم هذا التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للزراعة لكن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حققت نمواً مطرداً وذلك بسبب تراجع باقي القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسبة أكبر حيث قفزت حصة القطاع الزراعي كنسبة من الناتج من حوالي 16% عام 2011 لتصل إلى 23% في نهاية عام 2014 والشكل التالي يوضح تطور حصة الزراعة من الناتج المحلي في سنوات الأزمة حتى نهاية عام 2011.

الشكل 14: نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 2000 الثابتة)للفترة 2010-2014 (%)

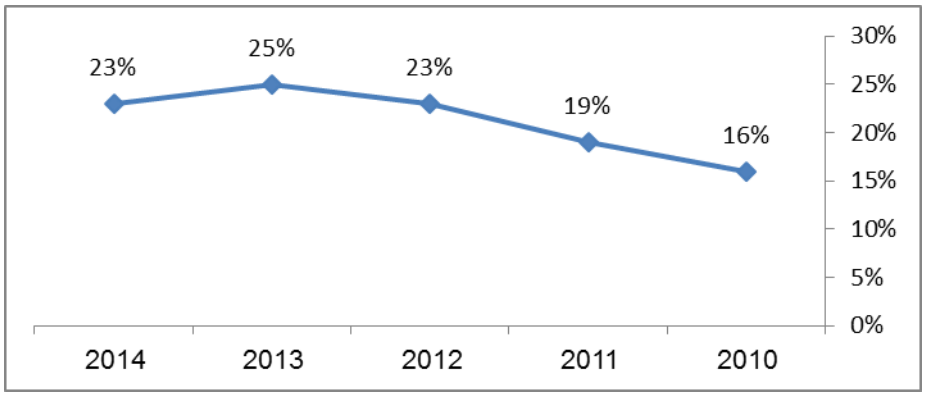

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) في الملحق

المطلب الثالث: قطاع الصناعة

أولاً: فترة الستينات والسبعينات

شهدت الصناعة نمواً كبيراً وتطوراً ملحوظاً في فترة الستينات والسبعينات حيث تطور الناتج المحلي للصناعة من 1 مليار ليرة سورية عام 1963 بأسعار 1975 الثابتة ليصل إلى حوالي 2.1 مليار عام 1970 ثم 4.5 مليار ليرة تقريبا عام 1978 وهي أعلى قيمة له في السبعينات لينهي فتر السبعينات ب 4.1 مليار ليرة سورية وليحقق قيمة بالمتوسط طول هذه الفترة حوالي 3 مليار ليرة سورية بين أعوام 1979/1963 والشكل التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي لصناعة بسعر السوق وفق أسعار 1975 الثابتة.

الشكل 15: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (وفق أسعار1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 (مليون ليرة سورية)

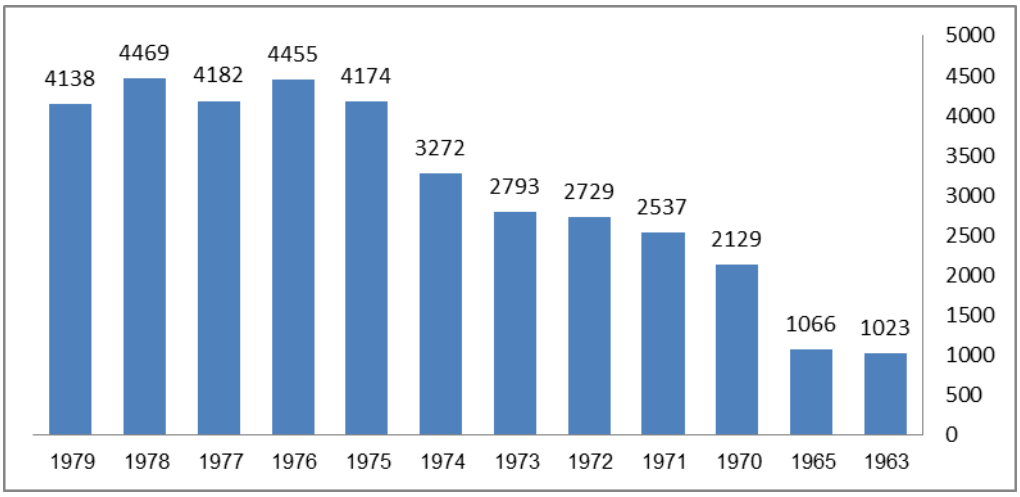

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) في الملحق

ولقد تطورت حصة الصناعة والتعدين من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 12% عام 1969 إلى 21% عام 1973 وهي أعلى نسبة في هذه الفترة ولتشكل نسبة سنوية للفترة 1979/1963 حوالي 18% من مجمل الناتج المحلي، ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 16: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979 (%)

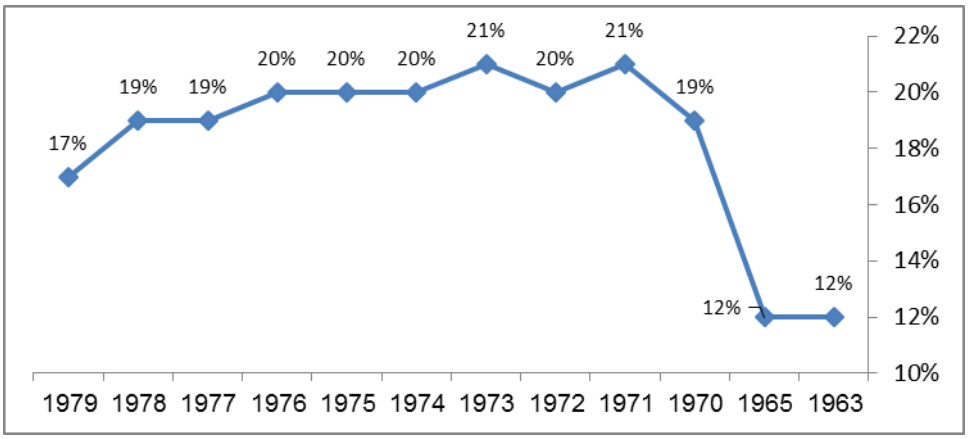

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) في الملحق

ثانياً: فترة الثمانينات

تطور الناتج المحلي الصناعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 1985) في الثمانينات بوتيرة ضعيفة حتى عام 1987 حيث حصلت قفزة نمو ضخمة في الناتج المحلي الصناعي في عام 1988 و 1989 لتطور إنتاج النفط في سورية بشكل كبير حيث بلغ الناتج المحلي الصناعي في سورية عام 1980 ما يقارب 10 مليار ليرة سورية ليصل عام 1985 إلى 12.5 مليار ليرة سورية ليقفز إلى 22.8 مليار ليرة عام 1989.مشكلة حوالي 13 مليار ليرة كمتوسط لقيمة الإنتاج الصناعي لفترة الثمانينات. والشكل التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للصناعة بسعر السوق وفق أسعار 1985 الثابتة.

الشكل 17: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (وفق أسعار1985 الثابتة) للفترة 1980-1989 (مليون ليرة سورية)

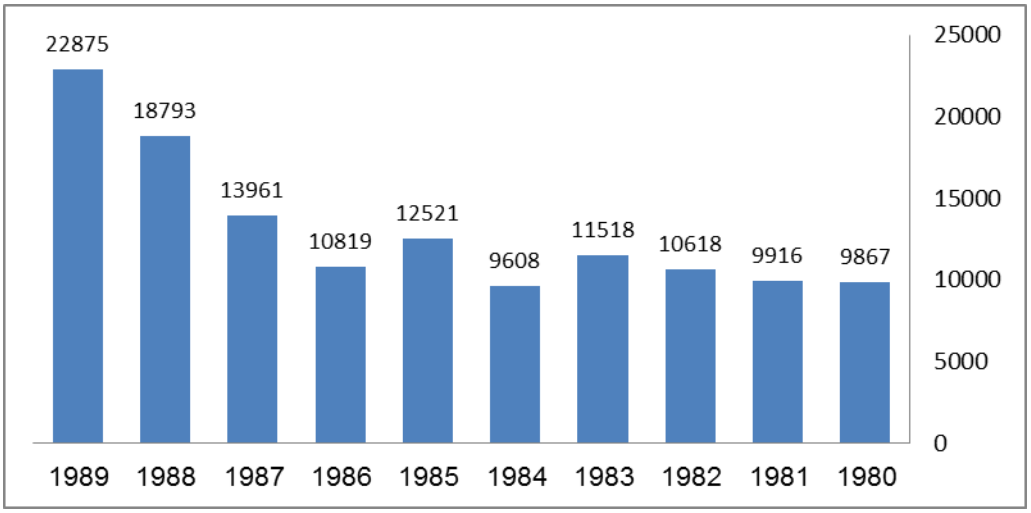

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) في الملحق

وارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ما يقارب 14% عام 1980 إلى 28% عام 1989 رغم أنها وصلت إلى 12% فقط عام 1984 لتكون نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متوسط طول هذه الفترة حوالي 16.2%. ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 18: نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989

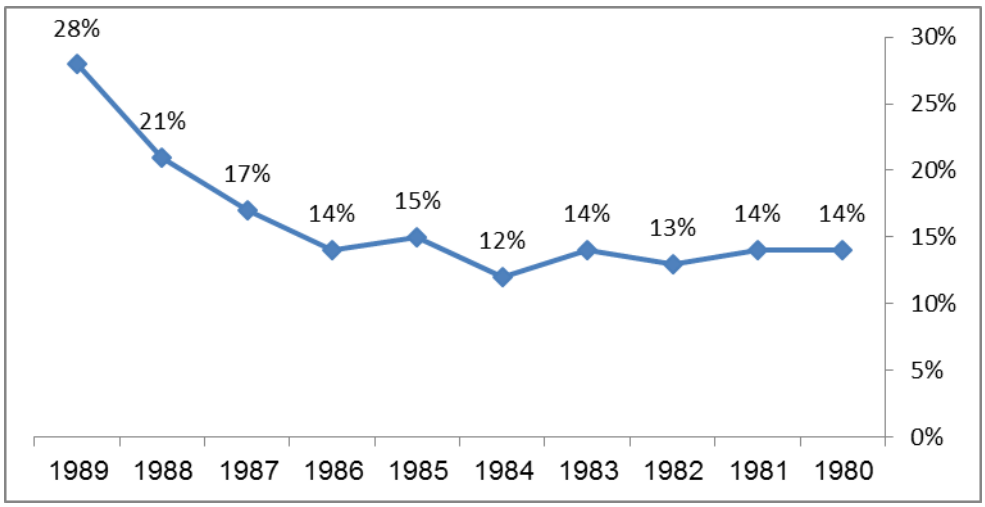

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) في الملحق

ثالثاً: فترة التسعينات

تطور الناتج المحلي الصناعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 1995) في عقد التسعينات بوتيرة منتظمة محققاً معدلات نمو منذ عام 1990 حيث بلغ 50 مليار ليرة وصولاً إلى 79 مليار ليرة عام 1995 لتنهي عقد التسعينات على إنتاج بلغ 120 مليار ليرة سورية عام 1999 كما يوضح الشكل التالي قيمة الإنتاج وتطوراتها في تلك السنوات.

الشكل 19: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (وفق أسعار 1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999 (مليون ليرة سورية)

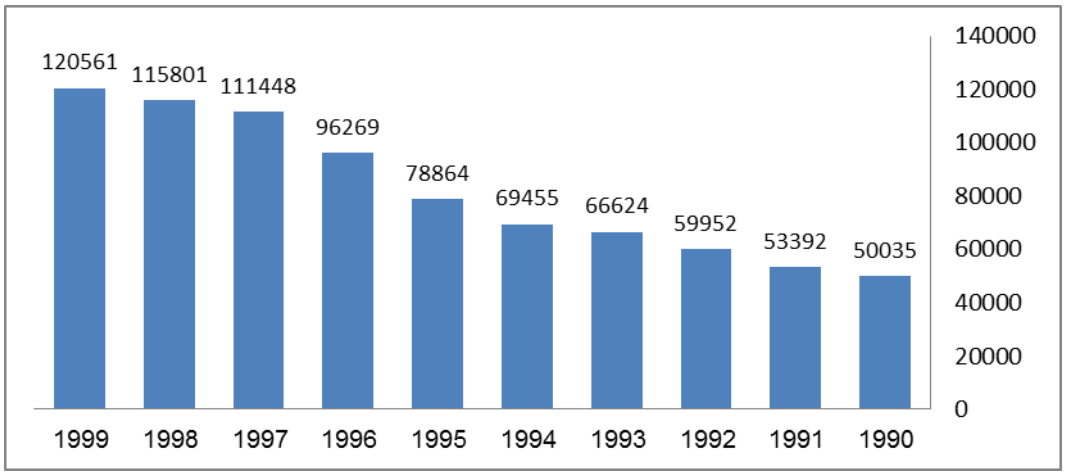

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) في الملحق

كما تطورت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من 13% عام 1990 وصولاً إلى 18% عام 1999 حيث بلغت بالمتوسط 15% طول فترة التسعينات ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 20: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي(وفق أسعار 1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999

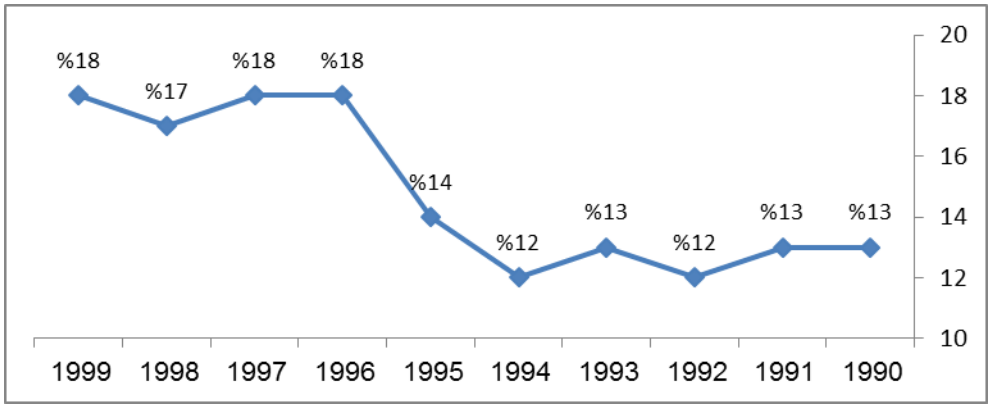

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) في الملحق

رابعاً: الألفية الجديدة

تذبذب تطور الناتج المحلي الصناعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000) في هذا العقد محققاً معدلات نمو وتراجع ليبدأ العقد ب إنتاج بلغ 272 مليار تقريباً ثم ليتراجع حتى عام 2003 ليحقق أقل قيمة له بلغت حوالي 249 مليار ثم يتحسن أداءه محققاً مستويات نمو طفيفة في النصف الثاني في هذه الفترة لينتهي في عام 2010 عند إنتاج بلغ 349 مليار ليرة سورية. وليحقق إنتاجاً وسطياً طوال هذه الفترة بما يقارب 292 مليار ليرة سورية و يوضح الشكل التالي قيمة الإنتاج في السنوات المختلفة.

الشكل 21: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (وفق أسعار2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010 (مليون ليرة سورية)

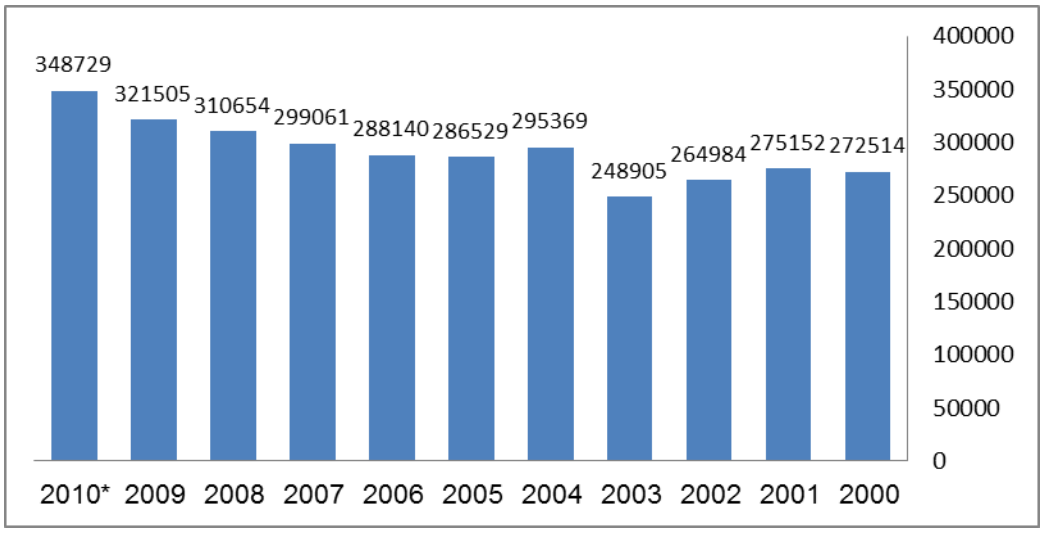

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7) في الملحق

تراجعت حصة الصناعة من الناتج في هذا العقد من حوالي 30% في عام 2000 لتصل إلى حوالي 23% فقط عام 2010. لتحقق نسبة بالمتوسط طوال هذه الفترة حوالي 25% ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 22: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010

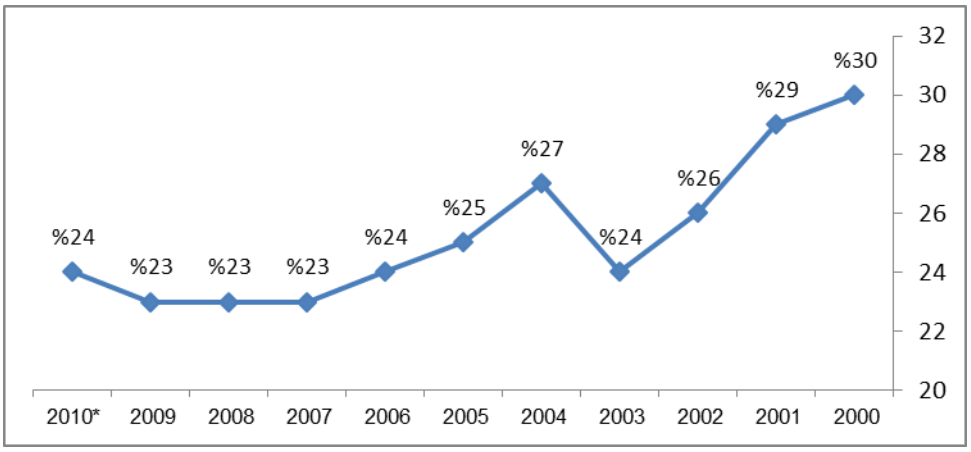

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) في الملحق

خامساً:فترة الأزمة

تراجع الناتج المحلي الصناعي بأسعار السوق (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000) في سنوات الأزمة بشكل كبير محققاً معدلات نمو سالبة هائلة جداً فبعد أن كان يقدر ب 343 مليار ليرة سورية عام 2010 تراجع ل 295 مليار عام 2011 ليخسر نصف قيمته عام 2012 بقيمة بلغت حوالي 144 مليار ليرة ليخسر أيضاً نصف هذه القيمة الضئيلة بقيمة بلغت 61 مليار عام 2013 لينتهي عند 55 مليار عام 2014 والشكل التالي يوضح المخطط البياني لتراجع قيمة الإنتاج الصناعي في سنوات الأزمة حتى عام 2014.

الشكل 23: الناتج المحلي للصناعة بأسعار السوق (وفق أسعار2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014 (مليار ليرة سورية)

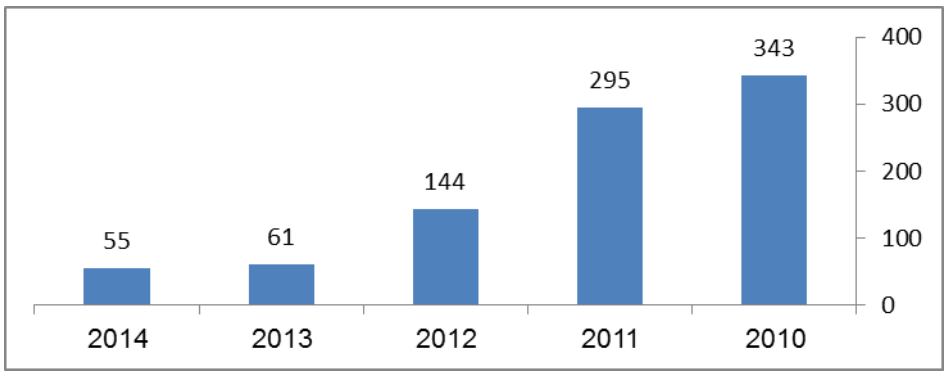

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) في الملحق

كما أن القطاع الصناعي تراجع أيضاً كنسبة من الناتج المحلي فبعد أن كانت حصة الصناعة والتعدين تقارب 23% من الناتج عام 2010 تراجعت إلى 21% عام 2011 لتستقر عند 10% عامي 2013 و 2014 والشكل التالي يوضح المخطط البياني لحصة قطاع الصناعة والتعدين في سنوات الأزمة حتى عام 2014.

الشكل 24: نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014

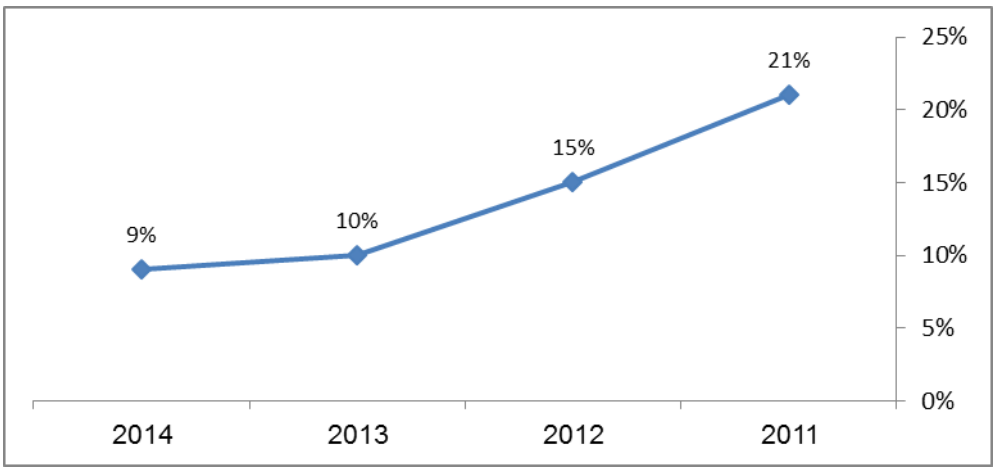

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) في الملحق

المطلب الرابع: قطاع الخدمات الحكومية

أولاً: فترة الستينات والسبعينات

لقد تطورت قيمة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي طول الفترة المدروسة وحققت معدلات نمو كبيرة ولا سيما مع تبني الحكومة المنهج الاشتراكي وتوسع الحكومة في تقديم خدماتها حيث نمت قيمة هذه الخدمات من حوالي 0.47 مليار ليرة سورية عام 1963 (وفق أسعار 1975 الثابتة) لتصل إلى 1 مليار تقريباً 1971 مع تحقيق معدلات زيادة سنوية لتصل عام 1979 إلى ما يقارب 4.3 مليار ليرة سورية لتحقق بالمتوسط للفترة 1979/1963 حوالي 2.1 مليار ليرة سورية.

ولقد تطورت حصة الخدمات الحكومية من الناتج بشكل مطرد من ما يقارب 5% فقط عام 1963 وصولاإلى 8% عام 1970 لتنتهي بنسبة 17% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 لتحقق نسبة بالمتوسط طول الفترة 1979/1963 تقارب 11.5% والشكل التالي يوضح تطور حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 25: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979

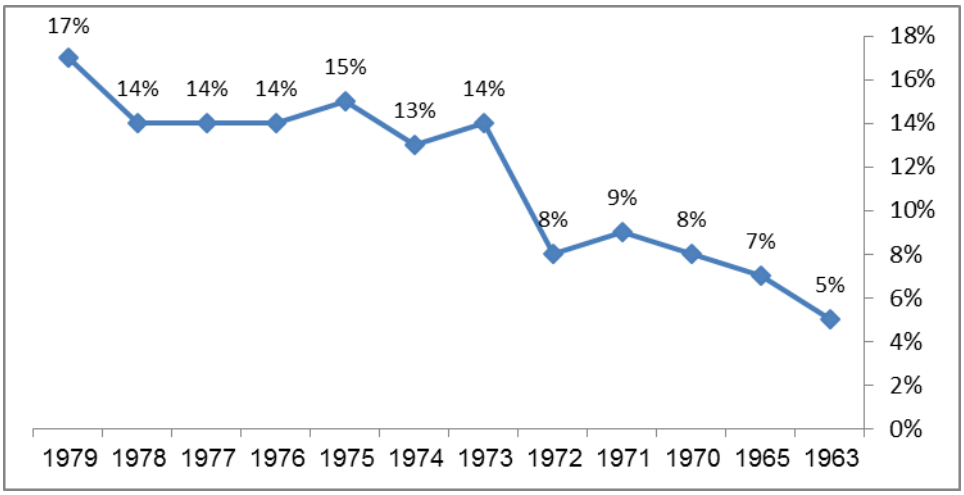

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) في الملحق

ثانياً: فترة الثمانينات

لقد تباين أداء الخدمات الحكومية في الثمانينات حيث شهد نمواً وتطوراً في النصف الأول من الثمانينات من حوالي 11 مليار ليرة سورية (وفق أسعار 1985 الثابتة) ليصل إلى 15.4 مليار ليرة سورية عام 1985 ثم ليشهد تراجعاً سنوياً حتى نهاية العقد وصولاً إلى 12 مليار ليرة عام 1989 رغم تدنيه إلى 11 مليار 1988.

أما نسبة مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت بين 12% كأقل نسبة عام 1988 و19% كأعلى حصة عام 1984 وحققت متوسط حصة من الناتج المحلي الإجمالي يقارب 16% طول فترة الثمانينات والشكل التالي يوضح حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 26: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989

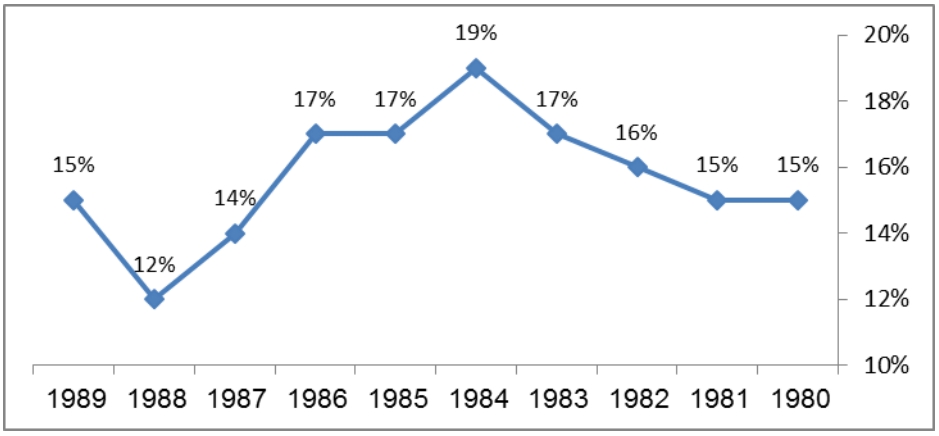

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) في الملحق

ثالثاً: فترة التسعينات

تباينت قيمة إنتاج الخدمات الحكومية في عقد التسعينات بأسعار السوق (وفق أسعار 1995 الثابتة) فقد بلغت 47 مليار ليرة عام 1990 و 53 مليار ليرة عام 1995 وصولاً لـ 55مليار ليرة عام 1999 ولكن نسبة مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج تراجعت بشكل عام طول فترة التسعينات من 13% عام 1991 إلى 8% فقط عام 1999 والشكل التالي يوضح حصة الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 27: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999

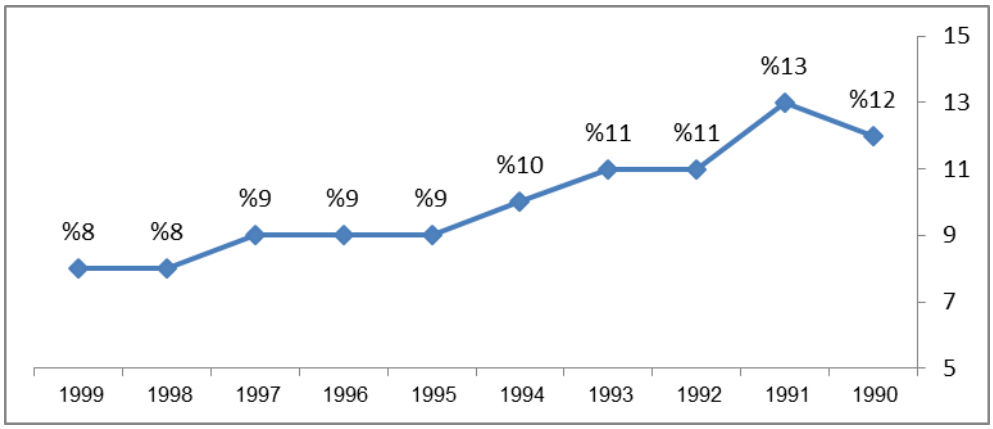

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) في الملحق

رابعاً: الألفية الجديدة

تطورت قيمة إنتاج الخدمات الحكومية في هذا العقد بأسعار السوق (وفق أسعار 2000 الثابتة) فقد بلغت 76 مليار ليرة عام 2000 و 121 مليار ليرة عام 2005 وصولاً ل 207 مليار ليرة عام 2010 وتطورت نسبة مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج بشكل ملحوظ لتطور من 8% عام 2000 لتصل إلى حوالي 14% عام 2010 محققة نسبة وسطية طول هذه الفترة يما يقارب 11% والشكل التالي يوضح حصة الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 28: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010

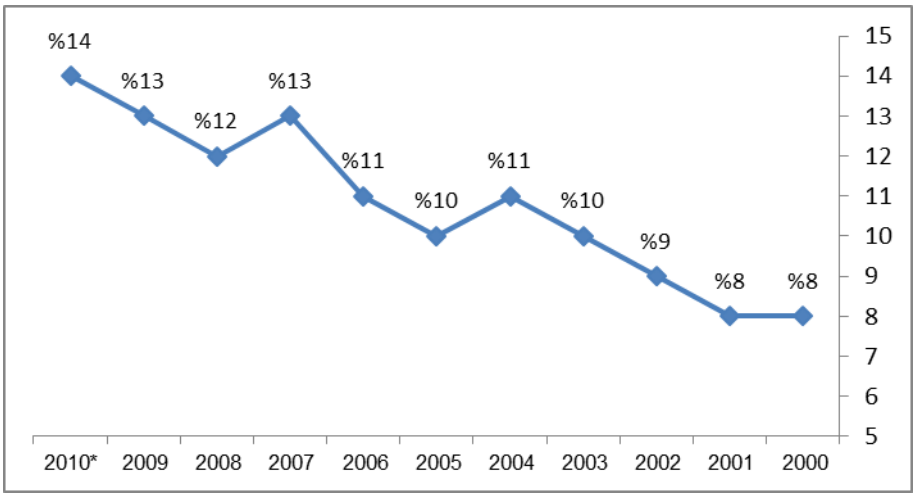

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) في الملحق

خامساً: فترة الأزمة

لقد ازدادت قيمة الإنتاج لقطاع الخدمات الحكومية عام 2011 عن مثيلتها عام 2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2000) حيث تطورت من 207 مليار ليرة عام 2010 إلى 228 مليار عام 2011 لكن سرعان ما تراجعت في الأعوام التالية حيث بلغت 190 مليار عام 2012 للتراجع عام 2013 إلى 132 مليار ليرة ولتنتهي إلى 128 مليار ليرة عند نهاية عام 2014. والشكل التالي يوضح المخطط البياني لقيمة الإنتاج لقطاع الخدمات الحكومية حتى نهاية عام 2014.

رغم تراجع قيمة الإنتاج لقطاع الخدمات الحكومية في سنوات الأزمة لكنها ازدادت كحصة من الناتج المحلي حيث ارتفعت من 14% عام 2010 إلى 16% عام 2011 وصولاً إلى 22% عامي 2014. والشكل التالي يوضح المخطط البياني لتطور حصة قطاع الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الأزمة حتى نهاية عام 2014.

الشكل 29: نسبة مساهمة الخدمات الحكومية بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014

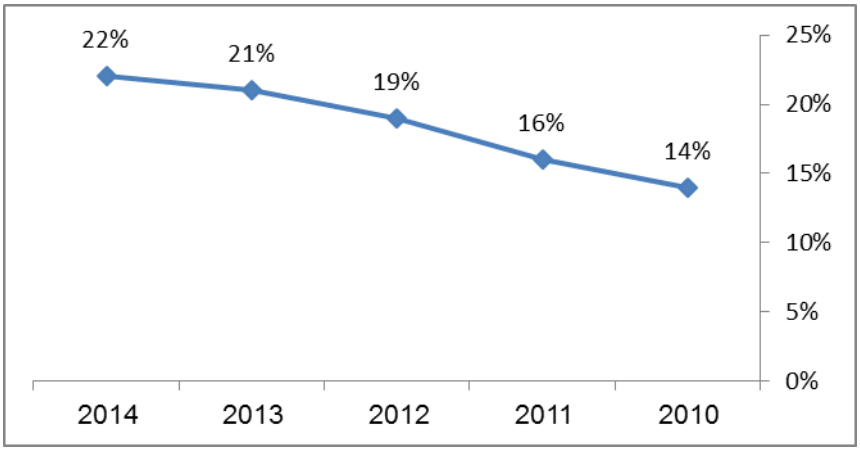

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) في الملحق

المطلب الخامس: باقي القطاعات الاقتصادية

أولاً: فترة الستينات والسبعينات

1. البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد تطوراً طوال فترة الستينات والسبعينات حيث تطور من 0.4 مليار ليرة سورية عام 1963 وصولاً إلى 0.96 مليار ليرة عام 1975 لينتهي 2.1 مليار ليرة سورية عام 1979 (وفق أسعار 1975 الثابتة) وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الإجماليمن حوالي 5% إلى 8% بنسبة متوسطة بلغت 6% للفترة 1979/1963.

2. تجارة الجملة والمفرق

شهد قطاع تجارة الجملة والمفرق انتعاشاً حيث تطور من حوالي 2 مليار ليرة عام 1963 إلى 4.6 مليار ليرة عام 1975 وصولاً إلى 5.7 مليار ليرة سورية عام 1979 ليحافظ على نسبة وسطية تقارب 22% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1979/1963.

3. النقل والمواصلات والتخزين

شهد قطاع النقل والمواصلات والتخزين تطوراً بسيطاً طوال فترة الستينات والسبعينات من حيث قيمة ناجه المحلي حيث بلغ 1.2 مليار ليرة سورية عام 1963 وصولاً إلى 2.4 مليار ليرة عام 1975 لينتهي 2 مليار ليرة سورية تقريباً عام 1979 (وفق أسعار 1975 الثابتة). ولتتراجع مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 14% إلى 8% وليحقق نسبة وسطية 11% للفترة 1979/1963.

4. المال والتأمين والعقارات

شهد قطاع المال والتأمين والعقارات تطوراً طوال فترة الستينات والسبعينات حيث تطور من 0.8 مليار ليرة سورية عام 1963 وصولاً إلى 1.5 مليار ليرة عام 1975 لينتهي 2.1 مليار عام 1979 ليحافظ على نسبة مساهمة بالناتج تقارب 8%. والشكل التالي يوضح تطور نسبة مساهمة بعض القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1979/1963.

الشكل 30: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 1975 الثابتة) خلال الفترة 1963-1979

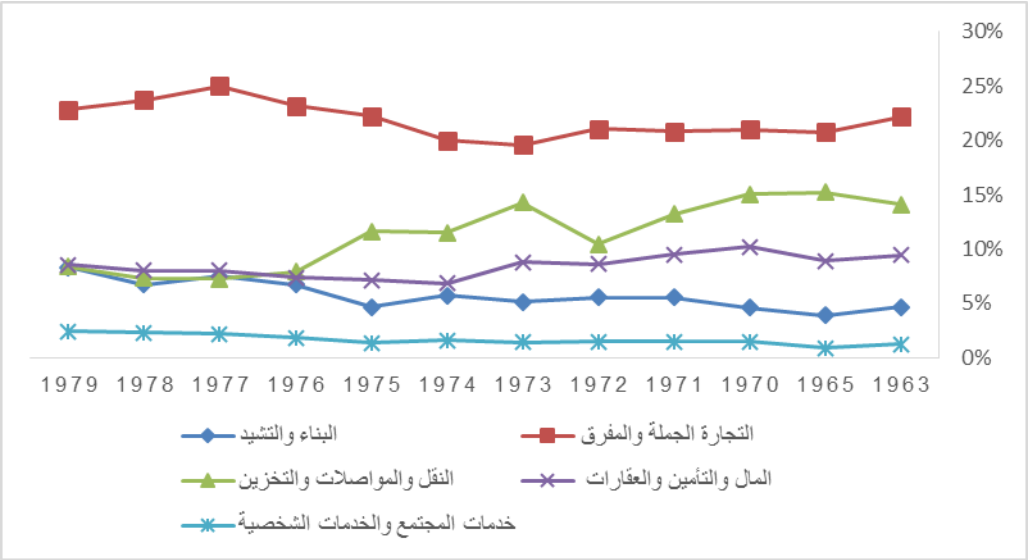

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) في الملحق

ثانياً: فترة الثمانينات

1. البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد تطور في النصف الأول لفترة الثمانينات حيث تطور من 4.2 مليار ليرة سورية عام 1980 وصولاً إلى 5.7 مليار ليرة عام 1985 ليبدأ بالتراجع والانكماش في النصف الثاني ليصل إلى 2.3 مليار ليرة سورية 1989 (وفق أسعار 1985 الثابتة) وليحقق متوسط إنتاج في هذا العقد بلغت 4.2 مليار سنوياً وتباينت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي من بين 7% عام 1985 إلى 3% فقط عام 1989 بنسبة متوسطة بلغت 5.5% للفترة 1989/1980.

2. تجارة الجملة والمفرق

شهد قطاع تجارة الجملة والمفرق تبايناً طوالة فترة الثمانينات حيث شهد نمواً طفيفاً في البداية ليصل إلى حوالي 20 مليار عام 1981 ثم ليتراجع بشكل مطرد ليحقق قفزة مفاجئة عام 1987محققاً قيمة إجمالية بلغت 22 مليار و 23 مليار عام 1988 ثم ينخفض إلى 17 مليار عام 1989 ليحقق قيمة متوسطة طول فترة الثمانينات حوالي 18.8 مليار ليرة سورية. كما تباينت حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي بين 20 %إلى 27% حيث بلغت بالمتوسط 23% طول فترة الثمانينات.

3. النقل والمواصلات والتخزين

لقد كان قطاع النقل والمواصلات والتخزين أكثر القطاعات استقراراً في فترة الثمانينات حيث حقق تطوراً بسيطاً طوال فترة الثمانينات من حيث قيمة ناتجة المحلي حيث بلغ 6 مليار ليرة سورية عام 1980 وصولاً إلى 8.2 مليار ليرة عام 1985 لينتهي 9.2 مليار ليرة سورية 1989 (وفق أسعار 1985 الثابتة). ولترتفع حصته من الناتج المحلي من 8% عام 1980 إلى 11% عام 1989 لتكون بالمتوسط 9.8% خلال فترة الثمانينات.

4. المال والتأمين والعقارات

شهد قطاع المال والتأمين والعقارات انحساراً طوال فترة الثمانينات رغم تطوره المحدود في عامي 1981و 1982 حيث بلغ 4.8 مليار ليرة سورية عام 1980 متراجعاً إلى 4.2 مليار ليرة عام 1985 لينتهي 2.5 مليار عام 1989 ليتراجع كنسبة مساهمة بالناتج من 7% عام 1980 إلى 3% عام 1989 لتكون بالمتوسط 5.7% خلال فترة الثمانينات. والشكل التالي يوضح واقع مساهمة بعض القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي طول فترة الثمانينات.

الشكل 31: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج المحلي الإجمالي(وفق أسعار 1985 الثابتة) خلال الفترة 1980-1989

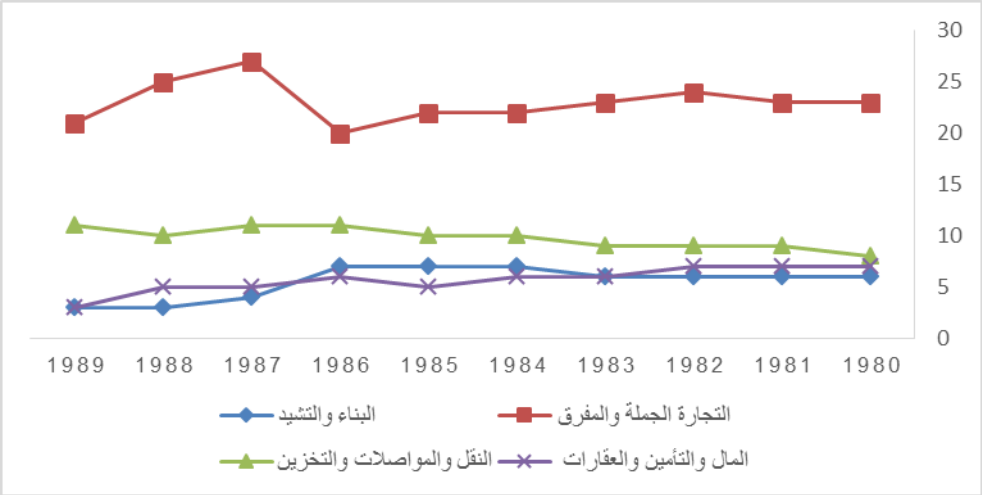

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) في الملحق

ثالثاً: فترة التسعينات

1. البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد تطور طوال فترة التسعينات حيث تطور من 15 مليار ليرة سورية عام 1990 وصولاً إلى 24 مليار ليرة عام 1995 لينتهي 27 مليار عام 1999 (وفق أسعار 1995 الثابتة) وحافظ على نسبة مساهمة في الناتج الإجمالي بلغت حوالي 4%.

2. تجارة الجملة والمفرق

شهد قطاع تجارة الجملة والمفرق انتعاشاً في المنتصف الأول من التسعينات حيث تطور من 95 مليار ليرة عام 1990 إلى 149 مليار ليرة عام 1995 وهي أقصى قيمة وصل إليها هذا القطاع في التسعينات ليتراجع بعدها إلى 139 مليار ليرة عام 1999.

3. النقل والمواصلات والتخزين

شهد قطاع النقل والمواصلات والتخزين تطوراً طوال فترة التسعينات حيث تطور من 40 مليار ليرة سورية عام 1990 وصولاً إلى 66 مليار ليرة عام 1995 لينتهي 86 مليار عام (وفق أسعار 1995 الثابتة).

4. المال والتأمين والعقارات

شهد قطاع المال والتأمين والعقارات تطوراً طوال فترة التسعينات حيث تطور من 16 مليار ليرة سورية عام 1990 وصولاً إلى 27 مليار ليرة عام 1995 ليتراجع قليلاً عام 1996 إلى 26 مليار ليرة لينتهي 33.5 مليار عام 1999 والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة كل من القطاعات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي طول فترة التسعينات.

الشكل 32: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج المحلي الإجمالي(وفق أسعار 1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999

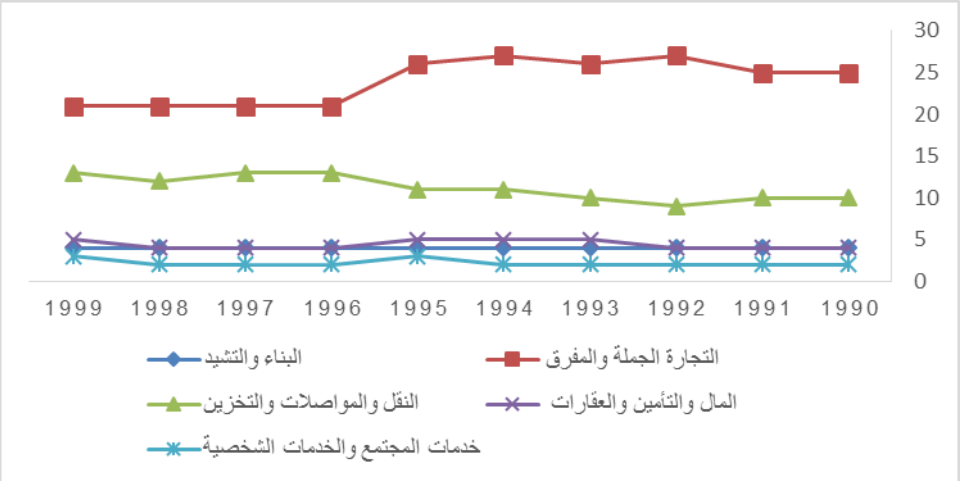

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) في الملحق

رابعاً: الألفية الجديدة

1. البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد تطور طوال هذا العقد حيث تطور من 29 مليار ليرة سورية عام 2000 وصولاً إلى 36 مليار ليرة عام 2005 لينتهي 53 مليار عام 2010 (وفق أسعار 1995 الثابتة) وحافظ على نسبة مساهمة في الناتج الإجمالي بلغت حوالي 4%.

2. تجارة الجملة والمفرق

شهد قطاع تجارة الجملة والمفرق انتعاشاً طوال هذه الفترة حيث تطور من 134 مليار ليرة عام 2000 إلى 234 مليار ليرة عام 2005 لينتهي 295 مليار عام 2010 ولتطور حصته من الناتج الإجمالي من 15% إلى 20%.

3. النقل والمواصلات والتخزين

شهد قطاع النقل والمواصلات والتخزين تطوراً طوال هذه الفترة حيث تطور من 114 مليار ليرة سورية عام 2000 وصولاً إلى 125 مليار ليرة عام 2000 لينتهي 191 مليار عام 2010 (وفق أسعار 2000 الثابتة).

4. المال والتأمين والعقارات

شهد قطاع المال والتأمين والعقارات تطوراً طوال هذه الفترة حيث تطور من 32 مليار ليرة سورية عام 2000 وصولاً إلى 57 مليار ليرة عام 2005 لينتهي 80 مليار عام 2010.

والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل من القطاعات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي طول فترة 2000 وما بعدها.

الشكل 33: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج المحلي الإجمالي(وفق أسعار 2000 الثابتة) للفترة 2000-2010

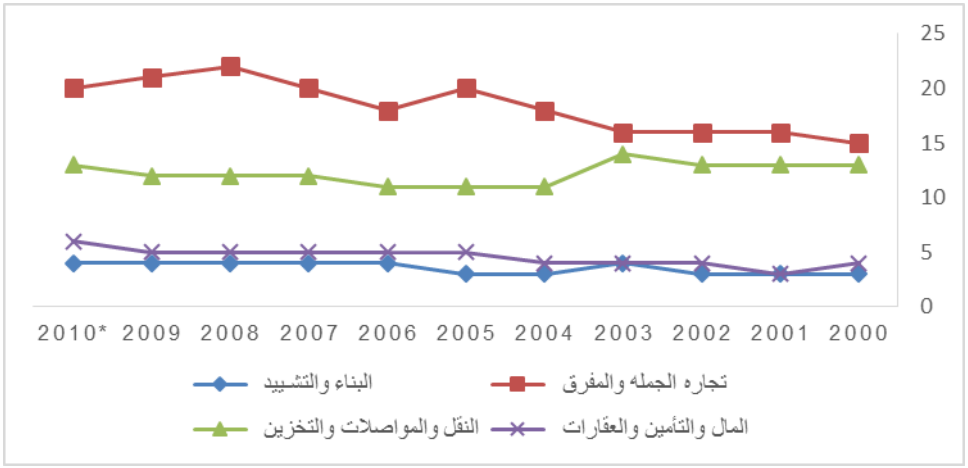

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) في الملحق

خامساً: فترة الأزمة

1. البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد تراجعاً طوال سنوات الأزمة حيث تراجع من 59 مليار ليرة سورية عام 2011 وصولاً إلى 33 مليار ليرة عام 2012 لينتهي 17 مليار عام 2014 (وفق أسعار 2000 الثابتة) واستقرت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بين 3 % إلى 4%.

2. تجارة الجملة والمفرق

شهد قطاع تجارة الجملة والمفرق انحساراً كبيراً طوال سنوات الأزمة حيث تراجع من 263 مليار ليرة سورية عام 2011 وصولاً إلى 164 مليار ليرة عام 2012 لينتهي 75 مليارعام 2014 (وفق أسعار 2000 الثابتة) ولتتراجع حصته من الناتج الإجمالي من 20% إلى 15%

3. النقل والمواصلات والتخزين

شهد قطاع النقل والمواصلات والتخزين تراجعاً طوال سنوات الأزمة حيث تراجع من 191 مليار ليرة سورية عام 2011 وصولاً إلى 108 مليار ليرة عام 2012 لينتهي 80 مليار عام 2014 (وفق أسعار 2000 الثابتة) ولتتراوح حصته من الناتج بين 11و 14% من الناتج.

4. المال والتأمين والعقارات

شهد قطاع المال والتأمين والعقارات تراجعاً طوال سنوات الأزمة حيث تراجع من 87 مليار ليرة سورية عام 2011 وصولاً إلى 56 مليار ليرة عام 2012 لينتهي 26 مليار عام 2014 (وفق أسعار 2000 الثابتة) ولتتراوح حصته من الناتج بين 5 و 6% من الناتج.

والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل من القطاعات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2010 حتى نهاية عام 2014.

الشكل 34: نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج المحلي الإجمالي(وفق أسعار 2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014

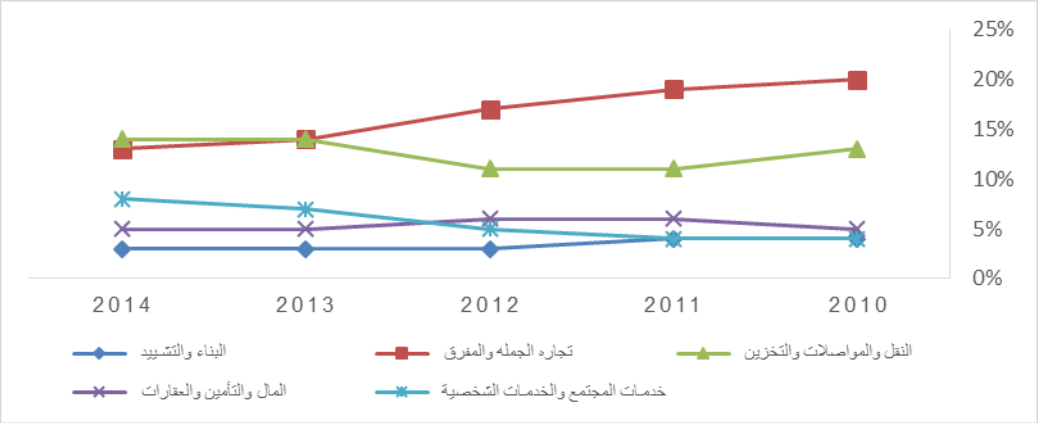

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) في الملحق

المطلب السادس: الاستهلاك والاستثمار

أولاً: فترة التسعينات

لقد شكل الاستهلاك ما يقارب 99% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (وفق أسعار 1995 الثابتة) مشكلاً قيمة إجمالية 386 مليار ليرة سورية عام 1990 لترتفع قيمة الاستهلاك إلى 455 مليار ليرة عام 1995 ولكن لتنخفض حصته من الناتج إلى 80% وليصبح في عام 1999 إلى 480 مليار ليرة بحصة شكلت 73% من الناتج والشكل التالي يوضح تطور الاستهلاك والاستثمار ونسبتهم للناتج.

الجدول 7: قيمة و حصة الاستثمار والاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999(مليون ليرة سورية)

	إجمالي الاستهلاك	إجمالي الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستهلاك للناتج	نسبة الاستثمار للناتج
1990	386208	92434	389469	99%	24%
1991	396028	95836	420242	94%	23%
1992	446509	127039	476850	94%	27%
1993	451970	128856	501546	90%	26%
1994	426431	155530	539929	79%	29%
1995	454852	155504	570975	80%	27%
1996	471474	155045	612896	77%	25%
1997	469207	147256	628148	75%	23%
1998	495082	152001	675888	73%	22%
1999	480840	148043	662396	73%	22%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2000 و 2001 والنسب المئوية من حسابات الباحث

كما تطور الاستثمار من 92 مليار ليرة عام 1990 إلى أعلى قيمة له عام 1994 ليتجاوز 155 مليار ليرة بلغت حصة القطاع الخاص فيها 89.6 مليار ليرة سورية وهو أعلى قيمة استثمار للقطاع الخاص في التسعينات ليتراجع بعدها الاستثمار عام 1999 إلى 148 مليار شكل القطاع الخاص منها حوالي 60 مليار ليرة ويوضح الشكل التالي حصة القطاع الخاص والعام من الاستثمار طول فترة التسعينات.

الشكل 35: نسبة مساهمة القطاع الخاص و العام في الاستثمار (وفق أسعار 1995 الثابتة) خلال الفترة 1990-1999

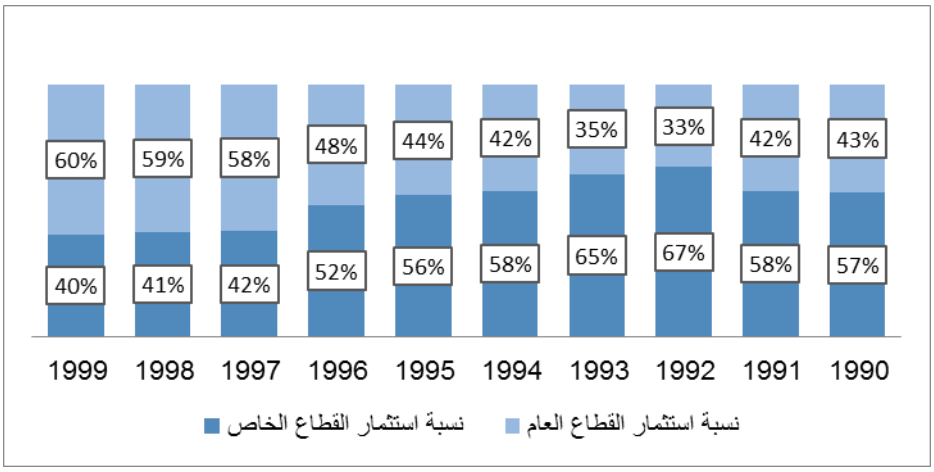

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2000 و 2001

ثانياً: الألفية الجديدة

لقد شكل الاستهلاك ما يقارب 76% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (وفق أسعار 2000 الثابتة) مشكلاً قيمة إجمالية 685 مليار ليرة سورية عام 2000 لترتفع قيمة الاستهلاك إلى 967 مليار ليرة عام 2005 و لتزداد حصته من الناتج إلى 84% وليصل في عام 2010 إلى 1224 مليار ليرة بحصة شكلت 83% من الناتج والشكل التالي يوضح تطور الاستهلاك والاستثمار ونسبتهم للناتج.

الجدول 8: قيمة و حصة الاستثمار والاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010(مليون ليرة سورية)

	إجمالي الاستهلاك	اجمالي الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستهلاك للناتج	نسبة الاستثمار للناتج
2000	685005	156092	903944	76%	17%
2001	694236	178148	950248	73%	19%
2002	719767	196387	1006431	72%	20%
2003	773391	234818	1017619	76%	23%
2004	868570	281419	1085992	80%	26%
2005	966553	309613	1151462	84%	27%
2006	993163	308669	1215082	82%	25%
2007	1039221	283099	1284035	81%	22%
2008	1057211	266488	1341516	79%	20%
2009	1130960	297100	1420832	80%	21%
2010	1224626	337422	1469703	83%	23%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2005 و 2011، والنسب المئوية من حسابات الباحث

كما تطور الاستثمار من 156 مليار ليرة عام 2000 إلى أعلى قيمة له عام 2005 ليتجاوز 309 مليار ليرة ثم لينخفض عاماً بعد عام ليعود إلى الارتفاع بشكل مقبول فقط في عام 2010 ليصل إلى 337 مليار ولقد كان القطاع العام يملك الحصة الأكبر من الاستثمار في السنوات الأولى من هذا العقد ولكن بعدها تجاوزت حصة القطاع الخاص القطاع العام والشكل التالي يوضح حصة القطاع الخاص والعام من الاستثمار.

الشكل 36: نسبة مساهمة القطاع الخاص و العام في الاستثمار (وفق أسعار 2000 الثابتة) خلال الفترة 2000-2010

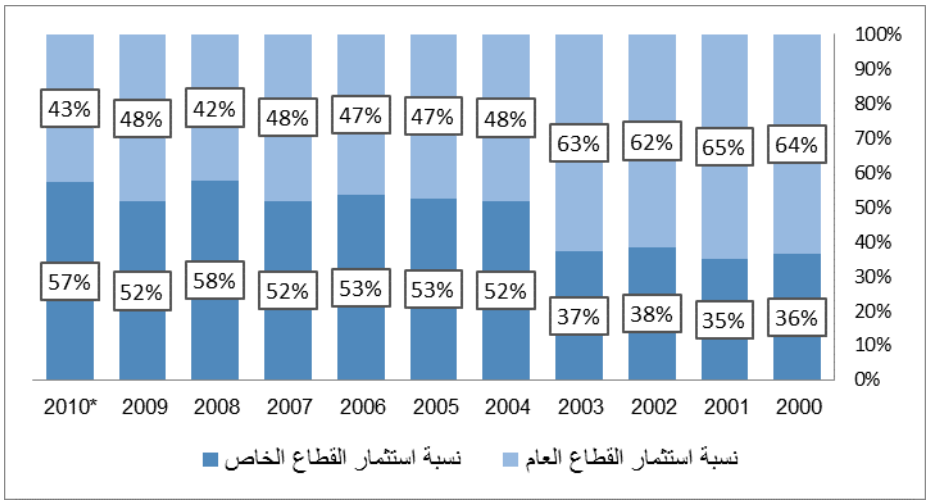

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2005 و 2011

ثالثاً: فترة الأزمة

لقد شكل الاستهلاك ما يقارب 85% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (وفق أسعار 2000 الثابتة) مشكلاً قيمة إجمالية 1204 مليار ليرة سورية عام 2011 لتنخفض قيمة الاستهلاك إلى 975 مليار ليرة عام 2012 و لتزداد حصته من الناتج إلى 100% وليصل في عام 1014 إلى 720 مليار ليرة بحصة شكلت 129% من الناتج. والجدول التالي يوضح أرقام وحصة الاستهلاك والتكوين الرأسمالي.

الجدول 9: قيمة وحصة كل من الاستهلاك والتكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي (وفق أسعار 2000 الثابتة) خلال الفترة 2010-2014 (مليار ليرة سورية)

	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الاستهلاك	1225	1204	975	805	720
نسبة الاستهلاك إلى الإنتاج المحلي	**83%**	**85%**	**100%**	**130%**	**129%**
مجمل التكوين الرأسمالي	330	367	155	104	78
نسبة التكوين الرأسمالي للإنتاج المحلي	**22%**	**26%**	**16%**	**17%**	**14%**
الخاص	193	174	51	41	43
العام	144	113	49	22	18
التغير في المخزون	-8	80	56	40	17
صافي التعامل الخارجي	-85	-185	-154	-288	-239
الناتج المحلى الإجمالي	**1470**	**1413**	**977**	**620**	**558**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير الاغتراب والعنف 2014

المطلب السابع: الموازنة العامة للدولة

أولاً: فترة الستينات والسبعينات

لقد تطور حجم الموازنة السورية في السبعينات تطوراً كبيراً بنتيجة المساعدات العربية لتشكل قفزات وتطورات جداً كبيرة حيث تجاوزت بعد عام 1975 في حجمها نصف الناتج المحلي الإجمالي وبذلك يكون واضح أن حجم النمو الكبير الذي حققته سورية في السبعينات كان ناتجاً بشكل أساسي عن حجم الإنفاقالكبير جداً مقارنة بالقدرات المالية والاقتصادية لسورية حيث وصلت 1976 إلى 16.5 مليار ليرة سورية مشكلة حوالي 66% من الناتج المحلي الإجمالي. وتفوقت في هذه الفترة النفقات الإنمائية على النفقات الجارية بشكل ملحوظ، لتشكل كنسبة بالمتوسط حوالي 54% طول فترة السبعينات.

الجدول 10: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج للفترة 1963-1979 (مليون ليرة سورية)

العام	الموازنة العامة للدولة	نسبة النفقات العادية	نسبة النفقات الإنمائية	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة الموازنة إلى الناتج
1963	1,565	60%	40%	4,425	35%
1965	1,121	64%	36%	5,083	22%
1970	2,780	50%	50%	6,848	41%
1971	2,869	50%	50%	8,044	36%
1972	3,188	50%	50%	9,286	34%
1973	3,413	49%	51%	9,945	34%
1974	6,481	44%	56%	15,951	41%
1975	10,446	41%	51%	20,711	50%
1976	16,564	36%	64%	24,915	66%
1977	17,048	39%	61%	27,264	63%
1978	18,202	42%	58%	32,695	56%
1979	22,641	51%	49%	39,303	58%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 1981

ثانياً: فترة الثمانينات

لم تكن الموازنات السورية أفضل حالاً في الثمانينات من المشهد الاقتصادي السوري بشكل عام حيث تراجعت معدلات نموها لتحقق نمواً سالباً عام 1987 مع انحسار المساعدات العربية وغيرها من المصاعب المالية والاقتصادية التي واجهها الاقتصاد السوري كما تراجعت حصتها من الناتج المحلي بشكل ملحوظ في المنتصف الثاني لهذا العقد لتصل إلى نسبة 27% عام 1989 كما أصبحت النفقات التقديرية هي التي تشكل الحصة الأكبر من النفقات الحكومية بحصة بلغت بالمتوسط 55% طول العشر سنوات. والجدول التالي يوضح حجم الموازنات الحكومية ونسبتها من الناتج.

الجدول 11: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج للفترة 1980-1989 (مليون ليرة سورية)

العام	الموازنة العامة للدولة	نسبة النفقات العادية	نسبة النفقات الإنمائية	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة الموازنة إلى الناتج
1980	28,903	50%	50%	51,270	56%
1981	30,480	55%	45%	65,777	46%
1982	33,345	50%	50%	68,788	48%
1983	37,253	50%	50%	73,291	51%
1984	41,289	57%	43%	75,342	55%
1985	42,984	55%	45%	83,225	52%
1986	43,841	56%	44%	99,933	44%
1987	41,703	58%	42%	127,712	33%
1988	51,545	58%	42%	186,047	28%
1989	57,000	62%	38%	208,741	27%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 1991

ثالثاً: فترة التسعينات

لقد تطور حجم الموازنة السورية في التسعينات من 61 مليار ليرة عام 1990 إلى 255 مليار ليرة أي بأكثر من 4 أضعاف خلال 10 سنوات وتباينت نسبة النفقات العادية والإنمائية في تلك المرحلة لكن كانت النفقات العادية تشكل ما متوسطه 55% من مجمل النفقات خلال السنوات العشر و 45% حصة النفقات الإنمائية، وشكلت الموازنة مايقارب 28% كمعدل وسطي طول فترة التسعينات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ولكن نسب تنفيذ الإنفاقالمخطط بدأت تتراجع تدريجياً لتصل عام 1999 إلى 70% فقط حيث يصار إلى تأخير الميزانية الحكومية إلى منتصف العام مع الضغط على الإنفاق الحكومي الفعلي وخاصة الموازنات الإنمائية. والجدول التالي يوضح تطور الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية وكذلك نسبة الموازنة من الناتج ونسبة تنفيذ الإنفاق الحكومي.

الجدول 12: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج للفترة 1990-1999 (مليون ليرة سورية)

العام	الموازنة العامة للدولة	نسبة النفقات العادية	نسبة النفقات الإنمائية	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة الموازنة إلى الناتج	نسبة تنفيذ الموازنة
1990	61,875	61%	39%	268,328	23%	94%
1991	84,691	68%	32%	311,564	27%	84%
1992	93,042	61%	39%	371,630	25%	87%
1993	123,018	50%	50%	413,755	30%	87%
1994	144,162	53%	47%	506,101	28%	91%
1995	162,040	54%	46%	570,975	28%	83%
1996	188,050	51%	49%	690,857	27%	84%
1997	200,025	48%	52%	745,569	27%	82%
1998	237,300	49%	51%	790,444	30%	77%
1999	255,300	52%	48%	819,092	31%	70%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2000 و 2001

رابعاً: الألفية الجديدة

لقد تطور حجم الموازنة السورية في هذا العقد من 275 مليار ليرة عام 2000 إلى 754 مليار ليرة أي حوالي 3 أضعاف خلال 10 سنوات وتباينت نسبة النفقات العادية والإنمائية في تلك المرحلة لكن كانت النفقات العادية تشكل ما متوسطه 55% من مجمل النفقات خلال السنوات العشر و 45% حصة النفقات الإنمائية، وشكلت الموازنة مايقارب 32% كمعدل وسطي طول هذه الفترة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والشكل التالي يوضح الموازنات ونسبتها من الناتج.

الجدول 13: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية ونسبة الموازنة من الناتج للفترة 2000-2010(مليون ليرة سورية)

العام	الموازنة العامة للدولة	نسبة النفقات العادية	نسبة النفقات الإنمائية	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة الموازنة إلى الناتج
2000	275,400	52%	48%	903,944	30%
2001	322,000	50%	50%	974,008	33%
2002	356,389	48%	52%	1,016,519	35%
2003	420,000	50%	50%	1,067,265	39%
2004	449,500	52%	48%	1,263,139	36%
2005	460,000	61%	39%	1,493,766	31%
2006	495,000	61%	39%	1,726,404	29%
2007	588,000	56%	44%	2,020,838	29%
2008	600,000	62%	38%	2,448,060	25%
2009	685,000	60%	40%	2,520,705	27%
2010	754,000	57%	43%	2,791,775	27%

المصدر: المجموعة الإحصائية للسنوات 2001 – 2011

خامساً: فترة الأزمة

لقد تطور حجم الموازنة السورية في سنوات الأزمة من 835 مليار ليرة عام 2011 إلى 132.6 مليار ليرة عام 2012 لتصل في موازنة 2015 التقديرية إلى 1554 مليار ليرة سورية ولكن شكلت النفقات الجارية حصة الأسد من مجمل النفقات حيث ارتفعت نسبتها من 54% إلى 80% عام 2013 وما يقارب 73% في سنوات 2014 و 2015 وجاءت هذه الزيادة في النفقات الجارية لتغطية المصاريف الحكومية و رفع الرواتب الذي عقب بداية الأزمة.والجدول التالي يوضح الموازنات وحصة النفقات الجارية والاستثمارية.

الجدول 14: حجم الموازنات و حصة النفقات العادية والإنمائية للفترة 2011-2015

(مليون ليرة سورية)

	2011	2012	2013	2014	2015
نفقات جارية	455,000	951,550	1,108,000	1,010,000	1,144,000
نسبة النفقات الجارية	54%	72%	80%	73%	74%
نفقات استثمارية	380,000	375,000	275,000	380,000	410,000
نسبة النفقات الاستثمارية	46%	28%	20%	27%	26%
مجمل الموازنة	**835,000**	**1,326,550**	**1,383,000**	**1,390,000**	**1,554,000**

المصدر: الموازنات العامة للدولة للأعوام المذكورة، وزارة المالية

الفصل الثالث: تقييم واستشراف دور الدولة الاقتصادي

المبحث الأول: تقيم واقع تدخل الدولة في فترة المد الاشتراكي

المبحث الثاني: تقيم واقع تدخل الدولة في فترة الانفتاح الاقتصادي

المبحث الثالث: استشراف مفهوم تدخل وحجم الدولة

المبحث الرابع: مقترحات وآليات عمل مستقبلية لتدخل الدولة التنموية

المبحث الأول: تقيم واقع تدخل الدولة في فترة المد الاشتراكي

المطلب الأول: فترة الستينات والسبعينات

لقد كانت فترة المد الاشتراكي التي أصابت سورية مع بداية الستينات جزءاً من الحركة الاشتراكية والشيوعية العالمية ذلك الوقت مدعومة من الاتحاد السوفيتي الذي أثر على دعم حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي في دول آسيا وإفريقية التي أفرزت أنظمة حكومية ذات توجه اشتراكي في هذه الدول والتي كنت سورية جزء منه رغم أن حركات التحرر الوطني في سورية وحكومة الاستقلال كانت ذات توجه ليبرالي وطني اعتمدت في أساسها على برجوازية اقتصادية نشأت في فترة الحرب العالمية الثانية وما قبلها واستطاعت هذه البرجوازية الاقتصادية التي كانت لها حظوتها وتأثيرها في صياغة القرارات الاقتصادية في ذلك الوقت بما يخدم مصالحها الصناعية والتجارية والذي تجلى بفصل الوحدة المالية والنقدية مع لبنان وتمايز التشريع الضريبي والحمائي في سورية عن مثيله في لبنان فأرست عدد من الصناعات الراقية والمتطورة في ذلك الوقت مع سياسات مالية ونقدية ذات توجه استقلالي ليبرالي متقدم. ولكن تبدل النظام السياسي في سورية عقب الوحدة مع مصر ومن ثم ثورة الثامن من آذار عام 1963 و وصول حزب البعث العربي الاشتراكي لسلطة الذي أرسى ومع وصوله إلى السلطة حزمة من التغيرات الاقتصادية الكبرى التي غيرت البنية الاقتصادية السورية وخاصة مع حركات التأميم الكبرى التي تحدثنا عنها بالتفصيل والتي أدت إلى هروب رؤوس أموال كبيرة من سورية قدرت بأكثر من 800 مليون ليرة سورية وهي تعادل وقت ذاك بأكثر من أربعة أضعاف الرأسمال المستثمر في المؤسسات الرأسمالية الصناعية التي تم تأميمها.[69] والتي شكلت الخسارة الأولى للاقتصاد السوري في ذلك الوقت.

إن المد الاشتراكي العالمي والذي كانت سورية جزء منه في ذلك الوقت قام على فكرة أيديولوجية موحدة وهي تأميم الاقتصاد وخصخصة السياسة حيث نادى بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى أثره تم التأميم للمصانع والأعمال والمؤسسات التجارية وخص العمل السياسي بالأحزاب الاشتراكية أو بأغلب الأحيان بالحزب الواحد محتكراً العمل السياسي بهذا الحزب. أما عن الحالة السورية فقد استطاعت سورية في المرحلة الأولى من التدخل الكبير في الاقتصاد من خلال القطاع العام الذي بدأ ونشأ بتأميم المعامل والموئسات الاقتصادية التي كانت للقطاع الخاص ثم قامت الحكومات الاقتصادية بتوسيعه وتطويره بشكل كبير وتأسيس منشآت البنية التحتية الكبرى والمشاريع العملاقة بمختلف المجالات في قطاعات الكهرباء والمياه وغيرها حيث لعبت الدولة دوراً مباشراً وقوياً في الاقتصاد الأمر الذي ساعد في رفع معدلات النمو بشكل ملحوظ في السبعينات حيث يمكن القول إن الدور التدخلي للدولة من خلال ارتفاع مؤشر حجم الدولة الحكومة في سورية وبين ارتفاع

[69] حبيب، مطانيوس. أوراق في الاقتصاد السوري ص 143.

معدلات النمو في سورية فقد بينت دراسة قامة لعوامل النمو في الاقتصاد السوري باستخدام تابع الإنتاج من نموذج دوب – دوغلاس و بإجراء الحسابات وفق النموذج الذي عدله ليونيل ستولرو وقسمت الاقتصاد السوري إلى فترتين متساويتين هما فترة (1946–1963) وفترة (1963–1980) أن الدور التدخلي الإنتاجي المباشر للدولة قد أدى إلى رفع متوسط معدل النمو السنوي من 2.6% في الفترة الأولى إلى 5.2% في الفترة الثانية.[70]

وبذلك حقق الاقتصاد معدلات عالية من النمو وكان لدور الدولة المباشر في الاقتصاد الدور الإيجابي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أيضاً من تطوير قطاعات التعليم والمشافي وجميع المرافق العامة الحكومية في تلك الفترة ولكن هذا الدور لا يمكن النظر إليه بهذه النتائج الظاهرية فقط حيث يمكن القول أن هذه الفترة كانت فترة اقتصاديات الوفرة ولقد أتت هذه الوفرة نتيجة حصول سورية على موارد مالية هائلة من عدد من المصادر يمكن تلخيصها بـ:[71]

1) حجم المساعدات العربية التي أقرت بعد قمة الخرطوم عام 1967 وكذلك قمة الرباط 1974 وقمة بغداد 1978 حيث حصلت الحكومة السورية طوال فترة السبعينات على مساعدات عربية قدرت بحوالي 1.5 مليار دولار سنوياً.
2) تحول سورية إلى منتج نفطي صغير بعد عام 1969 حيث ارتفعالإنتاج النفطي من 20 ألف برميل عام 1968 إلى 150 ألف برميل عام 1974 الأمر الذي حول سورية إلى دولة مصدرة للبترول بشكل طفيف ومع ارتفاعأسعار النفط بعد حرب تشرين شكلت الصادرات النفطية ما يقارب 60–75% من الصادرات الكلية.
3) عوائد الترانزيت عموماً وخاصة عبور النفط العراقي حتى إيقافه عام 1982 والتي وصلت إلى حوالي 142 مليون دولار سنوياً
4) القروض الخارجية الميسرة والتي ارتفعت من حوالي 260 مليون دولار عام 1970 إلى ما يقارب 4 مليار دولار عام 1981.
5) تحويلات المغتربين وخاصة في دول الخليج والتي قدرت بحوالي 750 مليون دولار سنوياً بعد الطفرة النفطية الهائلة التي حدثت في دول لخليج وانعكاسها على النهضة الاستثمارية الكبرى التي حدثت فيها أثناء تلك الفترة وارتفاع أعداد المهاجرين السوريين العاملين في دول الخليج في فترة السبعينات.

ولم تكن لتتحقق هذه الإيرادات المالية الكبرى وعمليات الاستثمار الضخمة دون عدد من الإجراءات التي اتخذتها الدولة وقتها تتلخص بإعادة انفتاح العلاقات مع الدول العربية عموماً

---

[70]حبيب، مطانيوس: الاقتصاد السوري، نسخة مقدمة من قبل الباحث لمشروع التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 225) محور الاقتصاد و الإنتاجية.

[71]التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية ص 100-101 بتصرف.

بغض النظر عن تباياتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية تحت مفهوم التضامن العربي لمواجهة إسرائيل، مما أثمر عن وقوف الدول العربية عامة مع دول المواجهة وتقديم المساعدات المالية لها.في مشروعها الدفاعي السيادي وحتى اقتصادها المحلي. كذلك فإن انفتاحسورية بعد الحركة التصحيحية نحو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي أيضاً وخاصة على صعيد النفط والشركات الأجنبية جعل تطوير الإنتاج النفطي ممكناً وسريعاً وكذلك حركة القطاع الخاص في عملية الإنتاج الوطني بعد انسحابه من الدورة الاقتصادية بشكل كبير في الستينات.

إن هذه الوفرة في الموارد الاقتصادية للحكومة آذنت ببدء عهد مشكلة ستلازم الاقتصاد السوري بشكل كبير هي مشكلة الاعتماد على الموارد الخارجية في عمليات تحقيق النمو الاقتصادي أو الموارد الريعية كتصدير النفط مع إهمالالإيرادات الحكومية الأساسية القائمة على الضرائب أوحتى فوائض القطاع العام الاقتصادي التي تشكل مصدر أساسي في نموذج الاقتصادالاشتراكي. كما أن نموذج التصنيع الذي نادت به السياسات الاقتصادية في ذلك الوقت القائم على إحلال الواردات لم يلاق نجاح ويحقق غايته بل على العكس فقد فشلت السياسات التصنيعية في السبعينات القائمة على إحلال الواردات حيث زادت من الواردات بدلاً من الاستغناء عنها حيث ارتفعت الواردات من مواد الاستهلاك الوسيط من حوالي 1 مليار ليرة سورية عام 1971 إلى ما يقارب 8 مليار ليرة سورية عام 1979 فقد غلب على هذا المنهج في سورية نموذج التصنيع لتلبية الطلب المتزايد على الاستهلاك الذي شجعته السياسات الاقتصادية خلال تلك الفترة.[72]

نلاحظ مما سبق أن التدخل الاقتصادي والمباشر من قبل الدولة في فترة الستينات والسبعينات خاصة ذات التوجه الاشتراكي رفعت من معدلات النمو وحققت وفرة في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الاستثمارات والنفقات الكبرى التي مارستها الحكومة من الموازنات وغيرها وزاد من معدلات الاستهلاك والرفاهية للأفراد كما عظم من حجم السلع والخدمات التي قدمتها الحكومة ولكن كانت المشكلة الأخطر والأعمق أن مصدر هذه الموارد ووفرتها جاء من مصادر خارجية و ريعية غير ثابتة الأمر الذي أدى إلى المشاكل والاختناقات الاقتصادية في الثمانينات.ومن هنا نستنتج أن النمو في عقد السبعينات لم يعتمد أبدا على إستراتيجية مبنية على المزايا النسبية لموارد الاقتصادأو على الكفاءة الاقتصادية سواء في توزيع الموارد أوالإنتاج بدليل عدم جدوى اقتصادية عدد من المشاريع التي أقيمت وقتها والتي ستتضح مشاكلها في السنوات اللاحقة وبدليل عدم قدرة الحكومة السورية على تخصيص الموارد الاقتصادية بالطريقة الأمثل لابل إنها ساهمت في تشويه وتبذير تلك الموارد [73]

72حبيب، مطانيوس. أوراق في الاقتصاد السوري ص 302.

73 أسد، أيهم. سياسات اقتصاد العرض ودورها في تولي صدمة النمو الاقتصادي في سورية (تحرير التبادل التجاري نموذجاً) بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة دمشق2010.ص 53.

المطلب الثاني: فترة الثمانينات

لم تكد تأتي فترة الثمانينات حتى انتهت فترة النمو والاندفاع السريع التي سادت في السبعينات وليشكل هذا العقد أسوء أداء اقتصادي في تاريخ سورية الحديث ليحمل كامل تبعات السياسات التوسعية في السنوات الماضية عانى خلالها الاقتصاد السوري إضافة لمعدلات النمو الضعيفة جدا والسلبية في بعض الأحيان عددا من المظاهر الاقتصادية السلبية أيضا أهمها:

1) عجز الموازنة

لقد عانت الحكومة في فترة الثمانينات تضخماً كبيراً في عجز الموازنات إذ لم تستطع إيرادات الحكومة تغطية نفقاتها بشكل كامل وهي مشكلة واضحة منذ السبعينات لكن المساعدات العربي غطت هذه العجوزات وقتها ولكن في فترة الثمانينات تضاعفت هذه الإشكاليات ولتستطيع الحكومة الإيفاء بالتزاماتها لجأت إلى السحب على المكشوف والاقتراض من المصرف المركزي حيث زادت مديونية الدولة للمصرف المركزي من 18 مليار ليرة عام 1980 إلى 74 مليار ليرة عام 1985 أي تضاعفت 4 مرات خلال 5 سنوات أما مديونية الدولة الداخلية من كافة المصارف فأصبحت تشكل في نهاية 1985 حوالي 95% من مجموع موجودات التغطية النقدية و 98% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. علما أن أخر مرة قامت الدولة بتسديد جزء من دينها الداخلي عام 1973 بمقدار 19% من قيمته ذلك الوقت وذلك بفضل المساعدات العربية ولذلك اضطرت الحكومة لخفض موازنة عام 1987 لأول مرة منذ عام 1970.[74]

2) التضخم

لقد شهدت فترة الثمانينات أعنف موجة تضخم في تاريخ سورية الحديث حيث "بلغت نسبة التضخم في أواخر عام 1987 ما يقارب الـ 100% ومن هنا ارتفعت الأسعار في العام 1986 بمقدار ارتفاعها خلال الـ 15 سنة التي قبلها" [75]. وقدر ارتفاع الأسعار بين منتصف عام 1986 و عام 1987 بنسب تتراوح "بين 36% و 316% وهو الأمر الذي أدى لانكماش دخول معظم العاملين بأجر بنسبة 27%عام 1983 عما كانت عليه عام 1980"[76]. هذا التضخم الذي أعاد توزيع الثروة في المجتمع وخاصة مع سياسة تثبت الأجور المتبعة وقتها لصالح الطبقات الغنية. ومن أهم المؤشرات التي توضح زيادة التضخم هو تضاعف الكتلة النقدية أكثر من ثلاث مرات بين عامي 1980 و 1987 رغم أن الناتج المحلي لم يزداد سوى بمرة وثلث.

---

[74]سكر، نبيل. نحو اقتصاد اشتراكي متطور ص 28-29.
[75]المرجع السابق. ص 2-6
[76]مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات ص210- 220-221.

3) القطع الأجنبي

لقد عانت سورية شحاً كبيراً في موجوداتها من القطع الأجنبي ووصلت إلى حدود خطيرة جداً حيث بلغت موجودات المصرف التجاري السوري عام 1987 إلى حوالي 71 ألف دولار فقط [77] وتواصل تراجع نسبة موجودات القطع الأجنبي والذهب الموجود في التغطية منذ عام 1980 من 7% (وهي دون الحد الأدنى المسموح به بموجب الفقرة 22 من المادة 21 من نظام النقد الأساسي وهو 10%) ووصلت عام 1985 إلى 2% فقط [78] كما تضاعف الدين الخارجي من حوالي الـ 4 مليار دولار عام 1981 إلى حوالي 6.8 مليار دولار عام 1986، كما زادت مشاكل الاقتصاد السوري مع ارتفاع خدمة الدين العام وخاصة بعد أن وصلت نسبة الفائدة في المؤسسات المالية العالمية إلى ما يقارب 20% على قروض الدولار وبذلك كانت سورية من بين الدول النامية التي عانت في الثمانينات من أزمة المديونية حيث ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في سورية من 298 مليون دولار سنوياً عام 1980 إلى 360 مليون دولار عام 1985[79].

4) الزراعة

عانت سورية أزمة كبيرة في المجال الزراعي مع فشل خطط الزراعة والبيروقراطية الكبيرة التي طبقت في تلك الفترة لتخطيط وتطبيق الإنتاج الزراعي وسوء آليات التسعير للمنتجات الزراعية وسوء الأحوال المناخية وقلة الأمطار حيث لم يتطور سوى 0.4% عام 1985 عن 1980 وتراجع مساحة الأراضي المزروعة في سورية من مجمل مساحة القطر من 47.7% عام 1963 إلى 33% عام 1985 [80] يضاف إلى ذلك المشاكل الاجتماعية والفقر والهجرات الداخلية نحو المدن وانتشار الاقتصاد غير المنظم و العشوائيات و تراجع في إنتاج الكهرباء والخدمات المقدمة للمواطن. كما فقدت سورية الكثير من مصادرها التمويلية الوفيرة التي كانت من دوافع النمو الأساسية في السبعينات وتتلخص بانحسار المساعدات العربية التي قدمتها الدول العربية طوال فترة السبعينات والتي بلغت بشكل وسطي 1.5 مليار دولار طوال فترة السبعينات للتراجع حوالي 80% في الثمانينات لحوالي 300 مليون دولار في فترة الثمانينات هذه المساعدات التي شكلت التمويل لما يقارب 80% من جميع الاستثمارات الحكومية. ويعود هذا التراجع لسببين أساسين: الأول اقتصادي نتيجة تراجع أسعار النفط عالمياً وتراجع مداخيل الدول العربية والثاني سياسي نتيجة اختلاف وتباين موقف سورية عن باقي الدول العربية بخصوص حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. وكذلك توقف مساعدات الدول الغربية والولايات المتحدة والمنح الإنمائية التي كانت تقدمها لسورية في فترة السبعينات.وتراجع أسعار النفط عالمياً وتاثير ذلك المباشر على الاقتصاد

---

[77]العمادي، محمد. تطور الفكر التنموي في سورية ص 260.
[78]سكر، نبيل. نحو اقتصاد إشتراكي متطور..... ص 29.
[79]حبيب، مطانيوس، مصدر سبق ذكره ص 143-144.
[80]سكر، نبيل. نحو اقتصاد اشتراكي متطور ص 4.

السوري حيث شكل النفط في الخطة الخمسية الخامسة 1980–1985 حوالي 47% من عائدات القطع الأجنبي و حوالي 14% من الناتج المحلي وتزامن ذلك مع ثبات إنتاج النفط السوري في تلك الفترة عند حوالي 160 ألف برميل وزيادة استيراد النفط الخفيف لسد حاجة السوق المحلية.وتراجع تحويلات المغتربين السوريين وخاصة في دول الخليج نتيجة تراجع النمو الاقتصادي في تلك الدول نتيجة تراجع أسعار النفط.

يضاف إلى هذه العوامل الخارجية العوامل والسياسات والإجراءات الداخلية التي قامت بها الإدارةالاقتصادية في ذلك الوقت أو التي نتجت عن سياسات اقتصادية سابقة أدت إلى هذا التدهور الاقتصادي الكبير والضائقة الكبيرة على الأفراد التي كادت أن تصل إلى رغيف الخبز في وقتها ويمكن تلخيص المشاكل والسياسات السلبية بتلك الفترة بما يلي:

1) التخطيط المركزي البيروقراطي واكتشاف ضعف كفاءته في الإدارة الاقتصادية حيث توضح أن نموذج الاقتصاد السوري كان ينتمي إلىاقتصاد الأوامر أكثر منه إلىاقتصاد التخطيط وفق قواعد ومرتكزات علمية واقتصادية.
2) سلبيات ومشاكل الاقتصاد التوزيعي الناشئ عن إعادة توزيع المكتسبات الاقتصادية الريعية التي كانت تحصل عليها الحكومة السورية من المساعدات الخارجية ولكن مع انحسار هذه المساعدات توضحت مشكلة وأعباء هذا الدعم الاقتصادي والاجتماعي الممول من مصادر ريعية غير مستقرة.
3) لجوء الحكومة وقتها للسحب على المكشوف والاقتراض من المصرف المركزي لتغطية نفقاتها رغم المشاكل الاقتصادية والمالية التي ستنتج عن عجز الموازنة بشكل سنوي وهو الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وانخفاض سعر الصرف بشكل كبير ومعدلات تضخم مجنونة ضربت الاقتصاد وقتها.
4) التضخم البيروقراطي لمختلف العاملين في أجهزة الدولة نتيجة السياسة الحكومية في إستراتيجية التشغيل الاجتماعي ليرتفع عدد العاملين والموظفين عند الحكومة إلى 546000 عامل منهم 140710 عامل في القطاع الاقتصادي يمثلون 40% من القوى العاملة في سورية.
5) يضاف إلى هذه العوامل المشاكل البنيوية التي أصابت القطاع العام وعجز كثير من مؤسساته على إبقاء الدورة الاقتصادية عاملة داخلها وفي ما يلي سنحاول البحث في أهم أسباب فشل القطاع العام في سورية:

- فشل مشروع إحلال الواردات والتي بدأت مظاهره في السبعينات وارتفاع حجم الواردات الخاصة بهذا التصنيع عكس الفكرة التي نشأ عليها لتقليل المستوردات.

- ضعف إنتاجية القطاع العام الاقتصادي وتدني عائده الرأسمالي وتراجع حجمه كمياً ونوعياً وانخفاض نسبة القيمة المضافة إلىإنتاج القطاع العام.
- ارتفاع كلف الإنتاج على الرغم من تدنيه من الناحية الكم والنوع ويمكن إرجاع ذلك
  - بسبب نسب الهدر في المواد الأولية و مدخلات الإنتاج.
  - ارتفاع كلف المواد الأولية والتي كانت تصل إلى 75% أحياناً.
  - ارتفاع عمولة مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية وقتها.
  - سياسات التسعير الإداري والتي غالباً تكون أقل من التكلفة بكثير،
  - حجم العمالة الهائلة وترهل القطاع العام بسبب تدني نوعية القدرات البشرية العاملة فيه سواء على مستوى العامليناًو حتى الإداريين (وخاصة مع وجود بعض أنواع العاملين ليسو منخرطين في العملية الإنتاجية كالمتفرغين للأعمال النقابية والحزبية و المندوبين من المؤسسات الأخرى وغيرهم).

يضاف إلى ذلك مشاكل قديمة مستجدة تخص مفهوم إدارة ونشأة القطاع العام كسوء التخطيط الذي أسس لعمل كثير من المنشات في القطاع العام الإنتاجي وقلة الدراسات والتوفر التمويل الكبير في مراحل التعبئة التنموية الكبرى في السبعينات الأمر الذي أدى إلى تأسيس مشاريع فاشلة اقتصادية وخاسرة من ناحية الجدوى المالية وغيرها حيث كان الاندفاع الأيديولوجي نحو تأسيس قطاع إنتاجي عام يزيد عدد المنشآت الاقتصادية في القطاع العام إضافة للتي وضعت الحكومة اليد عليها في فترة التأميم هو الفكرة الأساسية للمخططين في ذلك الوقت إضافة للمساعدات التقنية والمالية من دول المنظومة الاشتراكية وغيرها حيث تحدث عدد من المسئولين الحكوميين وقتها عن هذه الاندفاعات غير المدروسة في هذا الصدد منها (على سبيل المثال):

معمل ورق دير الزور الذي أنشأ عن طريق مجموعة شركات نمساوية و إيطالية بكلفة 110 مليون دولار ولكن فشل تشغيله بقش القمح السوري ولم يكن هناك قش كافي لتوريده للمعمل، كما لم يكن مرجل المعمل مصمماً لاستعمال النفط السوري الثقيل وتوقف المعمل خمسة أشهر بسبب خراب العنفة وترك القش كمادة أولية ليحل محله الخشب ونسالة القطن مما استدعى تعديلات على المكائن باهظة الكلفة، واتضح في أخر الأمر أن الاستمرار في استيراد الورق كان أرخص من إقامة المعمل. * مصنع الأمونيا يوريا الذي أقيم في حمص على يد شركة كرزو لوار

* يقول مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية في الثمانينات عبد القادر قدورة: عندما نتعاقد على مشروع ما ندرس طاقته الإنتاجية وفرص العمل وكلفة المشروع لكن هذا على الورق فقط فعند التطبيق نج أننا لم ندرس شيء، ونحن في القطر أقمنا مصنعاً للغاز الطبيعي وهذا تم بعد دراسة مستفيضة مع ذلك فإن كلفة الطن الواحد ستكون أكثر من سعر بيعه عالمياً كما أصبح استيراد المواد الأولي لبعض الصناعات ضرورة كبيرة والسبب أنها لم تدرس كصناعات تتوافق مع إمكانيات واحتياجات القطر. وكان ممكناً أن يكون هناك بدائل صناعية ومشاريع تعتمد أكثر على مواد أولية يتم توفيرها محلياً فمصنع إطارا السيارات يستورد 90% من مواده الأولية. هذا ما ذكره سمير صارم التجارة الخارجية، نموذج القطر العربي السوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق الطبعة الأولى 1983، ص 35-34

الفرنسية حول بعد سلسلة من الفشل في العام 1988 ليعمل على الغاز مما أقتضا إنشاء خط لأنابيب الغاز بكلفة 100 مليون دولار تم التعاقد عليه من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وعند تم اتخاذ قرار بإنشاء 4 معامل للسكر عام 1975 تم تحويل 50 ألف هكتار من الأراضي الزراعية لتلبية حاجة تلك المعامل التي تستهلك 1.7 مليون طن من الشمندر سنوياً. وترك الفلاحين زراعة القطن والقمح بتشجيع من الحكومة لكن عندما انهارتأسعار السكر العالمية في الثمانينات اضطرت الحكومة إلى تقليص زراعة الأراضي وتقليص إمكانيات المعامل[81] كما عانى القطاع العام من انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الصناعية في جميع المنشات الاقتصادية للقطاع العام حيث بلغت في الغزول القطنية 37% و في مجال الأقمشة القطنية 76% والصوفية 61% أما في الصناعات الكيميائية لم تتجاوز 24% في معمل الورق و 27% في معمل الصفيح و 38% في معمل الإطارات و 49% في الأسمدة و 40% في الكابلات و 55% في معامل الحديد و 88% من الاسمنت و 7% في البصل المجفف وغيرها.[82] وتراجعت إنتاجية العامل من 20000 ليرة عام 1980 إلى 13500 ليرة عام 1986 كما أن الإنتاجية الحدية لليرة تراجعت من 31 قرش عام 1980 إلى 23 قرش عام 1987.

لقد عانى الاقتصاد السوري في هذه المرحلة مشاكل القطاعات الاقتصادية الواسعة والكبيرة التي أقامتها الحكومة السورية في الفترات الماضية تحت شعارات الإنتاج الوطني والقطاع العام وسياسات التوظيف العامة والتعبئة الوطنية والإجتماعية والعسكرية, وهو ما فرض ضغوطات اقتصادية كبيرة وعدم قدرة الدولة على إدارتها بالشكل الصحيح والمربح الأمر الذي جعلها عبئاً على الحكومة والاقتصاد. كما أن التدخل الحكومي في قضايا تأمين مواد استهلاكية بسيطة ويومية للمواطنين أبرزت العديد من محاور الضعف للحكومة بسوء الخدمة والسلعة المقدمة وشحتها حيث كانت الأرتال البشرية أمام الجمعيات الاستهلاكية مشهداً معتاداً وهو الأمر الذي زاد الأزمة الاقتصادية للنموذج الاقتصادي المخطط والتدخلي وبذلك فقد وصل هذا التوجه الاقتصادي الى طريق حرج أوجب تفعيل سياسات جديدة للخروج من هذه الأزمة.

وبهذا فإننا نستنتج أن الدولة السورية لم تستطع إكمال مسيرتها التنموية القوية في السبعينات بعد أن انتفت أسباب تمويلها ونجاحها، كما ظهرت مشاكل وعيوب أسلوب الإدارة بالوفرة عند حدوث الضائقة وطول مدتها. الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه الأزمة واستحكامها وطفت مشاكلها على السطح الأمر الذي وضع الحكومة تحت خيار اتخاذ السياسات التحررية الليبرالية وإعطاء المجال للقطاع الخاص وإعفاء نفسها من كثير من المسؤوليات الاقتصادية التي لم تعد قادرة على تحملها وفق عقيدة النظام الاقتصادي المركزي وسياسات التخطيط والرقابة.

---

[81]سيل، باتريك.الأسد الصراع على الشرق الأوسط. ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 1988 ص 735-736.

[82]الحمش،منير. مسح التطورات الاقتصادية – الاجتماعية 1970- 2005 مكتبة سورية 2025 ص 31.

المبحث الثاني: تقيم واقع تدخل الدولة في فترة الانفتاح الاقتصادي

المطلب الأول:فترة التسعينات

يمكن تفسير ارتفاع معدلات النمو في النصف الأول من التسعينيات بعدة عوامل، منها زيادة الاستثمارات الخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 لتصل إلى حوالي 67% من مجمل الاستثمارات عام 1992 وهي أعلى نسبة في التسعينات، وزيادة إنتاج النفط بشكل عام والخفيف منه بشكل خاص الأمر الذي أدى لتحقيق فائضا اقتصادي بلغ حوالي 1.145 مليار دولار بين أعوام 1999/1990،[83] وزيادة الإنتاج الزراعي الذي حقق معدل وسطي قارب على 30% طول فترة التسعينات، بالإضافة إلى عودة تدفق المساعدات العربية بسبب موقف سورية إلى جانب التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت حيث حصلت سورية بين العامين 1992 و 1997 على 4 مليار دولار كمساعدات تنموية تركز إنفاقها على مشاريع تطوير البنى التحتية.[84] ولكن اقتصاد التسعينات الذي انقسم إلى مرحلتين الأولى والتي تمثل النصف الأول منه والذي حقق فيه معدلات النمو الجيدة وحصد نجاح السياسات الاقتصادية الجديدة ومعدلات الاستثمار العالية من القطاع الخاص سرعان ما اصطدم بنتائج السياسات الحكومية الأخرى والتي تعمق فيها تراجع دور الدولة عن رعايتها للتنمية الاقتصادية والذي يمكن ملاحظته في عدد من سياساتها كالتالي:

1) على صعيد القطاع العام توقف الاستبدال والتجديد في القطاع العام لفترة طويلة امتدتإلى نهاية التسعينات مما قاد إلى تراجع نوعية التجهيزات المستخدمة وتراجع عمليات الاستبدال والتجديد ترافق ذلك في ضعف في الكفاءة الإدارية والتي تقاطعت مع ضيق الصلاحيات من جهة والفساد وضعف المحاسبة من جهة أخرى مما نعكس على أداء القطاع لفترة طويلة كما أن احتكار بعض مؤسسات القطاع العام لسوق المحلية قاد إلى ترهل هذه المؤسسات وعدم إحساسها بضرورة المنافسة[85]. كما أن ضعف إمكانيات القطاع العام وقدرته على المنافسة وخسائره الكبيرة وعدم قدرته على الإيفاء بالتزاماته وتكاليفه حيث بلغ مجموع رواتب وأجور القطاع العام لمؤسسات الصناعة التحويلية 348% من القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع[86]. وهذا يوضح عمق الأزمة التي عانى منها القطاع العام في فترة التسعينات.
2) تجميد الرواتب منذ عام 1994 وحتى عام 2000 الأمر الذي أدى إلى انخفاض الدخول للعمال وقدراتهم الشرائية.

---

[83] أسد، أيهم: الاقتصاد السوري المهدور ص 106
[84] التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية ص 206
[85] هيئة التخطيط والتعأون الدولي: تحليل الاقتصاد الكلي (مسودة للمناقشة 2005/1/25) ص 91
[86] حبيب، مطانيوس: قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري.دار الرضا سورية – دمشق 2009 ص 22.

3) التمايز الضريبي بين القطاعات الاقتصادية وفق قانون الاستثمار رقم 10.
4) تخفيض حجم الاستثمار الحكومي 20%- 25% سنوياً وتشكيل فوائض حكومية بلغت 355 مليار ليرة في عام 2000 وهي تشكل 50% من حجم الكتلة النقدية وقتها.
5) عدم تحريك أسعار الفائدة الأمر الذي أدى لتفشي ظاهر جامعي الأموال والإشكالاتالاقتصادية التي رافقت ذلك(حيث شكلت ظاهرة جامعي الأموال منذ نهاية الثمانينات خطر كبيراً على الاقتصاد الوطني حيث أستطاع هؤلاء الأشخاص تهريب ما يقارب 50 مليار ليرة سورية ما يقارب 9.8% من الناتج المحلي الإجماليإلى خارج البلاد)[87].

إن كل هذه السياسات وغيرها أدت وبشكل واضح إلى لتخفيض حجم الطلب الكلي مقابل العرض الكلي فقد بلغ حجم الاستهلاك الكلي لعام 1999 حوالي 664.3 مليار وبلغ الاستثمار حوالي 123.4 مليار ليرة وبذلك يصبح الطلب الكلي حوالي 787.7 مليار ليرة وبالمقارنة مع الإنفاقعلى الناتج البالغ 821.3 مليار ليرة يكون الفارق بين العرض والطلب هو 34 مليار ليرة ناتجة عن السياسات الانكماشية التي تعمقت منذ عام 1995.[88] كما ازدادت أعداد العاطلين عن العمل حيث سجلت معدلات البطالة في سورية حوالي 22% حسب الإحصاءات العربية[89].

كان لهذه السياسات الحكومية وغيرها دوراً في تثبيط معدلات النمو الاقتصادية الجيدة التي كان يحققها الاقتصاد السوري كما أنها لعبت دوراً أساسياً في تراجع القطاع الخاص وإحجامه عن ضخ مزيد من الاستثمارات حيث أعتبر كثيرين أن الحكومة قد بدأت بالتراجع عن سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي وبأنها بدأت تتباطأ في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية لعدد من الأسباب يمكن تقسيمها لـ:[90]

1. عوامل اقتصادية

- عدم الثقة بفاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في دول أوربة الشرقية وفي بعض الدول العربية مع صندوق النقد الدولي.
- شعور الاطمئنان الذي أصاب الحكومة السورية بما حققه الاقتصاد السوري من معدلات نمو في الفترة الأولى من التسعينات الأمر الذي أدى إلى إهمال وإبطاء في وتيرة تطوير الاقتصاد السوري والاكتفاء بما حققه فزال واقع الاقتصاد من أولويات القيادة السورية.

2. عوامل سياسية وثقافية

---

[87]القانون رقم 8 لعام 1994.
[88]كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دار الرضا سورية – دمشق عام 2003 ص 304-305.
[89]التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 إحصاءات العمالة 21.
[90]التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية ص 205حتى 209 بتصرف من قبل الباحث.

- عدم القابلية الحكومية على استيعاب جرعة أكبر من الإصلاحات وهيمنت ثقافة اقتصادية وسياسية معادية للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق
- اشتداد التحفظات و الاعتراضات و الضغوطات العمالية والحزبية البعثية والجبهوية والثقافية اليسارية على الاستمرار في طريق التحرير الاقتصادي وسياسات الانكماشالاقتصادي والمزايا الاقتصادية للقطاع الخاص دون القطاع العام.
- ضعف وعي القطاع الخاص بدوره الاقتصادي الذي يتخطى المصلحة الشخصية الضيقة إلى المصلحة العامة وهشاشة ثقافة اقتصاد السوق لديه، واتكال قيادة تطوره على نسج العلاقات مع البيروقراطية وقيام شراكات وتحالفات معها لتحقق أرباح طائلة باستغلال الإعفاءات الضريبية و غيرها من الأساليب التي لا تمنح شروط أساسية للإصلاحالاقتصادي التنافسي.

ولهذه الأسباب وغيرها تراجع حجم استثمار القطاع الخاص، ونسبة مساهمته،مما يعكس حالة عدم اليقين التي اجتاحت المستثمرين من القطاع الخاص بسبب سوء تطبيق قانون الاستثمار خاصة من ناحية تصاعد العقبات البيروقراطية التي تتمثل في التعدد غير المبرر للجهات الوصائية وتبعثرها المكاني والتمهل المجهد للمستثمر. واختلاف الإدارات في تفسير النصوص، مما يفرض عليه تكرار المراجعات، مما يعني مضاعفة الوقت اللازم للإنجاز مرات ومرات، يضاف إلى ذلك تفاقم قدرة الإدارات الحكومية على ابتزاز المستثمر، وما ينطوي عليه ذلك كله، من تزايد التكلفة بنسبة عالية للحصول على الخدمات الضرورية لتشغيل منشآته من طرق وكهرباء ومياه وهاتف، وبالتالي من تبديد قاهر للجهد والمال.[91]

ومن كل ما سبق يمكننا القول إن فترة التسعينات كانت بداية فترة التحول الاقتصاد الفعلي نحو الفكر الرأسمالي الذي اخذ بالانفتاح نحو السياسات الليبرالية والدور المتزايد للقطاع الخاص وتراجع الحكومة عن كثير من قواعدها الاقتصادية الاشتراكية التي مارستها في الأعوام السابقة نتيجة الضائقة الاقتصادية الكبيرة بالثمانينات والفشل الذي أصاب هذه السياسات الاشتراكية ولذلك فمع أخر سنوات الثمانينات بدأت القوانين والمراسيم الداعية إلىتعزيز دور القطاع الخاص بالتزايد والصدور لكن السياسات الحكومية في تلك الفترة جسدت بشكل أساسي توجه الحكومة الصرف نحو انسحاب الحكومة من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إعادة التوازن لأسعار الصرف والتضخم الكبير الذي كان سائداً و توضح ذلك بسياسة خفض الضرائب وتشجيع الاستثمار وخاصة الأجنبي وترتيبات انفتاحية أخرى كان الحديث عنها قبل 10 سنوات غير وارد ولكن هذه السياسات عانت من أوجه القصور والإشكاليات حيث يلاحظ في فقرة التسعينات أن السياسات المالية لم تكن تتماشى مع الظروف الاقتصادية في فترة التسعينات حيث كان لسياسة

[91] أسد، أيهم: الاقتصاد السوري المهدور ص 108

المالية دور كبير في مرحلة الركود الاقتصادي منذ منتصف التسعينات من بينها زيادة فروقات الأسعار على الطاقة لتمويل الموازنة الأمر الذي رفع تكاليف الإنتاج، كما أن التمايز الضريبي بين المشروعات الاقتصادية المختلفة سياحية وصناعية وزراعية شكل شيء من عدم الاستقرار الاقتصادي و الإنتاجي. وعدم إحكام الرقابة على القروض المصرفية الأمر الذي سمح بالتلاعب بها لأغراض المضاربة، يضاف إلى ذلك اختلاف أسعار الصرف وإيجاد دولار التصدير عام 1988 الذي رفعت تكاليف الصناعة وخفضت حجم الطلب الكلي[92]

كما أن اعتماد الحكومة على الضرائب غير المباشرة (التي بلغت في عام 1995 متضمنة فروق الأسعار 69.2 مليار ليرة سورية أي مايقارب 70% من مجمل الضرائب) لتحصيل إيراداتها أدى إلى عدد من الإشكاليات الاقتصادية أهمها تناقص حجم الدخول لدى الفقراء وذوي الدخل المحدود، الأمر الذي يساهم في تخفيض حجم الطلب الاستهلاكي للفقراء وتخفيض حجم الطلب الكلي، وتأثيراته السلبية على الاستثمارات والاقتصاد الكلي بشكل عام.

كما أنه ورغم الحماس الكبير للقانون رقم 10 للاستثمار والنقلة النوعية التي أحدثها في الاقتصاد السوري لكنه لم يحقق الطموحات المرجوة فإن مجموع المشاريع المنجزة لا تتعدى قيمتها 6% من المشاريع المشملة حتى عام 1998 كما أنه يحمل عدد من المثالب و أوجه القصور حيث أن جذب الاستثمار لا يرتبط فقط بحجم الإعفاءات الضريبية، بقد ما يرتبط بعوامل مشجعة أخرى تشكل ما يعرف بمحفزات الاستثمار كالبنية التحتية والسوق المالية واتساع السوق ومعدلات الفائدة وغيرها [93]. كما أنه وقع بعدد من التناقضات مع غيره من القوانين كحيازة القطع الأجنبي، وتحويل الأرباح للخارج و غيرها من التشريعات الي لم تكن متناسقة فيما بينها الأمر الذي خلق بيئة تشريعية فوضوية لم تساعد في استقرار عملية الانفتاح والإصلاحالاقتصادي." وإن جميع خطوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي عملت عليها الحكومة السورية في التسعينات جاءت مشابهة ومتطابقة مع سياسات التثبيت الهيكلي التي يصفها صندوق النقد الدولي والتي أدت إلى انخفاض واضح في الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي الأمر الذي أدى إلى حدوث الركود الاقتصادي منذ عام 1995 ولكن سورية لم تتفق مع الصندوق بشأن هذه السياسات ولم تحصل على المساعدات التي يقدمها الصندوق التي تقوم بإجراءات التثبيت الهيكلي؟".[94]

لم تنعكس سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي على أرض الواقع لإحداث الإصلاح المطلوب إذ لم يتم إعادة النظر في الإجراءات التنظيمية والتشريعية ذات الصلة بما يتماشى مع هذه السياسات كما لم توفر الحكومة تسهيلات وإجراءات مصرفية ونقدية تتلاءم مع دخول اقتصاد

---

[92]كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دار الرضا سورية – دمشق عام 2003 ص 220.
[93]فضلية، عابد: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد السابع عشر لعام 2001 ص 123.
[94]كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دار الرضا سورية – دمشق عام 2003 ص305.

السوق ودور القطاع الخاص الجديد كما لم تبادر الحكومة بشكل جدي إلىإصلاح القطاع العام وكانت المحاولات خجولة وجزئية ولم تكن تنبع عن تصور تصحيحي شامل مما جعل الاقتصاد السوري حائرا بين التخطيط والقطاع العام وبين متطلبات اقتصاد السوق .[95]

[95]عبد الكريم، سماح. اقتصاد السوق الاجتماعي كأحد خيارات تطوير الأداء الاقتاصادي في سورية. بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة دمشق عام 2010 ص146

المطلب الثاني: مطلع الألفية الجديدة

لقد امتدت السياسات التحررية التي بدأت في عقد التسعينات إلى القرن الجديد ولكن يمكن القول أنها باتت أكثر وضوحا وعلنية مع الأخذ باعتبار جديد من وضع الخطط السنوية في الموازنات وإعادة الاعتبار للخطط الخمسية بعد أن توقفت الخطة الخمسية السابعة والثامنة فقد أعدت الخطة الخمسية التاسعة ونشرت كما تم إعداد الخطة الخمسية العاشرة التي اعتبرت نقلة نوعية في الواقع الاقتصادي السوري ولاسيما أنها ستكون المرجع الأساسي للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي واعتمد مبدأ اللامركزية في التخطيط ومفهوم التخطيط التأشيري وغيرها من الأدوات الاقتصادية والسياسية والتشريعية التي وضعت لتشكيل الهوية الاقتصادية السورية الجديدة تحت عنوان اقتصاد السوق الاجتماعي حيث حدث طفرة في التشريعات والقوانين والمراسيم لتشجيع القطاع الخاص والليبرالية الاقتصادية و صدر بين عامي 2000و2005 حوالي 1200 تشريعاً استمدت لتشكيل مسيرة تنموية يكون فيها القطاع الخاص قاطرة هذا النمو ضمن سياسات تحررية ليبرالية تتسم بها السياسات الاقتصادية.[96]

أولاً: النمو من 2000 حتى 2005 ونتائج الخطة الخمسية التاسعة

لا يشذ النمو الاقتصادي بعد عام 2000 في بنيته ومصادره عما كان عليه قبل تلك الأعوام، حيث يرتبط النمو الاقتصادي منذ بداية العام 2000 بعوامل ظرفية ريعية أهمها الانفتاح على سوق العراق، فقد قفزت الصادرات السورية إلى العراق بصورة مطردة من 79 مليون دولار عام 2002 لتصل إلى 500 مليون دولار عام 2005 ومن ثم إلى 646 مليون دولار عام 2006، أي أنها تضاعفت حوالي 8 مرات خلال الفترة المذكورة، كما تأثر النمو بالإنفاق الكثيف للاجئين العراقيين الذين زادوا بنسبة 60% خلال أعوام 2005/2003 مما أثر بشكل واضح في الطلب الكلي، وخاصة فيما يتعلق بأسعار العقارات والإيجارات، كما تأثر النمو بارتفاع عائدات الصادرات النفطية على الرغم من انخفاض مستوى الإنتاج النفطي السوري، والتي وصلت إلى 700 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2005، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الاحتياطي الوطني من القطع الأجنبي نسبياً، وفي تخفيف الدين العام، وتحسين ميزان المدفوعات، ترافق ذلك مع ما يسمى بتساقط آثار الفورة المالية وفوائضها المالية الضخمة في الدول النفطية العربية على سورية التي تدفقت بشكل استثمارات في قطاعات العقارات، والسياحة، والمال، وقد زادت تلك الاستثمارات في سورية من 43.5 مليون دولار عام 2001 إلى 427.2 مليون دولار في العام 2004 ثم ارتفعت إلى 1.7 مليار دولار عام 2005.

[96]التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية ص 264

كما تأثر النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها، وتحديداً بعد عام 2004، بقطاعات ريعية خدمية بالاقتصاد السوري والتي كان لها أثر كبير وواضح في معدل النمو الاقتصادي العام، ومنها قطاع المواصلات والنقل، وقطاع المال والتأمين، وقطاع الخدمات الشخصية، وتجارة الجملة والمفرق، وقطاع البناء والتشييد، إذ كان النمو الاقتصادي الكلي مرتكزاً بشكل عام خلال 2006/2005 على هذه القطاعات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، وبالتالي فإنه في عام 2006 على وجه الخصوص كانت القطاعات القائدة للنمو الاقتصادي العام في سورية البالغ 5.2% بالأسعار الثابتة لعام 2000 هي قطاعات خدمية بامتياز[97].

لقد وضعت الخطة الخمسية التاسعة أهدافها آخذة بالاعتبار عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد، وقد انعكس ذلك بجعلها ذات مرحلتين الأولى 2001 / 2003 والتي سيتم خلالها إنجاز الجزء الأكبر من برنامج الإصلاح الذي سيهيئ لانطلاقة الاقتصاد الوطني في المرحلة الثانية 2005/2004 ونتيجة لذلك فقد حددت الخطة وسطي معدل النمو للفترة الأولى بما يقارب 3% سنوياً و 4% للفترة الثانية، أي بمعدل وسطي سنوي 3.4% لكامل سنوات الخطة .وبالفعل لقد بلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة 3.7% أي أكبر من وسطي معدل النمو المخطط.[98]

ومن خلال تتبع تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة تبين أنه بالرغم من نجاحها في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة إلى الناتج، ونجاحها نسبياً في زيادة الرواتب والأجور، وترشيد الإنفاق الإداري، وزيادة الإيرادات المحلية وتوفير الاعتماد للمشاريع الاستثمارية، إلا أن التحليل المعمق يوضح أن الزيادة الحاصلة في الإيرادات مؤقتة، لاعتمادها في الدرجة الأولى على الإيرادات النفطية التي هي في تناقص مستمر، ولم تأت من تنويع مصادر الإيرادات كما هو مستهدف .بالإضافة لذلك يلاحظ أن زيادة الاعتمادات للمشاريع الاستثمارية لم تكن مدروسة من خلال جدوى اقتصادية ولم تحقق الغاية المرجوة منها لأن الموارد لم تخصص بشكل كفء.

من جانب آخر، فإن تتبع التنفيذ كان مادياً وليس على النتائج مع إغفال مبدأ المحاسبة، ولعل الأهم من ذلك كله هو إغفال أو التأخر في العديد من السياسات والإجراءات التي أوصت بها الخطة الخمسية التاسعة وعدم تنفيذها، كإعادة النظر بالإعفاءات الضريبية بما يخدم الأهداف التنموية للاقتصاد، حيث أن كثرة الإعفاءات الضريبية أصبحت عبئاً على الاقتصاد، كما أخفقت تلك الخطة في معالجة مشكلة العجز التمويني وعجز المشتقات النفطية وتوجيه هذا الدعم لمستحقيه ليطال الفئات الأكثر فقراً والأكثر حاجة له.

---

97 أسد، أيهم الاقتصاد السوري المهدور ص 124-125

98 تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة 2001- 2005 هيئة تخطيط الدولة ص 19-20.

كما أن ما تم اتخاذه من خطوات لتحسين واقع الصادرات وتنويعها كان غير كاف لزيادة الصادرات وتحسين نوعيتها، حيث بقيت تلك الصادرات تعتمد بشكل أساسي على النفط والمواد الخام، كما أن السلع المصدرة بقيت محدودة، وتتجه إلى أسواق محددة، إذ لم يتم تنفيذ السياسات المقررة لتحقيق ذلك من حيث فتح أسواق جديدة، وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، وتحسين المناخ الاستثماري، وتنويع المنتجات، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

ثانياً: الخطة الخمسية العاشرة

جاءت الخطة الخمسية العاشرة للأعوام 2010/2006 لتجسد المرجعية الرئيسية للتحول الاقتصادي السوري بعد النصف الثاني من العقد الأول، والتي كانت استمراراً لنهج التي سبقتها، وقد وضعت الخطة مجموعة من الأهداف الكلية الكمية الواجب تحققها خلال سنواتها الخمس وهي رفع متوسط معدل النمو السنوي إلى 7% وخفض معدل البطالة إلى ٨%، والحفاظ على معدل تضخم سنوي عند 5%، وخفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 7.12% وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي إلى 2.9%، وزيادة نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي إلى 47 %، وخلق فرص عمل بمقدار 1.25 مليون فرصة عمل طوال سنوات الخطة، وأكدت الخطة على ضرورة تعزيز دور الصناعة التحويلية، والاستثمار في مجالات التكنولوجيا والمعلوماتية والسياحة، والأهم من ذلك كله أنها طالبت بضرورة اعتماد اللامركزية الاقتصادية وتبني التخطيط التأشيري.ومن أجل الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مقداره 7 %وسطياً حتى عام 2010 فإن الخطة قدرت حاجة الاقتصاد السوري إلى استثمارات تقدر 1800 مليار ليرة، وبنفس الوقت تقول الخطة وبكل وضوح أن إجمالي الموارد الاستثمارية المتاحة للدولة خلال السنوات تلك لا تتجاوز 850 مليار ليرة، وبالتالي يجب أن يؤمن الاقتصاد موارد تصل إلى 900 مليار ليرة سورية من خارج الموازنة الاستثمارية للدولة. ويعتبر تحقيق معدل نمو اقتصادي يجاوز حاجز ال 7 % الهدف المركزي للخطة الخمسية العاشرة، وتدور حوله، وترتبط به باقي الأهداف الكمية الأخرى. إن جميع السياسات والخطط التي وضعها الفريق الاقتصادي في ذلك الوقت رغم الدعم الحكومي والسياسي الكبير الذي حظي به لم تستطع الوصول إلى نهضة تنموية فعالة بل العكس فقد ظهرت كثير من الانتقادات على سير الخطة الخمسية العاشرة ومن جهات حكومية أيضاً إن معدلات النمو التي حققتها رغم ضعفها كانت ناتجة عن القطاعات الخدمية أكثر منها الاقتصادية كما تحيز قطف ثمار النمو نحو طبقة الأغنياء والأرباح على حساب محدودي الدخل كما نتج عن سياسة رفع أسعار المحروقات عام 2008 (لرفد عائدات الحكومة بأموال جديدة) بشكل كبير إلى إحداث نوع من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الكبير لم تكون الدولة على دراية كاملة

بما سيحصل أو تتوقع حجم أضراره و يمكن تلخيص أهم نتائج الخطة الخمسية العاشرة بالأرقام الذي أوضحها ولخصها رئيس هيئة تخطيط الدولة بالتالي:[99]

بدأ الاقتصاد السوري يتعرض للضغوط التضخمية من جراء ارتفاع الأسعار العالمية في أوائل عام 2008 وفي الربع الأخير من العام بدأت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية تطال المنطقة العربية، وخصوصاً منطقة الخليج مما تسبب في عودة بعض العمالة السورية من الخارج. وبسبب ذلك كان أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي لعام 2008 في سورية أسوأ من السنتين السابقتين، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة 4.5%، بينما كان متوسطه في السنوات الثلاثة السابقة 5.27%، وكذلك بلغ معدلي البطالة والتضخم حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء 10.9% و 15.15% على التوالي في نفس العام، بينما كان متوسطهما في فترة السنوات الثلاثة 9.1% و 9.9% على التوالي. أما بالنسبة لمستوى المعيشة فقد حصل تراجع في معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2.68% عام 2006 إلى1.99% عام 2008، كما تراجع معدل نمو الاستهلاك الخاص حتى أصبح سالبًا، كما أن هناك تقديرات بارتفاع معدلي الفقر الشديد والعام خلال السنوات الثلاثة الماضية. وبشكل عام فإن أداء الاقتصاد الكلي في فترة السنوات الثلاثة كان أقل من توقعات الخطة العاشرة المتفائلة معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يساوي 7% و أقرب إلى توقعاتها الأقل تفاؤلاً معدل نمو يساوي 5% أما عن السياسة المالية ازدادت الإيرادات الضريبية غير النفطية بشكل مطرد فبينما كانت تشكل 36% من إجمالي الإيرادات عام 2000، أصبحت تشكل 48% عام 2007 وبذلك بلغ مجموع الإيرادات الضريبية 14% من الناتج المحلي الإجمالي وهذه الزيادة أقل بكثير من طموح الخطة الخمسية العاشرة، وأقل بكثير مما يجب أن يكون، حيث كان من المتوقع أن تشكل الحصيلة الضريبية 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يثار التساؤل عن أسباب عدم التمكن من رفع الحصيلة الضريبية، ومن الملفت للنظر أن الزيادة في الحصيلة الضريبية تحققت بسبب تزايد الضرائب غير المباشرة، أما الضرائب المباشرة فقد تراجعت من نسبة 53% من إجمالي الضرائب عام 2005 إلى 48.2% عام 2007 وهذا يعني أن النظام الضريبي لا يراعي معايير العدالة الاجتماعية. كما تراجعت نسبة ضريبة الدخل 30.8% من إجمالي الضرائب عام 2000 إلى 24.4% عام 2007، وتزيد نسبة مساهمة القطاع العام في ضريبة الدخل كثيراً عن مساهمة القطاع الخاص وهذا ناجم عن سياسات الإعفاء الضريبي إضافة للتهرب والتجنب الضريبي. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فقد صدرت حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المالية العامة وتوحيد الإشراف على الموازنتين الجارية والاستثمارية و

[99] الرداوي، تيسير. إضاءات على الخطة الخمسية العاشرة. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرين

إدارة الدين العام والسماح لمؤسسات القطاع العام بالاحتفاظ بأرباحها بعد دفع الضرائب المستوجبة عليها، وفي هذا المجال نلاحظ:

وصل متوسط حجم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في الفترة 2006–2008 إلى 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي وكان من المفروض أن تبلغ 34% وفق الخطة الخمسية العاشرة. ويعود هذا القصور إلى عدم توفر الإيرادات فبينما كان متوسط الإيرادات وفق توقعات الخطة يساوي 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي فإن ما تحقق في الواقع كان 24 % فقط وذلك لأن الزيادة التي حصلت في الحصيلة الضريبية كانت أقل من تراجع الإيرادات النفطية. حدث تراجع في الإنفاق الاستثماري فبينما كان متوسط نسبة ذلك الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي يساوي 11.5% في عام 2000 فقد وصل في السنوات الثلاث الأخيرةمن عمر الخطة إلى 9.6% تركزت أولويات الإنفاق الاستثماري على الخدمات الاجتماعية بالدرجة الأولى ثم قطاع النفط والكهرباء والغاز أما القطاعات الإنتاجية الزراعة والصناعة التحويلية فكان نصيبها ضئيل جدًا. أما عند الحديث عن الدعم وهي من أكثر الكلمات التي كانت ترددها الحكومة عن وجهه وحجمه والطرق الجديدة بإعادة إيصاله لمستحقيه و إنه من أكثر أبواب الإنفاق لدى الحكومة وخاصة على الباب الاقتصادي والاجتماعي فلقد تبين من تقرير صندوق النقد الدولي في عام 2007 أن نسبة الدعم من إجمالي الناتج المحلي بلغت 2.6% وأن نسبة التحويلات بلغت 3.4% أي أن المجموع هو 6% وقد بلغ نصيب الفرد من الدعم والتحويلات 5652 ليرة سورية عام 2007. ولكي نعطي الأرقام معنى مقارن مع دول أخرى على اعتبار أن متوسط سعر هذا الدعم يبلغ 118 دولار تقريباً (بافتراض 48 ليرة قيمة صرف الدولار) بينما في دول أخرى مثل مصر بلغ 49.1 دولاراً أما في تونس 288 دولاراً بريطانيا 8133 دولاراً فرنسا 8515 دولاراً الولايات المتحدة الأمريكية 5411 دولاراً. كما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات عالميا860 دولار تقريباً أي أن ما تقدمه الحكومة لأفرادها في سورية لا يكاد يصل إلى 14% من من المتوسط العالمي.[100]

وان واقع انتشار الفقر وازدياده في هذه الفترة لم يكن أفضل حالاً من الأداء الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة الفقراء عند خط الفقر الأدنى إلى 12.3% عام 2007 بعد أن كانت 11.4% عام 2004 وبلغت نسبة الفقراء عند مؤشر خط الفقر الأعلى 33.6% من السكان بعد أن كانت 30% عام 2004 والجدول التالي يوضح أهم تطورات واقع الفقر في سوري بين عامي 2004 و 2007.

[100] الحمش، منير. الاقتصاد السوري في أربعين عاماً. ص 401و 402

الجدول 15: تطور مؤشرات الفقر في سورية خلال عامي 2004، 2007

	خط الفقر الأدنى			خط الفقر الأعلى		
	نسبة الفقراء	مؤشر فجوة الفقر	مؤشر شدة الفقر	نسبة الفقراء	مؤشر فجوة الفقر	مؤشر شدة الفقر
2004	11.4	2.1	0.6	30.1	7.4	2.6
2007	12.3	1.97	0.51	33.58	7.41	2.35

المصدر: النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ربيع نصر ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرين.2009/5/26

إذا قارنا هذه النتائج باستهداف الخطة فنلاحظ أن ما حدث هو عكس المخطط تمامًا فكان المطلوب تخفيض نسبة الفقر الشديد إلى 8.7% ونسبة الفقر العام إلى 23% بحلول عام 2010 مما يوجب النظر في أسباب عدم نجاح إستراتيجية التخفيف من الفقر أو النمو المحابي للفقراء.

أما عن سوء توزيع الدخل المحابي للأغنياء وللربح بعيداً عن الأجور فقد أظهرت دراسة للدكتور منير الحمش إن المشتغلين من أصحاب الأجور الذين يعيلون أنفسهم وعائلاتهم والتي تبلغ نسبتهم ما يقارب 80% من مجموع السكان والذين يشكلون حوالي 62% من مجمل العاملين في سورية لا يحصلون إلى على ما يقارب 660.5 مليار ليرة سورية من مجمل الناتج المحلي بما فيهم العاملين بالقطاع غير المنظم أي أنهم لا يحصلون إلى على 24.5% تقريبا من مجمل الناتج المحلي أما ما تبقى فيذهب لمن يعملون لصالحهم أي أن نصيب الأجور من الناتج يقارب 25% من الناتج المحلي الإجمالي أما 75% من الناتج يذهب لصالح الربح أي أصحاب رأس المال وهذا توزيع سيئ ومحابي للأرباح على حساب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي.[101]

وفي دراسة أخرى لمقارنة حال العاملين بأجر عام 2003 بمثيلاتها عام 1968 تبين أنه في عام 1968 ووفقاً للمجموعة الإحصائية لذلك العام، كان عدد العاملين في القطر /450/ ألف عامل وعاملة وكانوا يشكلون 30% من مجمل العاملين في القطر، وينالون 43% من الدخل القومي. أما الآن فإن عدد العاملين بأجر هو في حدود 60% من مجمل العاملين لدينا ولا ينالون أكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي. علماً أن هذه النسبة تصل إلى ما بين 50% – 70% في معظم دول العالم.[102]

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد حصة الأرباح من الناتج المحلي الإجمالي على حساب الأجور هو كثرة الإعفاءات الضريبية الغير مدروسة والتي اعتبرت السياسة الأهم لتشجيع الاستثمار لدينا رغم كثرة الأبحاث والدراسات التي بينت فشل هذا المفهوم وقصور هذه السياسة

[101] الحمش منير. الاقتصاد السوري في أربيعن عاماً ص 412 و 413.
[102] نجمة، الياس. السياسة المالية في سورية محاضرة ألقيت في جمعية العلوم الاقتصادية 23-9-2003

وإنها تجلب أسوأ أنواع المستثمرين والاستثمارات كما إنها تؤدي إلى تجفيف واردات الحكومة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف سياستها المالية في مجال الإنفاق و ما قد يلزمه إلى التمويل بالعجز وزيادة حجم التضخم وهو الأمر الذي يصب مرة أخرى لأصحاب رأس المال على حساب العاملين باجر.حيث تشكل الواردات الضريبية وشبه الضريبية في الأغلبية الساحقة لكل دول العالم المصدر الأساسي لواردات الدولة وذلك لاعتبارات وطنية واقتصادية واجتماعية. وقد كان الحال في سورية هكذا في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث شكلت 90- 95 % من مجمل الواردات العامة في أعوام الخمسينات، وبلغت 96 % في عام 1960 وعام 1965،[103] ومن أهم الإعفاءات الضريبية الحالية الأساسية:

1- إعفاءات القطاع الزراعي، وإعفاءات القانون رقم 10 لعام 1986 للشركات الزراعية

2- إعفاءات القطاع الصناعي بالقانون رقم 103

3- إعفاءات القطاع السياحي

4- قانون تشجيع الاستثمار رقم 10

5- رواتب وأجور العسكريين

6- مؤسسة الطيران العربية السورية وفندق الشيراتون والميريديان رغم ملكية الدولة لها.

7- المشافي الخاصة مقابل 10% من الأسرة كخدمة مجانية "وهي غير مطبقة إطلاقاً"

8- إعفاءات تتصل بالمدارس الخاصة ورجال الدين والمستخدمون المحليون في سفاراتنا في الخارج

9- إعفاءات من ضريبة التركات بما يتصل بالودائع مهما بلغت والعقار المسكون أو المختار مهما بلغت قيمته.

وفيما يخص مشكلة الرسوم الجمركية ومشاكلها أعدت غرفة تجارة دمشق دراسة حول الإجراءات والرسوم الجمركية في سورية مبينة أنّها تشكّل أكبر عقبات الاستثمار والتجارة في سورية، مبينةً أن سوء وضع الجمارك السورية ورسومها وإجراءاتها قياساً بدول العالم والدول العربية وبينت الدراسة إلى دور الجمارك في تراجع ترتيب سورية على تقارير التنافسية، فأوضحت أنّه رغم جميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه فإن سورية وحسب تقرير التجارة العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2010 احتلت المرتبة 106 من أصل 125 في مجال التعرفة الجمركية المطبقة على المستوردات والمرتبة 56 بالنسبة للتعرفة الجمركية المطبقة على الصادرات وفي حين احتلت

[103] المصدر الدكتور كمال غالي/ الاقتصاد المالي – الطبعة الثالثة / جامعة دمشق 1968.

الأردن المرتبة 90 في مجال المستوردات والمرتبة 29 في مجال الصادرات. أما في مجال عبء الإجراءات الجمركية فاحتلت سورية وفق تقرير التنافسية العالمي لعام 2010 المرتبة 134 من أصل 139 دولة واحتلت الأردن المرتبة 110 وهذا يشير إلى أن الموضوع بحاجة للمزيد من الجهد.[104].

وحتى عند الوقوف بشكل من التحليل البسيط للقانون 24 والمعدل بالمرسوم التشريعي 51 لعام 2006 والذي يوضح النسب والشرائح لمعدلات الضرائب بما يلي:

الشريحة. المعدل. الأرباح

الأولى 10 % جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفي و 200 ألف ليرة سورية

الثانية 15 % من 200 ألف وحتى 500 ألف ليرة سورية

الثالثة 20 % من 500 ألف وحتى 1 مليون ليرة سورية

الرابعة 24 % من 1 مليون ليرة سورية وحتى 3 مليون ليرة سورية

الخامسة 28 % لما زاد على 3 ملايين ليرة سورية

ويضاف إلى الضريبة الناتجة حسب الجدول السابق نسبة 4 % من أصل الضريبة للإدارة المحلية في مدينة دمشق و 7 % في ريف دمشق و 10% في باقي المحافظات. مع أن الإدارة المحلية لها إيرادات مستقلة عن موازنة الدولة. وتطبق النسب المذكورة أعلاه على الأفراد وشركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات المحاصة والشركات الحكومية .أما الحد الأدنى المعفي فهو 50 ألف ليرة سورية للأفراد والشركاء على ألا يستفيد الفرد أو الشريك من الإعفاء إلا مرة واحدة ولو تعددت الفعاليات والأنشطة التي يقوم بها والتي يقتضي هذا النظام أن تكلف كل فعالية على حده.

الضريبة النسبية وهي ضريبة تفرض على مقدار الدخل الذي تحققه الشركات المساهمة العامة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50 % من الأسهم ومعدلها 14 % من الدخل الصافي وتعفى من إضافات الإدارة المحلية . أما الشركات المساهمة التي تطرح أقل من 50 % من أسهمها للاكتتاب العام فتخضع لضريبة نسبية مقدارها 22 % وتعفى من إضافات الإدارة المحلية .أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة فتخضع إلى ضريبة 22 % عدا الإضافة

[104] دراسة لغرفة تجارة دمشق الجمارك أكبر عقبات الاستثمار
https://sy.aliqtisadi.com/62502-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83-/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D9%82

الخاصة بالإدارة المحلية.[105] وقد عمد المشرع إلى إصدار المرسوم 61 لتشجيع تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، وهو دليل على اهتمام المشرع بالشركات المساهمة فقد قدم لها معاملة تفضيلية بالمعدلات الضريبية لأسباب أهمها أن هذه الشركات تمسك سجلات محاسبية منتظمة لا تسمح لها بالتلاعب للوصول إلى تهرب ضريبي اعتاد عليه المكلفون بالرغم من تحملهم لتكاليف هذا التهرب ومع ذلك فقد مضت عدة سنوات على إصدار المرسوم 61 ونكاد لا نسمع إلا بعدد قليل من الشركات التي تحولت إلى شركات مساهمة بالرغم من أن الشركة توفر بموجب هذا التحول نسبة 50 % زائد الإدارة المحلية إذا كانت الشركة مساهمة عامة، ونسبة تقارب 25 % إذا كانت الشركة مساهمة خاصة .وإن محاولة تقدير أسباب عزوف الشركات العائلية عن التحول إلى شركات مساهمة تشير إلى عدة عوامل منها نقاط الضعف في نص القانون فيما يتعلق بالمسؤولية عن تقويم أصول الشركة لكن أهم هذه الأسباب تعود إلى التهرب الضريبي الذي يتلاشى مع التحول إلى شركة مساهمة.

ويمكن الملاحظة أيضا أن الدولة في معرض محاولتها لحث الشركات للتحول نحو شركات مساهمة قامت بمحاباة الشركات المساهمة بالضريبة والتي من المعروف أنها تحقق أرباح كبيرة بضرائب 14% فقط أي من الممكن القول أن الشخص صاحب الخبرات والكفاءة العامل بالمصرف بأجر جيد سيدفع ضرائب تصل إلى 28% بينما المصرف الذي يعمل به يدفع 14% ضريبة فقط وهذه من أهم قصور الواقع الضريبي الذي تعيد توزيع الدخول لأصحاب رأس المال أكثر بكثير من العاملين بأجر.

بدا واضحاً أن الجانب الاقتصادي و الاجتماعي في **اقتصاد السوق الاجتماعي** الذي روجت له الخطة لم يتحقق وكانت النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تبين في نهاية عام 2010 وما بعدها أوضح دليل على أن أداء الاقتصاد السورية وسياسات الحكومة ودور الدولة في تحقيق التنمية لم يرق إلى الحد الأدنى المطلوب منه أو الواجب تحقيقه.

ثالثاً: فترة الأزمة*

وصلت الخسائر الإجمالية المتراكمة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي السوري جراء الأزمة واستمرارها حتى نهاية عام 2014 إلى 3368 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000 وتعادل هذه الخسارة 229% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية في 2010 و 603% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 استناداً إلى سيناريو الأزمة (الذي أعده البحث والذي يقوم على

[105] القاضي، حسين. السياسة الضريبية في سورية.ندوة الثلاثاء الاقتصادي ال 24 بتاريخ 2011/3/1.

* سيعتمد الباحث في دراسته خلال فترة الأزمة على أرقام وإحصائيات تقرير تقرير الاغتراب والعنف تقرير يرصد آثار الأزمة السورية في عام 2014 المركز السوري لبحوث السياسات. آذار 2015 و تقرير منظمة الإسكوا بعنوان النزاع في الجمهورية العربية السورية تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الإنمائية الألفية حزيران 2014.

حساب الفرق بين حجم الناتج الذي تحقق نتيجة الأزمة والناتج المحلي الإجمالي الذي كان متوقع دون حدوث الأزمة) وبالأسعار الجارية، فإن إجمالي الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي يعادل 119.7 مليار دولار.

إن القطاعات الرئيسية التي ساهمت في الخسارة المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية 2014 حتى قطاع التجارة الداخلية، الذي خسر 748 مليار ليرة سورية، مشكلاً 22.2% من الخسارة الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي. يليه قطاع النقل والاتصالات بخسارة تقدر ب 517 مليار ليرة سورية وبنسبة 15.4% من إجمالي الخسارة، قطاع الصناعة الاستخراجية الذي خسر 467 مليار ليرة سورية، بنسبة 13.9% من الخسارة، ثم الخدمات الحكومية التي خسر 417 مليار ليرة سورية ما يشكل 12.4% من الخسارة الإجمالية فالصناعات التحويلية التي خسرت 366 مليار ليرة سورية ما يشكل 10.9% من الخسارة الإجمالية، وأخيراً الزراعة التي خسرت 348 مليار ليرة سورية بنسبة بلغت 10.3% من الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي.[106]

تشكل الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي مكوناً واحداً من الخسارة الاقتصادية الإجمالية المقدرة في سورية التي تتضمن أيضاً الأضرار التي أصابت مخزون رأس المال والناجمة عن النزاع المسلح، إضافة إلى الزيادة في النفقات العسكرية من خارج الموازنة وقد قدرت الخسائر الإجمالية في مخزون رأس المال بحسب الإسقاطات ب 128 مليار بالأسعار الجارية حتى نهاية 2014 إذ شكل مخزون رأس المال المادي عام 2014 ما نسبته 44.1% بالمقارنة مع مستواه في العام 2010 وتتألف هذه الخسارة من ثلاث مكونات الأول هو التراجع بالاستثمارات الصافية والذي يعادل 27.8 مليار دولار وقد أخذ بالحسبان بتقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي والمكون الثاني هو المخزون المعطل لرأس المال نتيجة توقف إسهام رأس المال المادي في إنتاج السلع والخدمات والقيمة المضافة وهو كذلك متضمن في حساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ 282 مليار دولار والمكون الثالث هو مخزون رأس المال المدمر جزئياً أو كلياً الناتج عن النزاع المسلح ويشمل ذلك المؤسسات العامة والخاصة والمعدات والأبنية السكنية وغير السكنية المدمرة وهذا المكون لم يأخذ بعين الاعتبار في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يضاف إلىالخسائرالاقتصادية الإجمالية وقدرت قيمة الخسارة في مخزون رأس المال المدمر ب 71.9 مليار دولار. كما وتم اعتبار النفقات العسكري الاستثنائية جزءاً من الخسارة الاقتصادية على اعتبارها مخصصات ضائعة كانت من الممكن أن تذهب إلى التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، وقد تم تقدير هذه النفقات التي تخص الجانب الحكومي فقط دون الأخذ بالحسبان نفقات الأطراف

[106]تقرير الاغتراب والعنف تقرير يرصد آثار الأزمة السورية في عام 2014 المركز السوري لبحوث السياسات. آذار 2015 ص 14-15 .

المسلحة الأخرى. وتم تقدير هذه الخسائر والنفقات العسكرية على الأدلة التطبيقية المقارنة للدول الأخرى حيث قدرت ب 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 و 13.2% في العام 20.14.

وبالتالي فقد أسفر النزاع المسلح في سورية عن خسائر اقتصادية إجمالية مقدرة بمبلغ 5627 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000 اي ما يعادل 383% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 وبالأسعار الجارية بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية 202.6 مليار دولار بحلول نهاية عام 2014.حيث شكلت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي 59.1% من الخسارة والخسارة في المحزون لرأس المال 35.5% من إجمالي الخسارة و شكلت الزيادة في النفقات العسكرية حوالي 5.4% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية.[107]

كما قدم تقرير الاسكوا تقديراً مختلفاً للخسائر الاقتصادية الذي طالت الاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2013 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً لتقديرات كل من الاسكوا وصندوق النقد الدولي وفقاً لأسعار عام 2010 الثابتة من 60.19 مليار دولار عام 2010 إلى 55.92 مليار دولار لعام 2011 ثم 40.15 مليار دولار لعام 2012 وصولاً إلى 33.45 مليار دولار عام 2014. كما تراجع الاستثمار كحصة من الناتج من 27.6% عام 2010 إلى 9.96% نهاية عام 2013.

كما قدر التقرير مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث لنزاع 2011–2013 بنحو 139.77 مليار دولار منها 69.1 ملياردولار (49.4%) هي قيمة الخسائر في المعروض النقدي أما نسبة ال 50.6% والبالغة 70.67 مليار دولار فتعود لحجم التراجع في الناتج المحلي الإجمالي والفرق بين القيم المتوقعة والفعلية للناتج، وأما على مستوى التوزيع القطاعي للخسائر تكبد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 مليار دولار (68.7%) من الخسارة الاقتصادية الإجمالية بينما بلغت خسائر القطاع العام 43.8 مليار دولار (31.3%) وتقدر الحكومة السورية الخسائر في المعروض النقدي في مؤسساتها العامة بنحو 814.8 مليار ليرة سورية أي 17.7 مليار دولار حتى نهاية عام 2013.[108]

وانخفض إنتاج النفط من حوالي 386 ألف برميل يوميا إلى 28 ألف في عام 2013 ليصلإلى ما يقارب 17 ألف برميل عام 2014. كما ارتفعت مستويات التضخم ليصل إلى 173% عام 2013 عن أسعار 2010 نتيجة هبوط سعر صرف الليرة السورية وغيرها من الأسباب حيث بلغ سعر صرف الليرة السورية 310 ليرة سورية للدولار الواحد في شهر تموز رغم أنها عادت إلى

[107]تقرير الاغتراب والعنف تقرير يرصد آثار الأزمة السورية في عام 2014 المركز السوري لبحوث السياسات اذار 2015 ص 27-28.

[108]النزاع في الجمهورية العربية السورية تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الإنمائية الألفية حزيران 2014 لمحة عامة الاقتصاد الكلي.

الانخفاض حتى نهاية عام 2013 وحتى منتصف عام 2014 حيث قارب عند أقل مستوياتها حوالي ال 150 ليرة سورية للدولار الواحد. أما أثر الأزمة على القطاع المالي حسب تقرير الاسكوا فقد بلغ التحصيل الضريبي 34.8% عام 2013 عما كان عليه عام 2010 وانخفضت عائدات الحكومة كنسبة من الناتج إلى النصف تقريباً (مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات انخفاض الناتج المحلي) حيث أصبحت 10.7% من الناتج عام 2013 بعد أن كانت 21.5% عام 2010. كما بلغت نسبة العجز الحكومي 26.3% بعد كانت 4.5% من الناتج المحلي.[109]

[109]النزاع في الجمهورية العربية السورية تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الإنمائية الألفية حزيران 2014 ص 3 إلى 11

المطلب الثالث: قرارات وإجراءات في فترة الأزمة

لم ترقى الإجراءات الحكومية في كثير من الأحوال لحجم الكارثة و الأزمة السورية عل الصعيد الاقتصادي وحتى وصلت الحكومة وفي كثير من الأحوال وخاصة مع بداية عام 2015 إلى حالة من العجز المعترف بها إلى عدم قدرتها على تقديم الحد الأدنى من الخدمات الحكومية الضرورية للمجتمع من كهرباء وهاتف وأحياناً الغذاء والدواء في المناطق المتنازع عليها.

كما أن الحكومة وفي كثير من إجراءاتها الاقتصادية لم تكن موفقة باتخاذها الأمر الذي جعلها تتراجع عنه أو التعامل مع إثاره السلبية على الاقتصاد المحلي ومن هذه الإجراءات سماح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لكافة المستوردين بقرار والصناعيين بقرار آخر استيراد مادتي المازوت والفيول بطرقهم الخاصة ومعارفهم ومن مصادر متعددة وتسديد قيمها بوسائلهم الخاصة على أن يتم ذلك بإشراف وزارة النفط والثروة المعدنية. وحسب القرار رقم /3/ الذي أصدره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وسمح بموجبه لكافة المستوردين استيراد مادة المازوت لغاية 2013/3/13 وجاء ذلك بناءً على موافقة مسبقة للجنة الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء، كما أصدر الوزير أيضاً قراراً آخراً حمل رقم /1595/ الذي سمح بموجبه للصناعيين باستيراد حاجياتهم من مادتي المازوت والفيول أيضاً بمعرفتهم ومن مصادر متعددة وتسدد قيمها بوسائلهم الخاصة على أن ينتهي مفعول هذا القرار بتاريخ 2013/6/30..[110] وهذا الإجراء الذي أدى في بعض جوانبه إلى ضغوط تضخمية كما ساهم في رفع أسعار الصرف الداخلية نتيجة طلب التجار المستوردين للقطع الأجنبي لدفع مشترياتهم ومستورداتهم من المحروقات كما أنه لم يساهم في حل أزمة المحروقات داخل سورية.

كما أنه صدر عن الحكومة السورية قرار يقضي بتعليق استيراد المواد التي يزيد رسمها الجمركي على 5 بالمئة، في أواخر شهر أيلول، إلا أن الردود التي خلفها القرار جعل الحكومة تتراجع عنه، وتستعيض عنه بقرارات أخرى بهدف حفظ احتياطي القطع الأجنبي. حيث تراجعت الحكومة السورية في جلستها التي عقدتها بتاريخ 4-10-2011 عن قرارها السابق بتعليق استيراد المواد التي يزيد رسمها الجمركي على 5 بالمئة وذلك استجابة لطلبات المواطنين والتجار والصناعيين.

وقال وزير الاقتصاد والتجارة في تصريح للصحفيين عقب الجلسة: إن العودة عن القرار جاء بعد دراسة المنعكسات السلبية لسريان تطبيق تعليق الاستيراد من خلال ارتفاع الأسعار غير المبرر

[110] غيبور، ابراهيم. الاقتصاد تسمح لكافة المستوردين بقرار والصناعيين بقرار آخر استيراد مادتي "المازوت والفيول استرجعت بتاريخ 2015/6/8 من الموقع
http://syriandays.com/site.php?page=show_det&select_page=47&id=33798

في السوق، مشيراً إلى أن هذا القرار من شأنه أن يسهم في عودة حالة الأسواقإلى وضعها الطبيعي التي كانت عليها قبل قرار تعليق الاستيراد.

وأوضح الوزير أن القرار الجديد يتضمن إجراءات تكميلية تتضمن تقليص برنامج تمويل المستوردات التي من شأنها أيضا الحفاظ على موجودات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي، حيث يقوم المصرف بتمويل الحاجات الأساسية والغذائية والطبية التي تتراوح نسبتها من 25 إلى 30 بالمئة من حجم المستوردات السورية الأمر الذي يحقق تسهيل انسياب السلع والبضائع من سورية وإليها واستقرار الأسعار ويحقق وفرة في جميع المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية. ولكنه أحدث بلبلة في الاقتصاد وعند أصحاب النفوذ سرعان ما اضطرت الحكومة كما أسلفنا إلى إلغاءه.

هذه الإجراءات وغيرها أظهرت الحكومة في غير مرة أنها غير قادرة على الإمساك بزمام الأمور الاقتصادية بطريقة فعالة و تعرضت لكثير من الانتقادات وخاصة على صعيد سياسة سعر الصرف التي تتم عن طريق طرح الدولار للبيع المباشر للأفراد عن طريق البنوك و شركات الصرافة وما تعرض له هذا القرار من انتقاده كثيرة من الباحثينوالاقتصاديين عن عدم جدوى هذا السياسة أو قصور جدواها على الأمد القصير فقط وإظهار المصرف المركزي كمضارب في السوق وليس كمرجع ومسئول أساسي عن حماية النقد والاقتصاد السوري. يضاف إلى هذه الأمور سياسة الحكومة المتكررة لتمويل نفقاتها إلى رفع أسعار المحروقات بشكل دوري حيث وصل في منتصف عام 2015 إلى ما يقارب ال 160 ليرة سورية لليتر الواحد من البنزين و 140 ليرة سورية لليتر المازوت الأمر الذي أدى إلى مضاعفة كلف الإنتاج والنقل وغيرها على الأفراد.

كل هذه الإجراءات الاقتصادية وغيرها جعلت بعض السياسات الحكومية عبئاً إضافياً على الاقتصاد السوري عموماً والمواطن خصوصاً.

المبحث الثالث: استشراف مفهوم تدخل وحجم الدولة

إن المسيرة التاريخية لواقع الاقتصاد السوري ودور الدولة في هذا المجال خلال الفترة الحديثة من التاريخ السوري ومنذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي توضح أنه مليء بالانجازات والنجاحات من طرف والانتكاسات والفشل من طرف أخر، فعلى الرغم من التدخلات الحكومية المحدودة بشكلها المباشر أحياناً والغير المباشر في الأحيان الأخرى لكنها استطاعت تحقيق بعض الانجازات المقبولة على صعيد التصنيع وخاصة في مجالات النسيج والصناعات التحويلية وكذلك تطور الخدمات الحكومية والمرافق العامة وتنظيم واقع النقد والمصرف المركزي والبدء بنشر شبكات الكهرباء والبنية التحتية التي كانت قياساً في زمانها ريادية ومتقدمة عن أغلب دول الجوار، ثم لتأتي بعدها فترة الوحدة مع مصر لتأتي ومرحلة التنظيم الاشتراكي واقتصاديات التخطيط والملكية العامة والقطاع العام وقوانين الإصلاح الزراعي والتأميم الصناعي وغيرها من الأفكار ذات التوجه والمشرب الاشتراكي والتي تعمقت بقوة مع وصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة عام 1963 لتكون فترة الستينات مطبوعة في ذاكرة السوريين على أنها فترة إعادة التنظيم الاقتصادي على أساس ملكية الدولة وتأميم المشاريع الاقتصادية الخاصة في سورية والإصلاح الزراعي والقضاء على مظاهر الإقطاعية الزراعية، ثم أتت فترة السبعينات وهي العصر الذهبي للاقتصاد السوري وخاصة مع الانفتاح السياسي على العالم العربي والدولي الذي استطاعت سورية صناعته في تلك الفترة وما نجم عنه من مساعدات اقتصادية عربية كان لها الدور الكبير في هذه النهضة الاقتصادية ولكن فترة الثمانينات أتت بأزمة ومشاكل اقتصادية كبيرة عانى منها نموذج الاقتصاد الشمولي الأمر الذي جعل الحكومة تخفض من حجم قبضتها على الاقتصاد السوري لنشهد مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات فترة الانفتاح الاقتصادي الأولى بعد فترات التخطيط الاقتصادي والمركزي لتشهد سورية في هذه المرحلة مع عودة جزء من الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى سورية معدلات نمو جيدة أما مع بداية الألفية الجديدة وصياغة منهج اقتصادي جديد مع الخطة الخمسية العاشرة تحت مسمى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي حمل في طياته عدد من التناقضات من نمو دون المستوى المطلوب وسوء توزيع للثروة وبروز إشكاليات الدعم وإعادة توزيعه وغيره من الأمور والمشاكل الاقتصادية التي كانت مسرحاً للجدل وقتها لتأتي الأزمة السورية لتهدم كامل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة خلال فترات العقود الماضية.

يمكن التوصل و الاستنتاج من خلال الدراسة التاريخية للاقتصاد السوري في الفصل الثاني والتحليل الكلي لمؤشرات الاقتصاد وسياسات الحكومة في المبحث السابق أن الاقتصادالسوري في العقود الماضية وفي مختلف المراحل لم يعتمد في صناعة تطوره الاقتصادي على مؤشرات ومدخلات تنموية داخلية بل على العكس فقد تحققت انجازاته التنموية الجيدة ومعدلات نموه المرتفعة نتيجة عوامل عرضية وغير مستقرة وليست ذات طبيعة دائمة ومستقرة ففي فترة الستينات

حقق القطاع العام تراكمه الرأسمالي وتوسعه الأفقي نتيجة التأميمات الاقتصادية الكبيرة و مصادرة الملكيات الخاصة ثم في السبعينات نتيجة تصالح سورية مع محيطها الجغرافي والعربي استطاعت الحصول على مساعدات عسكرية كان لها دور كبير في حرب تشرين على الصعيد العسكري ومساعدات ومنح اقتصادية كان لها الدور الكبير في معدلات النمو العالية وخاصة بعد حقنها في مرافق الاقتصاد السوري وقطاعات البنية التحتية وخطط التنمية وما رافقها أيضا في تلك الفترة من مساعدات وخبرات سوفيتية ودول اشتراكية وحتى غربية ساعدت الاقتصاد السوري في أن يصبح منتج نفطي صغير ويستفيد من إيرادات النفط من القطع الأجنبي في الاستثمار الداخلي وتغطية نفقات الدولة المتزايدة، ولكن سوء التخطيط والإدارة والظروف الجيوسياسية جعلت هذه الفترة السعيدة قصيرة وغير قابلة للاستمرار ثم لتأتي فترة الثمانينات ومصاعبها والتي لم تستطع سورية الخروج من عنق الزجاجة لهذه الأزمة إلا ببعض سياسات التحرر الاقتصادي وعقود التصدير للاتحاد السوفيتي لتسوية الديون السورية بتصدير السلع لتلك البلاد لرد قيمة هذه القروض عن طريق بضائع مصدرة من سورية للاتحاد السوفيتي إضافة للاستثمارات الأجنبية في سورية وبعض المساعدات العربية بعد مساعدة سورية بتحرير الكويت كما كان لإعادة التوازن النقدي ووقف الانهيار لقيمة الليرة من العوامل الايجابية التي استطاعت الحكومة السورية القيام بها في تلك الفترة ثم لتأتي فترة الألفية الجديدة وهي تحمل شيء من الجمود الاقتصادي ومعدلات النمو المتواضع ولكنها سرعان ما تحسنت قليلاً بفضل الوافدين العراقيين على الأراضي السورية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما رافقه من عمليات النشاط في قطاع البناء والتشييد والتجارة حيث استطاع القطاع الخاص الاستفادة من سوق العراق الجديدة ورفع معدلات تصديره بشكل جيد ولكن للأسف لم تستطع الحكومة من إعطاء صفة الديمومة للسوق العراقي بالنسبة للمنتجين السورين نتيجة التعقيدات الإدارية والتشريعية في ذلك الوقت فذهبت السوق العراقية نحو المنتجين الايرانين والأتراك، وبذلك بدأ الاقتصاد السوري مع عام 2008 وما بعده يشهد عدد من المشكلات الاقتصادية المتنامية من معدلات تضخم مرتفعة وسوء توزيع للثروة وعجز دائم في الموازنة السورية ومضاربات عقارية كبيرة وعجز في الميزان التجاري وصلت هذه المشاكل الاقتصادية لتهدد في بعض الأحيان الأمن الاقتصادي السورية حيث ولأول مرة منذ أكثر من عقد قامت سورية باستيراد القمح وبذلك نلاحظ عدد من الإضرابات والمشاكل التي أصابت مؤشرات الاقتصاد الكلي لسورية بشكل كبير كل هذه الأمور وغيرها يعتبرها كثير من الباحثين أحد المدخلات المهمة للأزمة السورية التي بدأت عام 2011 والتي دمرت سورية اقتصادياً واجتماعياَ وحضارياً دون أن يظهر إلى الآن نهاية واضحة لهذه المأساة الكبيرة يكون لسورية فيها دولة قادرة على إدارة وتنسيق مرحلة إعادةالأعمارالاقتصادي والاجتماعي.

تقييم السياسات التنموية السورية

مما سبق يمكننا القول أن السياسات الاقتصادية السورية في الفترات الماضية لم تكن سياسات عميقة وواضحة وتحمل الرؤيا الإستراتيجية وطويلة الأجل فكما يعتبر الكثيرين أن سباق التنمية هو سباق للمسافات الطويلة وليس المسافات القصيرة بحيث يحتاج فيه المتسابق إلى وضع خطة إستراتيجية ورؤيا واضحة للهدف ومعرفة خط النهاية وكيفية الوصول إليه ومراحل توزيع الجهد والطاقات على هذا المضمار على عكس المسافات القصيرة التي يتم بذل كامل الطاقات والجهد للدرجة القصوى لتحقيق الانطلاق و والوصول السريع.

لكن للأسف لم يكون مضمار التنمية في سورية على شاكلة سباقات المسافات الطويلة فقد أسرعت الخطى في البداية ثم تراجعت مؤشرات الاقتصاد السوري بشكل كبير بعد فترة و كما توضح في الفصل الثاني فإن المؤشرات الإيجابية للاقتصاد السوري توضحت في فترتين زمنيتين في عقد السبعينات والتدخل والاستثمار الحكومي الكبير والواسع نتيجة الريوع الكبيرة التي حصلت عليها سورية وقتها و إعادة بشكل أو بأخر للقطاع الخاص بعد أزمة الثمانينات والفترة الثانية كانت مع بداية التسعينات وبداية عصر الإنفتاح الاقتصادي الحقيقي والتخلي عن كثير من مبادئ التخطيط والاقتصاد الاشتراكي أما باقي الفترات إما كانت هناك أزمة خانقة مثل الثمانينات أو نمو محدود ومضطرب مثل فترة ما بعد عام 2000 حتى عام 2010 و إذا أعدنا إلقاء نظرة متوسطة وسريعة لأداء الاقتصاد السوري في الفترات السابقة نلاحظ أنه حقق معدل نمو منذ ستينات القرن الماضي بحوالي 6% سنوياً والجدول التالي يوضح هذه المتوسطات بالاستفادة من معطيات و تحليل الفصل الثاني للبحث:

الشكل 37: معدل النمو السنوي للفترة 1960-2010 (نسب مئوية)

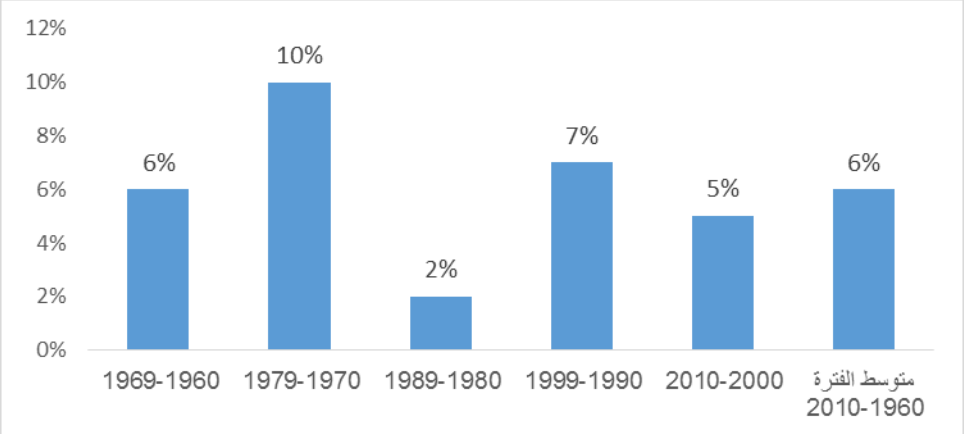

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (2، 4، 6، 8، و 10) في الملحق

وإذا نزعنا من معدل النمو المتوسط سنوياً البالغ 6% معدل نمو السكان في هذه السنوات المقارب لـ 3.1% بحسب إحصائيات السكان في سورية[111] يخرج لدينا معدل نمو صافي يقارب 2.9% وهو معدل نمو ضعيف قياساً بدولة نامية ولا يمكن تحقيق من خلاله تنمية حقيقة هذا إضافة إلى أضطرابه من عام لأخر واعتماده على مؤشرات ريعية غير مستدامة.

كما أن القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لم تحقق تطورات كبيرة من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي وحتى الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة لم تتكن تتناسب مع مسيرة الاقتصاد السوري فهي لم تزداد بشكل فعال في فترات الركود وتقل في أوقات الرواج بحيث تخفف الحكومة من وطئ الأوضاع الاقتصادية السيئة على الأفراد أثناء الدورات الاقتصادية السيئة بل كانت تعتمد على توفر موارد الدولة وحتى النفقات الحكومية من خلال الموازنات السنوية لم تراعي التطورات الاقتصادية بشكل جيد وفعال بل على العكس فقد شهدت تراجعاً من وزن الناتج المحلي الإجمالي في العقدين الأخيرين قياساً بالعقود السابقة و هذا بدوره أثر سلباً على التدخل الاقتصادي من قبل الدولة في الاقتصاد حيث تعتبر الموازنة خطة عمل الدولة وتدخلها الأساسي في الاقتصاد وخاصة في النظام الرأسمالي المعتمد على آليات السوق حيث تزداد أهمية السياسات المالية والنقدية في التدخل الحكومي وفي مايلي جدول يوضح حصة بعض القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي على مر العقود السابقة:

الجدول 16: نسب بعض القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1963-2014 (نسب مئوية)

	1979-1963	1989-1980	1999-1990	2010-2000	2014-2011	متوسط الفترة 2014-1963
الزراعة	21%	22%	29%	22%	21%	23%
الصناعة	18%	16%	15%	25%	14%	18%
الخدمات حكومية	12%	16%	10%	11%	17%	13%
الموازنة العامة	45%	44%	28%	31%	-	37%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (2، 4، 6، 8، و 10) في الملحق، وعلى الجداول (11، 12، 13، و 14) في النص

من الجدول السابق نستنتج أن الزراعة كانت تشكل ما يقارب 23% من الناتج المحلي الإجمالي رغم أن عدد العاملين فيها بالمتوسط خلال هذه الفترة يقارب 30% رغم تراجع نسبتهم بعد عام 2000 حيث شكلو ما يقارب 22% لكنهم كانو يشكلون ما يقارب 40% في السبعينات والثمانينات كما خضعت الزراعة لتقلبات المناخ والاضرابات الجوية في نموها حيث تتحسن في

[111] بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة

المواسم المطرية الجيدة وتتراجع لحد حدوث أزمة في سنوات الجفاف نتيجة أن أغلبها زراعات بعلية وعدم تحقيق مستويات كافية من الاستثمار لتحقيق قفزة نوعية بواقع الزراعة كما أن الصناعة لم تكن أفضل حالاً حيث تشكل الصناعات الاستخراجية أكثر من نصف القطاع الصناعي وهو بدوره يعتمد على تقلبات سعر السوق للنفط والمواد الخام المصدرة.

والموازنة بالمتوسط ورغم تراجعها في العقدين السابقين كما تحدثنا سابقاً فأنها تشكل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي وهي كنسبة عامة ليست جيدة كفاية حيث تصل في الدول المتقدمة والغربية لأكثر من 40% من الناتج المحلي لأهمية دور الدولة من خلال الإنفاق والضرائب في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

كما أن معدلات الاستهلاك كانت دائماً عالية في السنوات المدروسة ووصلت في بعض الأحيان لتقارب حجم الناتج المحلي الإجمالي كاملاً وكذلك فإن معدلات الاستثمار ضعيفة بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأسباب عديدة يمكننا القول أن تشجيع الدولة في بعض الحقب الزمنية على الاستهلاك و عدم إيجاد القنوات الواضحة للاستثمار وخوف المستثمرين على أموالهم كل ذلك جعل الاقتصاد السوري هشاً ولا يتمتع بالجاذبية الكبيرة للاستثمار الداخلي والخارجي بالشكل الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة.

كما وأنه عند تحليلنا عن معدل دخل الفرد يمكن القول إن الاقتصاد السوري خسر ما ليقل عن فترة 20 عاماً من التنمية حيث إن معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة لم يعد كما كان عام 1980 إلى عام 2000 تقريباً والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنوات الماضية:

الجدول 17: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة (بالليرات السورية)

السنة	1963	1970	1980	1990	2000	2005	2010
نصيب الفرد بسعر السوق	32434	28454	**51776**	42138	**55430**	63316	71279
نصيب الفرد بتكلفة عوامل الإنتاج	29056	25277	**59255**	41651	**53884**	64304	72421

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للسنوات المدرسة

وبذلك يمكن الافتراض أن الاقتصاد السوري راوح في المكان 20 عاماً ثم عاد لينطلق بخطى متثاقلة ومضطربة غلب فيها منطق تحقيق النمو الاقتصادي أو ما يمكن تسميته مظاهر النجاح الاقتصادي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية حيث نلاحظ تراجع مستوى مخرجات التعليم و كذلك مستويات ونوعية المرافق العامة وتوقف وتعطل عدد كبير من منشات القطاع العام الاقتصادي السوري الذي أصبح عبءً على الاقتصاد السورية بدل أن يكون الحامل

الأساسي لنهضته والمحرك الأساسي لتنميته.كما ازدادت معدلات البطالة والفقر كما تراجعت سورية في أغلب التصنيفات الدولية لمقاييس التنمية والعدالة الاجتماعية ومقاييس الشفافية العالمية. كما كان لانسحاب الدولة من عدد من مهامها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على صعيد إعادة توزيع الدعم وعدم قدرتها على تحقيقه بشكل فعال على أكبر شريحة اجتماعية ممكنة كان له الأثر الكبير على الاقتصاد السوري. كما أن تعدد نماذج وبدائل التنمية العربية (والتجربة السورية للتنمية جزء منها) واختلافها لم يشكل الخيار التاريخي المناسب ولم يفض الى تجاوز التخلف.[112] فتعدد الأنظمة وتوجهات الحكومية في قيادة دفة الاقتصاد من الاشتراكي العنيف ثم الانفتاح على الدول العربية ثم الانفتاح الاقتصادي وصولاً لاقتصاد الاجتماعي شكل نوع من الاضطراب الفكري والتطبيقي لأي نموذج تنموي حاولت الدولة السورية تطبيقه. **وحتى أن السياسات المتخذة في السنوات الأخيرة وخاصة مع الألفية الجديدة ركزت بأسلوب غير مباشر وأحياناً أخرى مباشر على تحجيم دور الدولة و و تقزيم مفهوم دورها الإنمائي المتمثل بتدخلاتها الاقتصادية للتقليل من أعباء التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق على الأفراد مما جعل هذا التحول الاقتصادي يأخذ منحى الليبرالية بأعنف صورها** الذي لا يطبق حتى في الأنظمة الرأسمالية الغربية وهو الذي أثر عظيم الأثر السلبي على حياة المواطنين ومكتسباتهم الاقتصادية والإجتماعية.

ونتيجة لكل ما سبق نستطيع الاستنتاج أن سياسات الدولة السورية في الحقب الماضية لم تكن سياسات إنمائية مقارنة مع الفرضيات النظرية التي حددناها لمفهوم الدولة التنموية في الفصل الأول وفي ما يلي تفصيل هذا الاستنتاج:

أولاً: على الصعيد الكمي

لم تستطع السياسات الحكومية وضع الاقتصاد السوري في مرحلة قريبة من التشغيل الكامل للاقتصاد السوري ومعدلات البطالة والهجرة من قبل الشباب نحو المدن الرئيسية أو خارج سورية مع عدد أخر من المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى التي تمت دراستها على عدم تحقيق هذا العامل بشكل جيد و مرضي كما أن هذه السياسات فشلت في تحقيق مسيرة تنموية متماسكة ومعدلات دائمة من النمو قائمة على مؤشرات إنتاجية وخدمية فعالة بل أن مؤشرات ومعدلات النمو التي حققتها سورية اتضح أنها كانت ناتجة عن مدخلات اقتصادية غلب عليها الظرفية وحسن الحظ من مساعدات خارجية و الاتكال على إيرادات النفط المتقلبة والتي أخذت طريق الانحسار والنفاذ.

[112]سليمان، عدنان. إخفاقات التنمية العربية. مجلة النهضة المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، يوليو 2010 ص 2.

ثانياً: على الصعيد النوعي

لم تستطع السياسات الاقتصادية السورية أن تحقق وبشكل فعال توسيع دائرة قطف ثمار النمو لأغلب الشرائح الاجتماعية على الرغم أنه هو الشعار الرئيسي التي رفعته الدولة وكان من الأسباب الرئيسية الذي أعطىالشرعية السياسية والاجتماعية لبقائها فبعد ما حققته سورية في هذا المجال في ستينات وسبعينات القرن الماضي، انحسر وتراجع في السنوات الأخير وخاصة في الألفية الجديدة فمعدلات الفقر أصبحت تتصدر إلى جانب مظاهر الثراء وأسماء الأغنياء والترف العناوين العريضة في وسائل الإعلام والصحف. كما أن التراجع النوعي للخدمات الحكومية المقدمة أصبح واضحا للعيان في أغلب المجالات وخاصة التعليم والصحة فبالوقت الذي ما زلنا نتغنى بمجانية التعليم والصحة دون النظر إلى هذه النوعية تطورت هذا السياسات في بعض الدول النامية إلى سياسات التحفيز المادي والتنموي من التعليم المدفوع و المساعدات التنموية المشروطة للعائلات لإرسالأبنائها للتعليم وغيرها وهذا ما طبقته في مشاريع واسعة الهند واندونيسيا. وحتى أن الحكومات لم تستطع أن تكمل مشروع الصندوق الوطني للتنمية الاجتماعية وهو أكثر مشروعات الدولة طموحاً على صعيد دعم الطبقات الاجتماعية الضعيفة لم تستمر هذه التجربة واكتفي بتقديم معونات مادية بضع مرات قبل أن يتوقف وتأتي الأزمة في سورية.

كما أن التشريعات السورية والبيئة القانونية التي اعتبرت على أنها الأرضية الطبيعية لأي بذرة تنموية كانت ليست خصبة وغير متجانسة بل على العكس شابها الكثير من اللغط والمشاكل والتعديلات والاستثناءات والتعقيدات وخاصة السياسات الاقتصادية التي حاولت نقل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق بقوانين وتشريعات الحقبة الاشتراكية أدى إلى حدوث فوضى تشريعية وتعديلات على تعديلات القوانين والمراسيم دون رسم بيئة تشريعية وقانونية تنظيمية يكون لدولة فيه دوراً إنمائيا واضحاً. وبذلك للأسف فأن بعض القوانين والتسهيلات أدت إلى نمو البيروقراطية والفساد الإداري والاقتصادي والمكتسبات الغير شرعية.

المبحث الرابع: مقترحات وآليات عمل مستقبلية لتدخل الدولة التنموية

من الدراسة والتحليل الذي تعرضنا له في توصيف وتحديد ماهية الدولة التنموية وأن السياسات السورية ودور الدولة في الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية لم يكن بالحجم والنوعية المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في سورية ولا سيما مع أوضاع الأزمة العنيفة التي تضرب المجتمع السوري وبذلك يمكننا استخلاص النتائج التالية:

أولاً: لاحظنا تبايناً تاريخياً وفكرياً مختلفاً بين أقطاب الفكر الاقتصادي ينبع هذا الاختلاف إضافة للاختلاف الثقافي والفكري إلى إختلاف التجارب والنواحي الاقتصادية للمفكرين والأنظمة الاقتصادية القائمة في هذه الدول فقد رأينا أن أكثر الأنظمة ليبرالية تبنت هذه الفكرة و أرادت تطبيقها لأنها تنعكس إيجاباً على اقتصادها الوطني وهذا ما بدأته بريطانيا في القرن التاسع عشر وأكملته الولايات المتحدة في القرن العشرين حيث أن إنفتاح الأسواق والحرية الرأسمالية تصب في مصلحة هذه الدول والأنظمة الاقتصادية وعندما تنتفي المصلحة الاقتصادية أو تعارضها تظهر الدولة بقوة وتتدخل معارضة المفهوم النظري للحرية الاقتصادية والليبرالية الرأسمالية لتحقيق المصلحة الاقتصادية للاقتصاد الوطني وهذا ما توضح جلياً في الأزمات الاقتصادية التي ضربت النظام الرأسمالي بشكل متكرر فبعد أزمة الكساد الكبير ظهرت الكنزية لتخلق تزاوجاً بين دور الدولة والحرية الاقتصادية حيناً من الدهر ثم لتعاود الأفكار الليبرالية القوية لتعود على الساحة بقوة في الثمانينات على أنها كانت الخيار الأفضل لتلك الفترة لتأتي أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية عام 2008 لتظهر إشكاليات هذه السياسات الاقتصادية والمالية المنفلتة من أي ضوابط ليعود الاعتبار إلى تدخل الدولة.

ثانياً: إن مفهوم تدخل الدولة أو عدمها في الفكر الرأسمالي هو أمر تخلقه مصلحة الاقتصادات الرأسمالية ومقتضيات المرحلة التاريخية و حيث لا تغلب على النظام الرأسمالي الجمود الفكري والتطبيقي بل يملك المرونة التي تساعده على البقاء على عكس النظام الاشتراكي الشيوعي الذي طبق في الاتحاد السوفيتي وغيره الذي انهار بشكل مأساوي في النهاية هذا الأمر الذي يمكن رده أن النظام الرأسمالي هو وليد التجربة وليس وليد النظرية فإن التحول من سياسات اليمين إلى اليسار ليس بالأمر المحرم بل إن الأنظمة الرأسمالية في العالم تملك مراتب متعددة من التدخل والتحرر الاقتصادي تنبع كل منها من فلسفة وثقافة هذه الدولة وحاجتها الاقتصادية و بذلك يمكن الاستنتاج أن دور الدولة في أي عملية اقتصادية يقاس بالفائدة التي سيولدها هذا التدخل مع وضوح و يقينية أن دور الدولة جزء لا يتجزأ من أي عملية اقتصادية في أي بلد وضرورة ملحة حيث أنه في بعض الأقوال إن عدم تدخل الدولة بالاقتصاد الوطني هو بحد ذاته تدخل لفئات

اقتصادية معينة تكون مستفيدة من هذا التدخل تكون هي المسيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي في هذا البلد.

ثالثاً: إن التدخل الاقتصادي من قبل الدولة هو ضرورة حتمية لا يقوم الاقتصاد الوطني إلى من خلالها ولذلك يجب أن يكون هذا التدخل سواء كان كبيراً أو محدوداً يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني والفئة الأوسع من المجتمع وليس فئة ضيقة محددة ولا يجب أن تحد أي نظرية أو مدرسة اقتصادية لهذه التدخلات النافعة للاقتصاد الوطني ولو عارضت النظرية الاقتصادية القائمة في بلد أو مجتمع ما لأن النظرية الاقتصادية هي التي يجب أن تكون في خدمة الاقتصاد الوطني وليس الاقتصاد الوطني في خدمة النظرية الاقتصادية بحيث أن تكون قالباً جامداً يجب أخذه بحذافيره وتغير مدخلات وتعاملات الاقتصاد الوطني خدمة للنظرية الاقتصادية.

رابعاً: إن دور الدولة في الاقتصاد السوري خلال الفترات التاريخية الممتدة منذ الاستقلال السوري كان دوراً واضحاً في مناحي الحياة الاقتصادية السورية وفي مفاصل العمليات الاقتصادية والنواحي الإجتماعية، إن هذا الدور الذي بدأ منذ منتصف الستينات وما بعدها يزداد ويتطور ويمتد إلى معظم النواحي الاقتصادية إنتاجية منها أو تجارية وخدمية مع تبني مفهوم الاقتصاد الاشتراكي مدفوعاً بعمليات تأميم ومن ثم استثمارات كبيرة في السبعينات أمن تمويلها الاكتشافات النفطية السورية والمساعدات العربية جعل تدخل الدولة واستثمارها أمر إيجابياً وممتازاً ولا سيما مع هذه الوفرة المالية الكبيرة لدى الحكومة في تلك الفترة والتي امتدت الى حتى أوخر السبعينات والتي حقق فيها الاقتصاد السوري مستويات من التنمية الاقتصادية الجيدة.

خامساً: إن أزمة الواقع الاقتصادي التي عانت منه سورية في الثمانينات وإشكاليات النظام الاقتصادي المركزي الذي ساد في تلك الفترة فتح الباب أمام السياسات التحررية و القطاع الخاص ليكون البديل التنموي المحتمل للاقتصاد السوري في الفترات اللاحقة.

سادساً: إن تجربة النظام الاقتصادي التحرري تحت شعار اقتصاد السوق الإجتماعي شكل مع ممارساته تصريحاً واضحاً من قبل الحكومة للانسحاب من كثير من واجباتها الاقتصادية و ترك مضمار التنمية الاقتصادية في يد القطاع الخاص الذي وللأسف بمراقبة الحكومة اتجه نحو استغلال ميراث التراكم الاقتصادي للقطاع العام والبنية التحتية وغيرها لتحقيق أرباح كبيرة ذهبت لفئة اقتصادية محددة ومستغلة لهذا الانسحاب الحكومي من رعاية واقع التنمية الاقتصادية.

سابعاً: إن دور الدولة في سورية خلال فترة الأزمة لم يكن بحجم الواقع الاقتصادي والإجتماعي التي تمر فيه سورية بل وكانت السياسات الاقتصادية في تلك الفترة ضعيفة وقاصرة عن تلبية الحاجات الاقتصادية لكثير من المرافق الاقتصادية الضرورية للمواطنين. لا بل إن بعض السياسات عمقت الأزمة وزادت من أثرها وخاصة عند انسحاب الدولة من بعض القطاعات التي

كانت تؤثر فيها بشكل إنتاجي أو توزيعي أو تنظيمي وهو الأمر الذي فتح الباب أمام كثير من المستغلين وتجار الأزمات والمنتفعين الذين انتهزو هذا التقصير والانسحاب الحكومي ليملؤه بأسوأ أنواع النشاطات الاقتصادية متمثلة باقتصاديات العنف والحرب.

إن هذه النتائج والملاحظات التي خلص إليها البحث ولدت العديد من المقترحات والخطوات المنهجية التي من الممكن أن تساعد الاقتصاد السوري في التقدم والتطور وذلك من خلال إصلاح و تطوير عدد من السياسات الاقتصادية السورية المالية منها والنقدية أو حتى السياسات الإنتاجية للقطاع العام.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية

لقد تبين في هذا البحث واقع ومنهجية الدولة التنموية ومن أهم البنود لتحقيق هذه الصفة هو تحقيق مستويات نمو طويلة ومستدامة وأن لا تكون هذه التراكمات التنموية ناتجة عن استهلاك ثروة وطنية في حقبة أو جيل واحد بل لابد من استدامتها واستقرارها. وهذا للأسف لم تسطيع تحقيقه الحكومات السورية المتعاقبة خلال السنوات الماضية ولذلك لا بد من إعادة الإنطلاق من هذا الأساس لتحقيق مفهوم تنمية حقيقي في سورية عبر تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة بحيث لا يقل معدل النمو السنوي عن 6%. والأهم من ذلك أن تكون مصادر هذا النمو مصادر في أغلبها داخلية أو مصادر خارجية مستقرة أي لا تعتمد على ظرفية معينة يؤدي غيابها إلى تعثر اقتصادي كما حدث مع سورية في السبعينات وما بعدها حيث اعتمد النمو في الاقتصاد السوري على مساعدات ومنح اقتصادية ذات طابع سياسي أكثر منها اقتصادي. ولذلك فإن غيابها أثر على الدعائم الأساسية للاقتصاد السوري. فلو أن الاقتصاد السوري اعتمد على استثمارات أجنبية خارجية جاءت للاستثمار في سورية نتيجة محفزات استثمارية سورية داخلية مستقرة وتنافسية لكان أكثر استقراراً واستمراراً لكن هذه المنح والمساعدات أتت لظرف سياسي كان على الممسكين بالسياسات الاقتصادية السورية معرفة عدم استمرارها واستغلالها في استثمارات نوعية تعود بالفائدة على الاقتصاد السوري. ولذلك فإن أي مشروع تنموي سوري قادم لابد أن يقوم على الأخذ بالعوامل الداخلية لتحقيق النمو أو بالعوامل الخارجية المستقرة القائمة على ركائز اقتصادية سورية مستدامة وواضحة. وعدم جعل الاقتصاد السوري مطية لأي مكاسب سياسية أو إجتماعية قد تحققها الحكومة في ظرف زماني ومكاني محدد كما حدث في تجربة الاتفاقيات التجارية مع تركيا حيث قامت الحكومة لتحقيق مكاسب سياسية ولوجستية برهن كثير من الوقائع الاقتصادية السورية لصالح هذه المكاسب الذي خلف كثير من الصعوبات والخسائر على قطاعات مثل الصناعة والتجارة وغيرها. ولذلك لا بد من الاستفادة من هذه التجارب والاتفاقيات التي أثرت سلباً على الاقتصاد السوري، ولذلك لا بد من صياغة سياسات جديدة تحافظ على الحد الأدنى المطلوب من المصالح الاقتصادية السورية. كما من الواجب على الحكومة أن تأخذ سياسات الحد من تفاوت

الدخول في المجتمع بعين الاعتبار وذلك حتى لا تذهب المكاسب التنموية لصالح فئات معينة على حساب فئات أخرى ومن الأفضل اتباع سياسات اقتصادية ومالية لتخفيف هذا التحيز الاقتصادي للفئات الاقتصادية الأكثر قوة وهذا ما حدث مع معدلات النمو الاقتصادية التي أصابت سورية مع بداية الألفية الجديدة وبشكل أوضح منذ تطبيق سياسات اقتصاد السوق الإجتماعي حيث حصد معدلات النمو الاقتصادي الأغنياء وأصحاب الأرباح وكانت حصة ذوي الدخل المحدود هي الأصغر كما توضح في الصفحات السابقة لهذا البحث.

كما أنه من الضروري تركيز السياسيات الاقتصادية السورية في مجال أو مجالين رئيسيين على صعيد القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الزراعة، وتحقيق معدلات نمو عالية وفوائض اقتصادية معتبرة تساهم في التصدير، والتشبيك مع قطاعات أخرى كالصناعة، ولا سيما أن سورية تمتلك ميزات نسبية جيدة في القطاع الزراعي من اتساع الأراضي القابلة للزراعة وتنوع المناخات والمزروعات، كما أنه يحقق نوع من الأمن القومي والغذائي الداخلي لسورية، كما يُشغل ما يقارب 25% من اليد العاملة في سورية. ولذلك فإن الاهتمام به وجعله القاعدة الأساسية لأي مشروع تنموي هو ضرورة أساسية ولا سيما أمام الإهمالات الكبيرة التي تعرض لها هذا القطاع الاقتصادي في سورية في فترات مختلفة حيث كانت البوصلة السورية لتحقيق النمو الاقتصادي تائهة فتارة تصبح الصناعة قاطرة النمو الاقتصادي وتارة السياحة وتارة التجارة الداخلية ومرة أخرى قطاع البنوك والنقل وبذلك يصبح قطار التنمية في سورية يجره عدد كبير من قاطرات النمو ولكن للأسف في طرق مختلفة وتتزاحم على موارد محدودة. وهذا الأمر الذي كان يؤدي إلى هدر وتبديد الاستثمارت في القطاعات الاقتصادية ولم تستطع الحكومة معالجتها في ذلك الوقت.

ويضاف إلى ما سبق التركيز لا بد من الاستفادة من بعض الدروس التاريخية للاقتصاد السوري فبرغم من تحليلنا وانتقادنا للاعتماد المكثف على المساعدات والاستثمارات الخارجية (التي كان لها دور إيجابي في تطوير البنية التحتية ومدخل أساسي لعملية النمو)، ولكن من الإنصاف القول أن الاقتصاد السوري شهد معدلات النمو والراحة الاقتصادية عندما كانت علاقات سورية بمحيطها العربي والإقليمي في وضع جيد ومثالي وهذا يجعلنا ندرك أهمية استقرار العلاقات السياسية والاجتماعية السوري مع محيطها الجغرافي وجعله أولوية اقتصادية واستراتيجية حيث كما يعتبر الكثير من علماء وباحثي الفكر السياسي والجيو استراتيجي أنه تذهب المصالح الإفرادية والزمنية وتبقى الجغرافية لذلك لا بد من إيجاد صيغ قومية وإقليمية لدور سوري بارز ومستقر في المنطقة ولقد أستطاعت سورية في كثير من الأوقات تحقيق هذه المعادلة وما سنوات السبعينات والتسعينات إلا أمثلة واضحة عن قدرة سورية على النجاح في هذا المضمار والتي هي نفسها سنوات النجاح الاقتصادي السوري. وفتح قنوات اقتصادية جديدة مع دول البريكس وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

كما أنه من المهم الاستفادة من المغتربين السوريين حيث لا حظنا من خلال دراسة تاريخ الاقتصاد السوري الدور البارز لتحويلات المغتربين في الاقتصاد السوري، ولذلك لا بد من التعامل مع هذه التحويلات وأصحابها كثروة وطنية غير مستثمرة ولا بد من الاستفادة منها بطريقة فعالة تدخل في تحقيق نمو اقتصادي وحتى إجتماعي وذلك من خلال توجيهها نحو صيغ استثمارية تساهم بحركة الاقتصاد السوري وليس فقط تحويلات للاستهلاك نحو سلع غير محلية مستوردة كما كان يحصل في السابق، لذلك لا بد من الاستفادة من هذه الثروة المهدورة سواء على صعيد التحويلات أوحتى على صعيد الأشخاص والكفاءات التي للأسف خسرت سورية منهم الكثير وخاصة في الأزمة التي تضرب سورية منذ عام 2011 ولذلك لابد أن يكون لهؤلاء المغتربين دوراً اقتصادياً و إجتماعياً وسياسياً في إعادة إعمار سورية و تأسيس إنطلاقتها الاقتصادية.

وتشكل فرصة إعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد الأزمة سياقاً تاريخياً هام حيث يمكن لسياسات اقتصادية تنموية عقلانية أن تعيد صياغة الاقتصاد السوري إنتاجياً وتشرف على دور فعال للدولة اقتصادياً بما يعزز قدرتها الإنمائية في التوجيه والتخطيط لعملية إعادة الإعمار والتنمية.

المطلب الثاني: القطاع العام

أثبت الواقع العملي أن القطاع العام وفي كل العالم يستجيب بشكل أفضل وبكفاءة وشمولية أكبر للاستثمارات المتصلة بالبنية التحتية، والاستثمارات التي لا يقدر أو لا يرغب بها القطاع الخاص ''إما بسبب ضخامة الموارد المالية التي تتطلبها أو بسبب ضعف ربحيتها''، وللاستثمارات المتجهة لإنتاج السلع والخدمات التي لا تقبل التجزئة، وللصناعات الرائدة التي يرتبط بتطورها وتقدمها تطور وتقدم مجموعة من الصناعات الفرعية والجزئية، سواء كان ذلك في إطار القطاع العام أو الخاص.

وبصورة عامة كل ما له علاقة بالأمن الوطني والمرافق العامة والتعليم والتدريب والتأهيل والصحة وبناء الإنسان، التي بدورها تساعد على توفير الشروط الضرورية والمحفزة لقيام القطاع الخاص بأنشطته المختلفة. كما أن القطاع العام بمراكزه البحثية هو الأقدر على رعاية الأبحاث وتطوير المكتشفات ونقل التكنولوجيا وتوطينها، ناهيك عن أنه يمثّل القدوة والإطار الذي يحتذى بهما على صعيد المكتسبات الاجتماعية والتحرر الوطني والاقتصادي.

وإذا عدنا للنشأة التاريخية للقطاع العام لوجدنا أنه لم يقم دائماً أو فقط لأسباب إيديولوجية أو استجابة لخيارات سياسية، بل قام في أحيان كثيرة لأسباب وضرورات اقتصادية بحته. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وعندما أصبحت التنمية الاقتصادية الهدف الأعلى الذي تسعى لتحقيقه جميع الحكومات على اختلاف اتجاهاتها العقائدية، ونظراً للضعف التكويني للقطاع الخاص خصوصاً في البلدان النامية، أجمع غالبية اقتصاديي تلك المرحلة ''الاشتراكيون والليبراليون على السواء''، على ضرورة قيام الدولة والقطاع العام بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية وفي كل موقع وقطاع يشكل ضرورة أو نقطة ارتكاز لعملية النمو، وهكذا تضافرت الجهود واتحدت الاتجاهات الفكرية للانطلاق في استثمارات شاملة شكّل فيها القطاع العام النواة الصلبة، وأخذ فيها على عاتقه تحقيق مهام تنموية واجتماعية واقتصادية. وقد رأينا في ضوء ذلك كيف أن بلدان رأسمالية وريعية كالسعودية، وبلدان أوروبية رأسمالية متطورة، بالإضافة إلى بلدان العالم الثالث أخذت جميعها بهذا الاتجاه بضرورة إقامة قطاع عام فاعل ومتطور.[113]

[113]نجمة، الياس. المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري محاضرة ألقيت في جمعية العلوم الاقتصادية 1-3-2005 ص 6

أولاً: إصلاح القطاع العام

إن إصلاح القطاع العام، أياً كانت الجهة التي ستتولى إصلاحه، مع التأكيد على أن تتحمل إدارته المباشرة المسؤولية عن الإصلاح وأن يقتصر دور مجلس الإصلاح على رسم الخطوط العريضة ومناقشة تقارير النتائج المتحققة يكون (الإصلاح) في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير على مستوى السياسات التي يقررها مجلس الإصلاح أو الحكومة مجتمعة أو على مستوى الإجراءات التنفيذية التي تقع على عاتق الإدارات مباشرة ويكون ذلك من حيث المبدأ كما يلي:[114]

1. إعادة الاعتبار والثقة بالقطاع العام بالتراجع عن إعلان وقف توسيع القطاع العام أفقياً عندما يكون التوسع ضرورة اقتصادية لتحسين أداء الاقتصاد الوطني.
2. اختيار المسئولين عن إدارته على أساس الكفاءة والنزاهة دون أي اعتبار آخر وإدارته بعقلية رجل الأعمال وليس بعقلية رجل السلطة.
3. دراسة أوضاع مؤسساته من دون تردد بإجراء تحليل اقتصادي لكل من شركاته لتقرير العلاج الممكن لكل شركة حسب حالتها: إعادة هيكلة تجهيزها بتقنيات حديثة،التصفية بأسلوب الموت الرحيم أو حتى الخصخصة عندما تكون في مصلحة النمو الاقتصادي.
4. والخصخصة يمكن أن تكون إما بإعادة المنشأة إلى مالكها السابق إذا رغب بذلك مثلما يلغى الاستملاك عندما لاتتحقق المنفعة العامة منه. بالطبع يجب حساب قيم الإضافات التي ألحقت بالمنشأة ودفع أثمانها للدولة. من شأن ذلك برأينا أن يدعم الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال ويسهل بناء شراكة حقيقة بينهما.
5. معالجة أوضاع العاملين في المؤسسات التي تتقرر تصفيتها أو خصخصتها بما يراعي مصالحهم المشروعة سواء بنقلهم إلى مجالات عمل أخرى أومنحهم تعويض بطالة ريثما يتم استيعابهم في مشروعات بديلة، وفي كل الحالات لا يجوزالتمسك بمبدأ عدم تخفيض العمالة الفائضة في المشروعات بل يجب إيجاد الوسائل لمعالجة أوضاعها.
6. تحرير الشركات التي يتقرر استمرارها من الأعباء الاجتماعية ونقل هذه الأعباء على عاتق الخزينة من أجل تمكين المشروعات من المنافسة المشروعة في السوق الداخلية والتصدير إلى الخارج.

[114]حبيب، مطانيوس. رذاذ نقاط على الحروف. جريدة الثورة اقتصاديات. الأحد 2007/6/3.

7. إعادة هيكلة وزارة الصناعة وتحويلها، من جهاز سلطة التحكم بقرارات المؤسسات الإنتاجية، إلى هيئة فنية للتنمية الصناعية تقدم التوصيات للحكومة لتبني سياسات تحفز القطاعين العام والخاص على الاستثمار في الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة الأعلى وذات الترابطات الأمامية والخلفية الأوسع. إننا أحوج ما نكون إلى سياسة تصنيع كاملة وليس إلى بناء مشروعات صناعية منعزلة تزيد من التبعية للعالم الخارجي.

ثانياً: التنظيم الإداري والتشريعي للقطاع العام

من الممكن إصلاح شركات القطاع العام، وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو الاعتماد على مبدأ الإدارة التجارية ثم التحويل إلى شركات مساهمة،ويمكن القيام بذلك من خلال [115].

1) إعادة الهيكلة: تهدف هذه العملية إلى إجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وهنا نقترح ثلاثة طرق لإعادة الهيكلة هي:
- إعادة الهيكلة التنظيمية: أي إعادة تنظيم الشركة وتفكيكها إلى وحدات صغيرة، وعادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة.
- إعادة الهيكلة المالية: وتعني في الأساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة.
- إعادة هيكلة أنشطة الشركة: أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.

2) الإدارة على أسس تجارية والتحول إلى شركات مساهمة: تهدف هذه الطريقة إلى إدخال وتطبيق مبادئ وأهداف تجارية في إدارة أعمال الشركات العامة، ويمكن أن يشمل هذا الإجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، بالإضافة إلى إقامة هذه المشاريع المملوكة من قبل الدولة على قاعدة تحقيق الجدوى الاقتصادية أولاً، ومن ثم الجدوى الاجتماعية ثانياً وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر لقوانين السوق، مما يسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة وإعطائها استقلالية اقتصادية قانونية على أن تتمثل الدولة في مجلس إدارة وتقوم بتعيين أعضائه.[116]

3) كما من أهم الأمور التي يجب القيام بها رغم الإشارة إليها سابقا هي التوقف عن أخذ أو اعتبار فائض السيولة لدى شركات ومؤسسات القطاع العام كموارد عامة وإبقائها تحت تصرف هذا القطاع لتغطية حاجاته في مجال تحديث وتبديل الآلات، الأمر الذي يؤدي إلى دعمه وتطوير فوائضه الأمر الذي سيجعل القطاع العام أمام وضعها الاقتصادي ربحاً وخسارة وسن القوانين الملائمة لهذه العمليات الاقتصادية كما يجب إعطاء العام وشركاته ذات

[115] محمود، يوسف. دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي (سورية) ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول قضايا اقتصادية راهنة" في الفترة 2005/11/22 - 2006/6/30.
[116] خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، العدد(18) ، المعهد العربي للتخطيط، ص12

الطابع الاقتصادي مساحة كبيرة من الحرية ليكون قادرا على المنافسة كما يجب أن يتم اختيار مدراؤه وموظفيه من ذوي الكفاءة وليس على اعتبارات حزبية أو غيرها تجعله عرضة للبطالة المقنعة والإدارة الفاشلة. كما من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومة بتبسيط الإجراءات الحكومية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على موافقة لإقامة مشروعه من خلال تفعيل دو النافذة الواحد المتبعة أو الجهات المسئولة عن الاستثمار وتطويرها بشكل فعال يعزز أهمية الاستثمار.[117]

4) إعادة تقييم دور وقدرات القطاع العام الإنتاجي بما يكفل تحفيز طاقاته الإنتاجية الاستراتيجية الهامة في خدمة إعادة البناء والتنمية, وتجاوز مؤسساته الغير استراتيجية وترك القطاع الخاص يسهم بفعالية في قطاعات إنتاجية و خدمية أساسية.

[117] حيد، ختام. تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية (دراسة مقارنة) مشروع بحث أعد لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية جامعة دمشق عام 2009 ص 115

المطلب الثالث: السياسات المالية والنقدية

أولاً: على صعيد سياسات الإنفاق العام

1) زيادة الاعتمادات المخصصة للتربية والتعليم – أي الاستثمار في العنصر البشري– من (16–17%) معتمدة حالياً إلى (20–22%) من الموازنة العامة للدولة .

2) زيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع الزراعة لأن تنمية القطاع الزراعي يشكل حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية وسياسات النمو المتوازن، وهو يشغّل في مجمل نشاطاته حوالي نصف الأيدي العاملة في القطر و يساهم بنسبة (25 – 30 %) من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأحوال الجوّية والمواسم، كما يوفر من خلال إنتاجه:

- الغذاء لجميع فئات المجتمع العاملة بالزراعة وغير العاملة بالزراعة.
- المواد الأولية ذات المنشأ النباتي والحيواني اللازمة للصناعة المحلية.
- فوائض بالقطع الأجنبي من خلال صادراته.

كما يتيح في حال تطوره زيادة القوة الشرائية لدى العاملين فيه مما يساعد على امتصاص واستهلاك منتجات وخدمات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن زيادة الاعتمادات المخصصة للزراعة أمر هام جداً لأن مستوى الدخل في هذا القطاع لازال أدنى بكثير من مستوى الدخل في القطاعات الأخرى، وعدم تطوره يخلق حالة ثنائية بالتنمية تشد عملية النمو نحو الأسفل بدلاً من دفعها نحو الأعلى، ولا يخفي على أحد أن أهم شروط تنمية هذا القطاع هي في السيطرة على استقرار العملية الزراعية واستمرارها، حتى لا يخضع الفلاح لتقلبات السوق بالإضافة لتقلبات المناخ والطقس، خصوصاً أننا بهذا الصدد أمام مرحلة جديدة تتطلب إجراءات جذرية للانتقال من التوسع الأفقي إلى التوسع الشاقولي في الزراعة أي زيادة المردود والإنتاجية، وتخفيض التكاليف من خلال استخدام أساليب العلم الحديثة والأبحاث وتطبيقاتها العملية، بالإضافة لتوفير عوامل الحماية والأمان للفلاح حتى نوفر عوامل الاستقرار والاستمرار في العملية الزراعية.

3) تخصيص أقصى ما يمكن من الاعتمادات المالية لقطاع البنية التحتية والخدمات والاتصالات والنقل ومياه الشرب والكهرباء، والبحث عن كافة صيغ التمويل لهذه القطاعات لأن تطوير بيئة الاستثمار لا تتم عبر الإعفاءات الضريبية بل عبر توفر الخدمات والبنية التحتية التي بدونها تصبح كلف الاستثمار غير اقتصادية وغير ذات جدوى. مع الأخذ بعين الاعتبار العمل على إقلال الفروق في هذا الميادين بين المحافظات للتخفيف من الثنائية التنموية والمجتمعية الناجمة عن وجود محافظات " نسبياً " متطورة بخدماتها ومحافظات تعاني معاناة شديدة.

ثانياً: على صعيد الإيرادات[118]

1) الإيرادات الضريبية

إن أهم مشكلة ومنذ زمن طويل في كافة موازناتنا هي مشكلة الموارد المالية وأهمها الإيرادات الضريبية. فهذه الأخيرة لا زالت ضعيفة وضعيفة جداً رغم الزيادات المعلنة أو المتحققة، حيث لا زالت الإيرادات الضريبية غير قادرة على تغطية الإنفاقالجاري رغم ضآلته لدينا قياساً على الدول الأخرى. مما يضطرنا للجوء إلى التمويل التضخمي والاقتراض، الذي يزيد من تفاقم المشكلة ناهيكم عن آثار هذا التمويل على توزيع الدخل القومي ومستوى الأسعار، لذا يمكناقترح:

1. القيام بإعادة النظر ببنية النظام الضريبي لدينا ليصبح أكثر فعالية من حيث المردود وأكثر عدالة، والتقدم باتجاه اعتماد نظام ضريبي عصري وحديث و ذلك من خلال:

– اعتماد الأجر أو الدخل الحقيقي والقيم الحقيقية في تحديد كافة المطارح الخاضعة للضريبة، والانتهاء من كافة الأساليب القائمة على التقدير الافتراضي للأرباح أو الدخول، والتخمين الوهمي في تحديد القيم خصوصاً العقارية.

– إحداث ضريبة عامة على الإيراد[1] "الدخل" تسمى ضريبة الإيراد العام، تحل محل الضرائب النوعية على الدخل والمعمول بها حالياً، مثل: " الضريبة على الرواتب و الأجور– ضريبة الدخل المقطوع– ضريبة الأرباح الحقيقية"لأنه لا يمكن تطبيق تصاعدية حقيقية بغياب هذه الضريبة، ولا يمكن الوصول إلى عدالة ضريبية بدون هذه الضريبة التي أخذت بها معظم دول العالم منذ الخمسينات من القرن الماضي كما أخذت بها "تركيا والأردن ومصر والجزائر..الخ".

2. إعادة النظر بضريبة الدخل المقطوع التي أوجدت في الأساس لتطبق على صغار المكلفين الذين لا يستطيعون أو لا تسمح لهم إمكاناتهم المالية بمسك دفاتر محاسبية نظامية، في حين امتدت في السنوات الأخيرة لتشمل الكثير من الأنشطة والمهن الحرّة والحرف والمحلات التجارية المتوسطة... الخ، وهؤلاء جميعهم بدون استثناء قادرين على مسك دفاتر نظامية، علماً إن ما يدفعه هؤلاء المكلفين لا يساوي أكثر من (1–5%) من دخولهم الحقيقية بسبب تكليفهم عبر ضريبة الدخل المقطوع، التي باتت تشكل الطريق الملكي للتهرب الضريبي القانوني.

لذا من المهم اقتصار هذه الضريبة على صغار المكلفين الذين أحدثت أساساً من أجلهم، وإخضاع باقي الفئات المذكورة أعلاه لضريبة الدخل الحقيقية.

[118] نجمة، الياس. دراسة تحليلية للموازنة العامة للدولة لعام 2011 بحث غير منشور 2011/12/24

3. اعتماد ضريبة القيمة المضافة " التي تأجل تطبيقها عام بعد عام " بدلاً من عشرات الرسوم التي تكلّف الاستهلاك، وذلك قياساً لما يجري في الدول المتقدمة ضريبياً.
4. نقترح إعادة النظر بمعدلات الضريبة التي تكلف أرباح المصارف وشركات التأمين والصرافة والوساطة، بحيث تصل إلى (40%) من الأرباح سنوياً خصوصاً أن هذه المؤسسات المالية حصلت على رخص مزاولة أعمالها مجاناً، وذلك في سوق عطش، أتاح لها تحقيق أرباح فلكية مقارنةً برؤوس أموالها
5. إعادة النظر جملة وتفصيلاً بكافة الضرائب والرسوم التي تكلف القطاع العقاري والبيوع العقارية " أراضي، دور سكن، محلات تجارية...الخ "، باتجاه تطبيق القيم الحقيقية وتطبيق معدلات ضريبية عادلة ومدروسة اقتصادياً ومجزية مالياً، وإعادة النظر بشكل خاص بالقانون (41) لعام 2005 الذي ساهم برأي الكثيرين في تحريض وتشجيع المضاربات العقارية، ووضع رسوم مناسبة كما هو الأمر في: " الأردن – فرنسا –مصر...الخ ". على البيوع العقارية التي تنتقل من يد إلى يد خلال فترات قصيرة، بالإضافة للرسوم الثابتة على البيوع مهما كانت مدة الحيازة، وذلك للحصول على موارد مالية للخزينة وتحجيم وأضعاف المضاربات العقارية لإبعاد أصحاب الأموال والمستثمرين عن هذه الأنشطة، والاتجاه بأموالهم نحو استثمارات حقيقية، خدمية وإنتاجية، مفيدة للاقتصاد الوطني.
6. معالجة موضوع الجمارك معالجة جذرية حتى لو تطلب الأمر الاستعانة بخبرات أجنبية، لمعالجة الوضع على صعيد الإدارة الجمركية وعلى صعيد المردود المالي للجمارك بحاجة لإصلاح كبير. حيث أن مستوردات القطر هي مماثلة لقيمة المستوردات في لبنان، في حين أن الرسوم الجمركية المتحصلة لديهم تفوق وبكثير ما هو قائم لدينا، وهذا الأمر منذ سنوات طويلة.
7. التهرب الضريبي، هو بالتعريف سرقة للمجتمع وهو بخطورته يفوق جريمة السرقة العادية الشخصية، كونه يطول حقوق المجتمع وهذا ما دفع المجتمعات المتقدمة لمحاربته وإنزال أشد العقوبات بمرتكبيه، وهو يتم إما بشكل مخالف للقانون، وإما بشكل قانوني عبر الاستفادة من ثغرات بعض التشريعات الضريبية وبصورة خاصة لدينا عبر ضريبة الدخل المقطوع، التي تعتمد التقدير شبه الجزافي في تحديد دخل المكلف الخاضع للضريبة، وغالباً ما يأتي هذا التقدير أقل بكثير من الواقع، وخصوصاً لدى أصحاب المهن التجارية والصناعية وأصحاب المهن الحرّة، وقد استفحل التهرب الضريبي لدينا كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب تزايد الدخول والثروات، حيث يقدره البعض من رسميين وغير رسميين بمئات المليارات، إضافة لاستغلال أوضاع الأزمة التي تمر بها البلاد ويمكننا اقتراح ما يلي:

– الصرامة والدقة في تطبيق النصوص التشريعية الضريبية وتفعيل النص الجزائي الذي يعاقب المتهربين من الضرائب.

- تفعيل جهاز الاستعلام الضريبي وتطويره ليصبح مصدراً هاماً من مصادر المعلومات والذي مع الأسف رغم أحداثه منذ عدة سنوات إلا أنه لا يزال يحبو في خطواته الأولى.
- منع جميع العاملين في وزارة المالية – منعاً باتاً – من العمل كمحاسبين لدى المكلفين وذلك تحت طائلة العقوبات والمساءلة كما يجري في جميع بلدان العالم.

2) **الإيرادات غير الضريبية**

1. العمل على تطوير موارد القطاع العام الذاتية وزيادة فوائضه الاقتصادية وذلك من خلال دعم وارداته وتأهيلها وتذليل العقبات المالية التي يواجهها.
2. التوقف عن أخذ أو اعتبار فائض السيولة لدى شركات ومؤسسات القطاع العام كموارد عامة وإبقائها تحت تصرف هذا القطاع لتغطية حاجاته في مجال تحديث وتبديل الآلات، الأمر الذي يؤدي إلى دعمه وتطوير فوائضه.
3. إبقاء ما يحوّل حالياً من قبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاش من مبالغ إلى الموازنة العامة للدولة لدى هذه المؤسسات لأن هذه المبالغ ليست إيراداً للدولة. بل اقتطاعات لها استخداماتها المحددة بالقانون ويجب تشغيلها في مؤسسات إنتاجية لتنميتها، وللحفاظ على حقوق العاملين والموظفين المتقاعدين.
4. إعادة النظر وبشكل مستمر بإيرادات الوحدات الإدارية المحلية، بما يحقق زيادتها بشكل مطرد يتناسب مع الزيادات العامة للأسعار والأجور وبما يوفر لها الوسائل المالية اللازمة للقيام بما أنيط بها من مهام.

ثالثاً: على صعيد الموازنة العامة للدولة ونفقاتها

1. معالجة موضوع العجز التمويني وعجز المشتقات النفطية، وفق آليات وتدابير تحول دون الهدر وبما يضمن الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه وذلك في ضوء توجهات اقتصادية واجتماعية دقيقة تقررها القيادة السياسية في القطر.
2. متابعة الجهات العامة والوزارات متابعة صارمة للقيام بإنفاقكامل الاعتمادات المرصودة في بنود الموازنة الاستثمارية، وذلك لزيادة خلق المنافع العامة وتنفيذ المشاريع في مواعيدها لتفادي الآثار السلبية والخسائر الناجمة عن الإنفاقالجزئي للاعتمادات المرصودة، سواء على صعيد زيادة الكلف والأسعار أو سواء على صعيد فوات الربح بسبب التأخر في التشغيل.
3. اعتماد سياسة دورية ودائمة في زيادة الرواتب والأجور بحيث تؤدي إلى زيادة فعلية في قوتها الشرائية لا تقل عن 10 % سنوياً. وتقود خلال فترة زمنية معقولة إلى إعادة الاعتبار لقيمة قوة العمل في مواجهة قوة رأس المال ولإعادة التوازن الذي اختل خللاً كبيراً في السنوات

العشرين الماضية بين كتلة الرواتب والأجور وكتلة الأرباح والريوع في الناتج المحلي الإجمالي.

4. ترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري بالدولة بحيث يستبعد تماماً كامل وجود الإنفاق الترفي، وتضييق بنود مهمات السفر والضيافة والمآدب وتقليص عدد السيارات الخاصة الموضوعة تحت تصرف المسئولين والموظفين بالدولة على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول.
5. إعادة النظر بأنظمة المناقصات والشراء والصرف باتجاه التخفيف من المعوقات البيروقراطية وإتمام العمليات في مواقيتها دون المساس بالشروط والضوابط الموضوعية الناظمة لهذه المسائل.

أما على صعيد البيئة القانونية والتشريعية اللازمة لتطوير الواقع المالي وخاصة في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية يمكن اقتراح الحلول التالية:[119]

1. الانتقال من التشريع الضريبي الحالي الذي يشتمل على أحكام إجرائية كثيرة ويفتقر إلى الوحدة في التشريع. والمؤلف من مجموعة من الضرائب القديمة وغير المتجانسة على الدخل والثروة والاستهلاك. إلى نظام ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتسأوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقاً لمقدرتهم التكليفية. مع الأخذ دائماً بعين الاعتبار بأن الضريبة لا يمكن أن تدفع إلا من الفائض الاقتصادي: وهو بالتعريف المالي: الفرق بين الدخل الحقيقي والنفقات الأساسية لإعالة المواطن وأسرته.
2. اعتماد الأجر أو الدخل الحقيقي والقيمة الحقيقية في تحديد كافة المطارح الخاضعة للضريبة، وذلك عند تطبيق كافة الضرائب التي تطول الدخل أو الاستهلاك أو رأس المال أو الثروة، والانتهاء من كافة الأساليب القائمة على التقدير الافتراضي والتخمين المستمر والوهمي في تحديد قيم المطارح الضريبية وذلك خلال ثلاث سنوات من بدء العمل بهذا المشروع.
3. إحداث ضريبة عامة على الإيراد " الدخل " يبدأ تطبيقها بأسرع ما يمكن وتشمل كافة مداخيل المكلف ويخضع لها جميع المكلفين الذين يخضعون حالياً لضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية وكافة المكلفين الذين تتجاوز إيراداتهم أو مداخيلهم – رقماً مقدراً سنوياً – وتشمل كافة العاملين بالمهن الحرة والعاملين في الدولة والقطاع العام والخاص ممن يحملون الإجازة الجامعية فما فوق مهما كانت مداخيلهم. والعمل تدريجياً خلال عشر سنوات على إخضاع كافة فئات المكلفين بهذه الضريبة.
4. إبقاء الضرائب النوعية على الدخل للمكلفين من غير الفئات المذكورة أعلاه، وذلك بعد تطويرها وتحديثها سواء بما يتصل بمعدلاتها أو تقييم مطارحها أو طرق تحققها وجبايتها

[119] نجمة، الياس. السياسة المالية في سورية. محاضرة ألقيت في جمعية العلوم الاقتصادية 23-9-2003

وخصوصاً ضريبة الدخل المقطوع وضريبة ريع العقارات وذلك لحين الانتهاء من هذه الضرائب في نهاية الفترة المذكورة في الفقرة السابقة.

5. إحداث ضريبة على المبيعات بمعدلات متدرجة، تحدد وفقاً لمعايير اقتصادية واجتماعية موضوعية تحل محل كافة ومختلف الرسوم والضرائب التي تتناول الاستهلاك بما فيها الرسوم الجمركية وذلك بشكل تدريجي
6. تجب إعادة النظر بالرسوم الجمركية و التشريعات الناظمة لهذه الرسوم من حيث الدقة والتحديث في وصف البنود وتحديد القيم وسبل التحقق منها وإعادة النظر في التنظيم الإداري للجهاز العامل في إدارة الجمارك والمتعاملين معه من المخلصين الجمركين وغيرهم. وذلك وفق معايير صارمة ودقيقة وشفافة بحيث تسود ثقافة النزاهة محل ثقافة المصالح والمساعي في التعامل بين مختلف الأطراف.
7. معالجة موضوع التقادم الضريبي وجعله ثلاثي السنوات أو خماسيها على الأكثر. وذلك حتى لا يبق المكلف تحت رحمة الإدارة الضريبية، ولا تدفع مدة التقادم الطويلة الإدارة الضريبية للتقاعس في القيام بواجباتها.
8. تكليف الثروة ورأس المال عبر ضريبتين:

- ضريبة سنوية عامة على الثروة بمعدل 1 % يكلف بها أصحاب الثروات التي تتجاوز قيمتها مقدار محدداً، ولا يدخل في حساب الثروة الأموال المستثمرة في منشآت صناعية أو زراعية أو تجارية أو قيم العقارات المؤجرة أو الأموال المودعة في المصارف. وذلك لتشجيع الاستثمار ومكافحة الإنفاق الترفي والاكتناز بقيم غير منتجة اقتصادياً.
- ضريبة ظرفية عند انتقال المال من يد إلى يد بدون عوض"الهبات التركات " وذلك بتكليف المستفيد أو الوارث بضريبة " عما آل إليه " تصاعدية لا يقل معدلها عن 5% ولا يزيد عن 20% وهي المعدلات المعمول بها والمتسامح بتطبيقها في عدد كبير من دول العالم على أن يؤخذ بالقيم الحقيقية عند تحديد المال الخاضع للضريبة. وعادة النظر بالإعفاءات المتصلة بها بما يحقق الهدف الاجتماعي والاقتصادي من فرضها، ويحفظ حقوق الخزينة يوفر قدر أعلى من العدالة والمساواة بين المكلفين بها.

9. إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية واعتماد أسس موضوعية اقتصادية اجتماعية تقوم عليها هذه الإعفاءات وذلك وفقاً للمعايير والضوابط الآتية:

1- إلغاء كافة الإعفاءات الضريبية الدائمة وتقييد أي إعفاء بفترة زمنية محددة.
2- تخفيض حجم الإعفاءات الضريبية القائمة حالياً والتي تشمل 50 – 60 % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بإلغاء بعضها كلياً أو جزئياً وتخفيض المدة الزمنية لبعضها الآخر، ووضع سقوف لبعض المداخيل أو الثروات المعفاة وذلك بشكل

تدريجي وخلال 5 سنوات بحيث لا تشمل الإعفاءات الضريبية في نهاية هذه المدة 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

10. منح إعفاءات ضريبية تساوي الحد الأدنى للأجور ولأصحاب الدخل المحدود. وذلك وفقاً للمبدأ المالي الأساسي القائل: بأن الضريبة لا تدفع إلا من الفائض الاقتصادي.

المطلب الرابع: حكومة الأزمة

لاحظنا من تحليل واقع الاقتصاد السوري في فترة الأزمة وردات فعل الحكومة المتواضعة والسلبية أحياناً على الاقتصاد السوري، في عدد من المجالات الاقتصادية والخدمية وحتى السياسات المالية والنقدية فرغم تخبط عدد من القرارات والتراجع عنها وما صاحبها بكثير من اللغط والإشكاليات في الاقتصاد السوري يمكننا القول أن المواطن السوري هو الأكثر تضرراً من سياسات الحكومة وبشكل خاص سياسات رفع الأسعار التي ما رستها الحكومة على كثير من المواد والخدمات أهمها وأكبرها حوامل الطاقة وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على كامل العملية الإنتاجية في سورية وارتفاع أسعار المواد، إضافة إلى الدعم التمويني وإلغاء قسم كبير منه والذي اقتصر عام 2015 على مادة السكر والذي هو بدوره قد يتوقف دعمه الحكومة في الفترة القادمة. لذاً فإننا نلاحظ أن الحكومة وخلال فترة الأزمة تتبع خط سير اقتصادي ليبرالي قوي حيث لا يكاد يستقر السوق على رفع سعر سلعة أساسية معينة إلا وتأتي رفع سعر سلعة أخرى كل هذا يمكننا أن نضعه تحت مفهوم انسحاب الدولة من واجباتها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة المفهوم التحرري لأسعار المواد ولكن للأسف ما قامت به الحكومة بأوقات الضائقة والأزمة الاقتصادية والإجتماعية وذلك لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لم تسطع في أوقات ما قبل الأزمة زيادة إيراداتها المالية من الضرائب بل اعتمدت على إيرادات النفط والتمويل بالعجز عن طريق الاستدانة من المصرف المركزي. وهذه السياسة التي مازالت مستمرة خلال الأزمة فبعد انعدام التصدير النفطي نتيجة الأوضاع الأمنية في البلاد تركزت إيرادات الحكومة على رفع أسعار المحروقات والكهرباء وغيرها. ولكن سياسات التحرر الاقتصادي أصابت فقط أسعار المواد والخدمات التي تقدمها الحكومة ولم تصل إلى تحرير الرواتب والأجور بشكل يوفر الحد الأدنى من المعيشة للموظفين بحيث أن الحد الأدنى للرواتب مازال عند الدولة بحدود 15 ألف ليرة سورية. وبينت عدد من الدراسات عام 2015 أن الحد الأدنى للمعيشة الأسرة المكونة من خمس أشخاص في سورية يقارب 60000 ليرة سورية والحد المتوسط والمقبول حوالي 175000 ليرة سورية وبذلك يكون الفرق شاسع بين ما تحصل عليه الأسرة وراتب معيلها أو حتى عند افتراضنا أنه في الأسرة الواحدة يوجد معيليين. وهذا بحد ذاته يعتبر إجحاف وظلم بحق المواطن والذي يعتبر أكثر من نصف المجتمع السوري دون خط الفقر ويعيش على المساعدات التي تقدمها الجهات الخيرية و المنظمات الدولية.

ومن هنا يمكننا القول أن سياسات الحكومة الاقتصادية السورية لم تكن بحجم الأزمة ولم تخفف من حدتها على المواطن بل كانت في أغلب سياساتها ذات طابع تحرري ليبرالي وانسحاب من واجباتها الاقتصادية وترك واقع الاقتصاد السوري رهن لمافيات الفساد وتجار الأزمة الذين استطاعو صناعة ثروات كبيرة، والأمثلة كثيرة عن تراخي قبضة الحكومة عن الإمساك بزمام

المبادرة وحتى أن الحكومة جعلت شغلها الشاغل الحفاظ على سعر الصرف وكان عنوان كل مناوراتها الاقتصادية رغم أنها لم تستطع القيام بشكل فعال بالحفاظ عليه وجعلت المضاربة على الليرة من أولويات التجار والمواطنين وأحياناً الحكومة والمصرف المركزي بسياسات تدخله القائمة على المزادات والتدخل عن طريق شركات الصرافة وغيرها. وكان من الأفضل على الحكومة التركيز على المستوى العام للأسعار والحفاظ عليه بنسب مقبولة بحيث جعلت السياسات الحكومية، الاقتصاد الوطني رهينة سعر الصرف وليس سعر الصرف رهينة للاقتصاد الوطني ولذلك لا بد من إيجاد صيغ تدخلية للحفاظ على مستوى العام للأسعار وإعتباره الأولوية الأساسية أكثر من سعر الصرف بحد ذاته ولا بد من الاستفادة من رصيد العملات الأجنبية الباقية كاحتياطي أو المتأتي من التحويلات الخارجية في سبيل تمويل الاحتياجات الأساسية من طعام ودواء وجعلهما الهدف الأساسي لأي عملية تدخل اقتصادي وتمويلي لمحاولة التقليل من إرتفاع معدلات الأسعار على المواطن.

كما أنه من الأهمية على الحكومة إعادة النظر بشكل دوري بالرواتب والأجور وجعلها أكثر ديناميكية رغم صعوبة تمويل هذه الرواتب وخاصة مع الإجهاد الحكومي من ناحية الإيرادات المالية، ولكن سياسات تقديم رواتب مقبولة قادرة على إعالة المواطنين هي حاجة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وإلا ستفتح الدولة على الموظفين والعاملين أبواب الفساد والرشوة وغيرها كما يجري في كثير من الأحيان، ولذلك فإن رفع الرواتب بشكل ديناميكي ليساهم بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين هو غاية أساسية لا يجب التهاون بها فالسياسات التي تحاول الحفاظ على أسعار المواد وتوفير القدرة المادية لدى المواطنين والعامليين هي وجهان لمفهوم واحد يسعى للحفاظ على قدرة العاملين العاملين بأجر على مواكبة الأسعار والحفاظ على حد أدنى للمعيشة للمواطنين. كما أن فكرة محاولة تقديم مساعدات عينية أو ونقدية للعاطلين عن العمل أو مصابي الحرب أيضاً هي فكرة مطروحة وبالأهمية بمكان لمحاولة تقديم نوع من الإعانة المالية البسيطة لهؤلاء المتضررين من الحرب ليستطيعوا الاستمرار بالحياة. كما يقترح عدد من الباحثين تقديم راتب غذائي للمواطنين عن طريق سلات غذائية كالتي تقدمها المنظمات الدولية والجمعيات الخيرة أو إعادة تفعيل دور الدعم التي كانت تمارسه الحكومة على عدد معين من السلع والذي للأسف توقف بشكل شبه كامل مع منتصف عام 2015 بدل أن يعزز وتكون الحكومة مساهمة في تقديم أهم المواد الأساسية للمواطنين.

كما أنه حان الوقت لتتخذ الحكومة إجراءات فعالة لمكافحة ظاهرة اقتصاديات العنف التي أصبحت جزءاً واضحاً في الواقع السوري جزء منها يخص الأعمال العسكرية والصراع المسلح في سورية من تجارة سلاح وبشر ومحروقات ونفط وجزء منه يتعلق باقتصادات الظل التي نشأت

وانتشرت وخاصة الممنوع منها كالمخدرات والتهريب وغيرها فلا بد اليوم من إجراءات ذات طبيعة اقتصادية وقانونية وإجتماعية وليس فقط ضمن سياسات ردات الأفعال والتقارير الإعلامية.

كما أنه من الجيد استفادة الحكومة السورية من تقرير حجم الدولة (الذي استخدم في الدراسة) ومهامها التي قسمها من دنيا ووسطى وعليا، وذلك عبر محاولة السياسة الحكومية التدرج في المهام الملقاة عليها وإقامتها بأفضل وجه وعدم دخولها في مهام وتدخلات عالية قد لا تملك القدرة على تغطيتها أو تهمل مهمة ضرورية وأساسية في سبيل مهمة تعتبر أقل أهمية بحيث نستحضر هذه المهام ونعتبر أن السياسات الحكومية يجب أن تنصب في هذه المهام الضرورية للمحافظة على سورية كنسيج اقتصادي وإجتماعي وسياسي قادر على البقاء والاستمرار.

الجدول 18: مهام الحد الأدنى للدولة بحسب مصفوفة فوكوياما

	معالجة فشل الأسواق	**المزيد من الإنصاف**
مهام الحد الأدنى	توفير الخدمات العامة	حماية الفقراء
	الدفاع	وضع برامج مكافحة الفقر
	صيانة حقوق الملكية	الإغاثة في الكوارث
	إدارة الاقتصاد الكلي	
	الصحة العامة	

لا حظنا من الجدول أن توفير الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وغيرها هي من الأمور الضرورية لأي نشاط إنساني واقتصادي وعلى هذا الصعيد نجد تحديات كبيرة أمام الحكومة من الأهمية مواجهتها وإيجاد الحلول لها يضاف إليها مفهوم الحفاظ على الملكيات الاقتصادية للأفراد والشركات وخاصة مع عمليات التخريب والتدمير التي صاحبت الأزمة السورية كما أن توفير الخدمات الصحية للمواطنين من مشافي وأدوية ومستوصفات أيضاً تعتبر مسؤولية حكومية لا يجب التراخي فيها إضافة لسياسات الإنصاف والحماية الإجتماعية لحماية الفقراء وإغاثتهم في أحوال الكوارث الناتجة عن الأزمة في سورية والتي تبذل الحكومة فيها جهوداً كبيرة ولكنها ما زالت أقل من حجم الكارثة التي تضرب سورية, وفي المحصلة النهائية يمكن القول أن الأزمة الراهنة أسفرت عن تراجع حاد في دور الدولة التنموي بينما كان من الضروري أن تقدم الدولة سياقاً تاريخياً مناسباً لتقرير دور الدولة الإنمائي في الاقتصاد الوطني والانحياز بشكل كبير للفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

خاتمة البحث

إن المفهوم النظري والفكري لمدى أهمية تدخل الدولة الاقتصادي وحجمه وسبله أخذ حيزاً كبيراً من الجدل في الأدبيات الاقتصادية وتبايناً كبيراً في المدارس الاقتصادية ولم يحسم إلى الآن حجم هذا التدخل أو كيفيته، ولكن هناك إجماع أن دور الدولة في الاقتصاد هو دور مهم وأساسي وخاصة عند الخطوات الأولى لتحقيق تنمية اقتصادية في اقتصاد ما، وعلى أساسه فإن شرعية هذا التدخل وفضيلته تأتي من حجم المكتسبات التنموية التي يحققها للدولة لمعرفة إن كان هذا التدخل تنموياً أم سلبياً. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن دور الدولة في سورية لم يحقق النتائج المرجوة له على مر السنوات الماضية بحيث لم يكن دوراً إيجابياً بشكل كافي في تحقيق تنمية حقيقية وفعالة داخل الاقتصاد الوطني وإعادة تعريف هوية الاقتصاد السوري باقتصاد سوق بعد أن كان تطبيقياً ومازال نظرياً اشتراكياً. هو عدم قدرة الدولة على مواكبة التطورات الدولية والفكرية في خدمة الاقتصاد الوطني، ورغم أنها حافظت على الحد الأدنى من المكتسبات الاجتماعية للأفراد من ناحية الكم والرعاية الصحية والتعليمية وغيرها من الضمانات الاقتصادية لكن للأسف لم تستطع أن ترقى سياسات وتدخلات الدولة من الناحية الاقتصادية على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل حقيقي ومركزي بل العكس فهي منذ إقرار مفهوم اقتصاد السوق الإجتماعي بدأت عملية انسحاب من عدد من الواجبات الاقتصادية والفضائل الإجتماعية التي كانت أساساً كبيراً من شعاراتها وأهدافها في العقود السابقة.

اختبار الفرضيات

1. لقد لاحظنا الدور المهم للقطاع العام في الاقتصاد السوري حيث أنه كان أهم أسلوب للتدخل المباشر في الاقتصاد السوري في فترة الستينات والسبعينات وهي فترة المد الاشتراكي حيث أصبح القطاع العام بعد عمليات التأميم في الستينات والاستثمارات الضخمة في السبعينات يشكل أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي والعامود الأساسي للنشاط الاقتصادي لكنه بعد أزمة الثمانينات تضرر وتراجع لأسباب كثيرة (من أهمها ضعف الاستثمارات وسوء توزيعها وضعف الإدارة وسياسات التوظيف إلخ....) وأصبح دوره أقل أهميةً أثناء مراحل الانفتاح الاقتصادي في التسعينات و الألفية الجديدة ويعده الكثيرين عبئاً على التقدم الاقتصادي لا بد من إيجاد له حل جذري وخاصة بعد الأزمة والحرب التي تمر بها سورية. (وبذلك تتحقق الفرضية الأولى)
2. لم تسطع الدولة ومن خلال سياساتها الاقتصادية على مر العقود السابقة تحقيق معدلات نمو ثابة ومنتظمة تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة للاقتصاد السوري بل على العكس فقد أتت سنوات عجاف مثل الثمانينات أذهبت جميع النجاحات الاقتصادية للسنوات السابقة وكذلك الأمر في نهاية التسعينات أي أن عمليات النمو التي كان يحققها الاقتصاد السوري جاءت ضمن فترات زمنية محددة وغير طويلة ونتيجة ظروف اقتصادية وسياسة إجتماعية يغلب عليها حسن الحظ أكثر من المنطق الاقتصادي والفكر التنموي الحقيقي. إن جوهر اقتصاد السوق الإجتماعي الذي اتبعته الحكومة وأعلنته مع بداية عام 2005 وذلك لإعطاء صبغة اجتماعية على عملية التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق ولكن للأسف فإن نتائج تطبيق هذه السياسات كما تقدم توضيحه في الفصل الثالث لم تكن سياسات متحيزة للفئات الأضعف اقتصادياً بل على العكس فقد زاد الفقر وسوء توزيع الدخل و الثروة إضافة إلى تراجع التصنيفات التنموية والبشرية لسورية. (وبهذا تنفى الفرضية الثانية أي أن النمو لم يكن منتظماً وإيجابياً طول الفترة المدروسة ولم يكن متحيزاً للفئات الاقتصادية الأكثر ضعفاً)
3. لم يكن للقوانين والتشريعات التي سنت في تاريخ الاقتصاد السوري في مراحله المتعددة بصمة إيجابية على أداء الاقتصاد السوري فقد توضح في الصفحات السابقة للبحث نقاط الضعف والمشاكل التي سببتها بعض القوانين والتشريعات كما أن الثغرات في كثير منها جعلها عرضة للاستغلال في التهرب الضريبي والتنظيمي واقتصادات الظل كما أنها كانت ومازالت متشعبة ومعقدة وخاصة عند محاولة الانتقال من الاقتصاد السوري من الاقتصاد المخطط والمركزي الى اقتصاد السوق حيث أن كثرة التشريعات وتعديلاتها وتعديلات التعديلات جعل البيئة التشريعة غير مستقرة وغير مشجعة للاستثمار إضافة إلى أنها أصبحت تربة خصبة

للبروقراطية والفساد الإداري كما يمكن القول أنها شكلت عائقا لتحقيق تنمية حقيقية ومن أبسط الكلمات التي يمكن سوقها أن الحكومة قررت الانتقال إلى اقتصاد السوف بنظام اقتصادي وسياسي وإجتماعي شتراكي مركزي وهذا بحد ذاته شكل عائقاً ومشكلة لأي تنمية وتطور اقتصادي.(تحققت الفرضية الثالثة بأن البيئة التشريعية في سورية لم تكن عاملاً إيجابياً في تحقيق تنمية اقتصادية فعالة).

ملحق البحث

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 1975 الثابتة خلال الفترة 1963-1979، (بملايين الليرات السورية)

	1963	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الزراعة	2,699	2,916	2,203	2,351	3,499	2,098	3,571	3,705	4,359	3,710	4,421	3,940
الصناعة والتعدين	1,023	1,066	2,129	2,537	2,729	2,793	3,272	4,174	4,455	4,182	4,469	4,138
البناء والتشيد	407	356	502	660	773	679	956	960	1,499	1,632	1,588	2,072
التجارة الجملة والمفرق	1,925	1,902	2,290	2,491	2,936	2,582	3,338	4,603	5,196	5,457	5,626	5,704
النقل والمواصلات والتخزين	1,223	1,395	1,640	1,578	1,458	1,884	1,924	2,407	1,771	1,582	1,735	2,085
المال والتأمين والعقارات	818	815	1,115	1,134	1,196	1,163	1,143	1,481	1,646	1,744	1,899	2,140
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	106	83	159	177	201	186	261	279	410	475	547	598
الخدمات الحكومية	473	599	858	1,019	1,125	1,795	2,240	3,083	3,036	3,128	3,424	4,288
الهيئات التي لا تهدف لربح	17	20	26	23	26	20	19	19	20	22	24	26
المجموع	**8,690**	**9,152**	**10,921**	**11,969**	**13,943**	**13,199**	**16,724**	**20,711**	**22,392**	**21,932**	**23,733**	**24,991**

المصدر: المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 1975 الثابتة خلال الفترة 1963-1979، (نسبة مئوية)

	1963	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الزراعة	31%	32%	20%	20%	25%	16%	21%	18%	19%	17%	19%	16%
الصناعة والتعدين	12%	12%	19%	21%	20%	21%	20%	20%	20%	19%	19%	17%
البناء والتشيد	5%	4%	5%	6%	6%	5%	6%	5%	7%	7%	7%	8%
التجارة الجملة والمفرق	22%	21%	21%	21%	21%	20%	20%	22%	23%	25%	24%	23%
النقل والمواصلات والتخزين	14%	15%	15%	13%	10%	14%	12%	12%	8%	7%	7%	8%
المال والتأمين والعقارات	9%	9%	10%	9%	9%	9%	7%	7%	7%	8%	8%	9%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	1%	1%	1%	1%	1%	1%	2%	1%	2%	2%	2%	2%
الخدمات الحكومية	5%	7%	8%	9%	8%	14%	13%	15%	14%	14%	14%	17%
الهيئات التي لا تهدف لربح	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 1985 الثابتة خلال الفترة 1980-1989، (بملايين الليرات السورية)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الزراعة	18,071	18,617	18,074	18,021	16,461	17,463	18,590	15,999	21,131	14,801
الصناعة والتعدين	9,867	9,916	10,618	11,518	9,608	12,521	10,819	13,961	18,793	22,875
البناء والتشيد	4,209	4,356	4,690	4,615	5,121	5,693	5,355	2,989	2,676	2,333
التجارة الجملة والمفرق	16,359	19,883	19,626	18,949	17,571	18,509	15,644	21,946	23,163	17,139
النقل والمواصلات والتخزين	5,948	6,973	6,914	7,338	7,704	8,196	8,312	8,860	9,107	9,198
المال والتأمين والعقارات	4,804	5,226	5,302	4,896	4,383	4,180	4,612	3,936	4,028	2,524
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	1,724	1,822	2,181	2,279	2,132	2,195	2,005	1,498	1,328	1,156
الخدمات الحكومية	11,057	12,095	13,155	14,091	15,394	14,408	13,709	11,362	11,016	12,070
الهيئات التي لا تهدف لربح	39	43	46	51	55	60	63	67	71	79
المجموع	72,078	78,931	90,606	81,758	78,429	83,225	79,109	80,618	91,313	82,175

المصدر: المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

الجدول 4: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 1985 الثابتة خلال الفترة 1980-1989، (نسبة مئوية)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الزراعة	25%	24%	22%	22%	21%	21%	23%	20%	23%	18%
الصناعة والتعدين	14%	14%	13%	14%	12%	15%	14%	17%	21%	28%
البناء والتشيد	60%	6%	6%	6%	7%	7%	7%	4%	3%	3%
التجارة الجملة والمفرق	23%	23%	24%	23%	22%	22%	20%	27%	25%	21%
النقل والمواصلات والتخزين	8%	9%	9%	9%	10%	10%	11%	11%	10%	11%
المال والتأمين والعقارات	7%	7%	7%	6%	6%	5%	6%	5%	5%	3%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2%	2%	3%	3%	3%	3%	2%	2%	1%	1%
الخدمات الحكومية	15%	15%	16%	17%	19%	17%	17%	14%	12%	15%
الهيئات التي لا تهدف لربح	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

الجدول 5: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 1995 الثابتة خلال الفترة 1990-1999، (بملايين الليرات السورية)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الزراعة	115,974	123,819	146,003	145,780	154,689	161,024	184,535	179,200	219,138	183,189
الصناعة والتعدين	50,035	53,392	59,952	66,624	69,455	78,864	96,269	111,448	115,801	120,561
البناء والتشيد	15,706	17,299	17,787	19,947	21,137	24,518	26,920	28,309	28,461	27,013
التجارة الجملة والمفرق	95,331	104,115	127,065	130,455	145,096	148,650	142,171	134,879	136,138	139,328
النقل والمواصلات والتخزين	40,485	41,113	42,408	48,288	59,250	66,357	71,150	78,720	78,323	86,373
المال والتأمين والعقارات	16,523	17,369	21,369	25,183	26,548	27,393	25,995	27,958	28,526	33,529
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	8,254	9,491	10,251	10,910	11,606	10,872	10,868	12,949	14,011	16,911
الخدمات الحكومية	47,027	53,499	51,857	54,185	51,966	53,097	54,768	54,444	55,213	55,176
الهيئات التي لا تهدف لربح	134	145	158	174	182	200	220	241	277	316
المجموع	**389,469**	**420,242**	**476,850**	**501,546**	**539,929**	**570,975**	**612,896**	**628,148**	**675,888**	**662,396**

المصدر: المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

الجدول 6: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 1995 الثابتة خلال الفترة 1990-1999، (نسبة مئوية)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الزراعة	30%	29%	31%	29%	29%	28%	29%	29%	32%	28%
الصناعة والتعدين	13%	13%	12%	13%	12%	1%	18%	18%	17%	18%
البناء والتشيد	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%
التجارة الجملة والمفرق	25%	25%	27%	26%	27%	26%	21%	21%	21%	21%
النقل والمواصلات والتخزين	10%	10%	9%	10%	11%	11%	13%	13%	12%	13%
المال والتأمين والعقارات	4%	4%	4%	5%	5%	5%	4%	4%	4%	5%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2%	2%	2%	2%	2%	3%	2%	2%	2%	3%
الخدمات الحكومية	12%	13%	11%	11%	10%	9%	9%	9%	8%	8%
الهيئات التي لا تهدف لربح	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

الجدول 7: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2000-2010 (بملايين الليرات السورية)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
الزراعة	223,749	241,896	261,008	254,078	246,270	265,504	292,457	252,856	234,872	265,048	239,527
الصناعه والتعدين	272,514	275,152	264,984	248,905	295,369	286,529	288,140	299,061	310,654	321,505	348,729
البناء والتشييد	28,898	28,789	28,919	39,213	32,508	36,438	52,726	53,096	48,797	51,399	53,443
تجاره الجمله والمفرق	134,453	149,005	168,492	163,857	194,632	233,945	222,230	249,817	289,807	294,887	295,061
النقل والمواصلات والتخزين	113,851	121,516	132,530	147,419	114,484	125,464	136,902	152,564	167,247	174,988	190,829
المال والتأمين والعقارات	32,448	31,780	33,473	37,659	47,131	56,582	57,551	69,909	72,798	75,364	79,672
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	21,195	22,725	27,235	27,530	27,562	31,259	35,635	39,647	49,474	53,927	58,780
الخدمات الحكوميه	76,392	78,867	89,225	98,387	117,658	120,803	128,699	165,836	167,391	187,676	206,887
الهيئات التى لاتهدف الى الربح	444	515	565	571	532	640	746	779	817	890	980
رسوم حمركية					19,483	17,500	23,040	23,870	24,823	20,559	20,940
خدمات المال المحتسبة (-)					9,637	23,202	23,044	23,400	25,165	25,411	25,145
المجموع	**903,944**	**950,245**	**1,006,431**	**1,017,619**	**1,085,993**	**1,151,462**	**1,215,082**	**1,284,035**	**1,341,516**	**1,420,833**	**1,469,703**

المصدر: المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

الجدول 8: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2000-2010 (نسبة مئوية)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
الزراعة	25%	25%	26%	25%	23%	23%	24%	20%	18%	19%	16%
الصناعه والتعدين	30%	29%	26%	24%	27%	25%	24%	23%	23%	23%	24%
البناء والتشييد	3%	3%	3%	4%	3%	3%	4%	4%	4%	4%	4%
تجاره الجمله والمفرق	15%	16%	17%	16%	18%	20%	18%	19%	22%	21%	20%
النقل والمواصلات والتخزين	13%	13%	13%	14%	11%	11%	11%	12%	12%	12%	13%
المال والتأمين والعقارات	4%	3%	3%	4%	4%	5%	5%	5%	5%	5%	5%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2%	2%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	4%	4%	4%
الخدمات الحكوميه	8%	8%	9%	10%	11%	10%	11%	13%	12%	13%	14%
الهيئات التى لاتهدف الى الربح					0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
رسوم حمركية					2%	2%	2%	2%	2%	1%	1%
خدمات المال المحتسبة (-)					1%	2%	2%	2%	2%	2%	2%
المجمـوع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

الجدول 9: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2010-2014، (بمليارات الليرات السورية)

	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	240	263	227	154	131
الصناعه والتعدين	343	295	144	61	55
البناء والتشييد	52	59	33	18	17
تجاره الجمله والمفرق	297	263	164	87	75
النقل والمواصلات والتخزين	191	158	108	87	80
المال والتأمين والعقارات	80	87	56	31	26
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	59	60	53	45	43
الخدمات الحكوميه	207	228	190	132	124
منظمات غير حكومية	1	0	3	5	8
المجموع	**1,470**	**1,413**	**977**	**620**	**558**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

الجدول 10: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار عام 2000 الثابتة خلال الفترة 2010-2014، (نسبة مئوية)

	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	16%	19%	23%	25%	23%
الصناعه والتعدين	23%	21%	15%	10%	10%
البناء والتشييد	4%	4%	3%	3%	3%
تجاره الجمله والمفرق	20%	19%	17%	14%	13%
النقل والمواصلات والتخزين	13%	11%	11%	14%	14%
المال والتأمين والعقارات	5%	6%	6%	5%	5%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	4%	4%	5%	7%	8%
الخدمات الحكوميه	14%	16%	19%	21%	22%
منظمات غير حكومية	0%	0%	0%	1%	1%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. الحمش: منير: الاقتصاد السوري في أربعين عاماً. بيروت منتدى المعارف عام 2011.
2. حبيب، مطانيوس: قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري. دار الرضا سورية – دمشق 2009.
3. فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة مجاب الإمام الناشر العبيكان للنشر الرياض السعودية عام 2007.
4. روديكر، س. رادكه، د. (2005). اقتصاد السّوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية. (عدنان سليمان، مترجم). دمشق: دار الرضا للنشر.
5. هيكل، محمد حسنين.الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق.دار الشروق القاهرة عام 2004.
6. خوري، عصام. والضرير، موسى: التخطيط الاقتصادي منشورات جامعة دمشق عام 2003.
7. كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دار الرضا سورية – دمشق عام 2003.
8. أمين، سمير: ما بعد الرأسمالية المتهالكة. دار الفارابي بيروت– لبنان الطبعة الأولى عام 2003.
9. الحمش. منير. مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين تأملات في النمو والأزمات والفوضى.الأهالي للطباعة والنشر سورية دمشق عام 2001.
10. عبيد الناصر، ناصر، (2001)، "سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي (حالة مصر العربية)"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا
11. ديب، علي.الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية منشورات الأوائل دمشق عام 2002.
12. سفر، اسماعيل. دليلة، عارف. تاريخ الأفكار الاقتصادية. منشورات جامعة دمشق الطبعة الحادية عشر عام 2001.
13. دولارماني، سجيني. الاقتصاد الأميركي الجميل والقبيح الإمبراطورية الأمريكية مجموعة من المؤلفين الجزء الأول مكتبة الشروق القاهرة الطبعة الأولى عام 2001.
14. جالبرايت، جون كينث: تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر.عالم المعرفة، الكويت عام 2000
15. نايهانز، جورج: تاريخ النظرية الاقتصادية الاسهامات الكلاسيكية. ترجمة الأستاذ الدكتور صقر أحمد صقر. المكتبة الأكاديمية. القاهرة عام 1997.
16. الحمش، منير. التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها دار الجليل دمشق عام 1992.
17. سوكولوف، جورج: روسيا بين 1815 – 1991 ترجمة د.أنطون حمصي منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق عام 1991 الجزء الثاني القسم الثاني.
18. برجنسكي، زبيغينو. الإخفاق الكبير ميلاد الشيوعية وموتها. ترجمة فاضل جتكر. دار كنعان للدراسات والنشر دمشق عام 1991.
19. بريجنسكي، زيغونيف: الإخفاق الكبير ميلاد الشيوعية وموتها: ترجمة فاضل جكتر دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق 1991.
20. سكر، نبيل. نحو اقتصاد اشتراكي متطور (بحث غير منشور) 1987.
21. زكي، رمزي.التاريخ النقدي للتخلف عالم المعرفة الكويت عام 1987
22. رايلي، كافين: الغرب والعالم. ترجمة د.عبد الوهاب المسيري و د. هدى عبد السميع حجازي _ مراجعة د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة، الكويت، عام 1986.

23. السمان، أحمد: موجز تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادية مطبعة الجامعة السورية.الطبعة الثالثة. دمشق سورية عام 1954.

ب- الأبحاث والدراسات

1. سليمان، عدنان. إخفاقات التنمية العربية. مجلة النهضة المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، يوليو 2010
2. تقرير الاغتراب والعنف تقرير يرصد آثار الأزمة السورية في عام 2014 المركز السوري لبحوث السياسات. آذار 2015
3. النزاع في الجمهورية العربية السورية تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الإنمائية الألفية حزيران 2014 لمحة عامة الاقتصاد الكلي.
4. نجمة، الياس. دراسة تحليلية للموازنة العامة للدولة لعام 2011 بحث غير منشور 2011/12/24
5. حبيب، مطانيوس: التجارية الماركنتيلية: بحث في الموسوعة العربية (الطبعة الالكترونية)
6. نيوف، صلاح، ((الليبرالية: التعريف، المفهوم، والآفاق))، 2004/12/13، سوريا 2004.
7. طلاس، جمال. الحرية الاقتصادية بحث منشور في الموسوعة العربية.
8. فريدمان، ميلتون. الرأسمالية والحرية: ترجمة يوسف عليان مركز الكتب الأردني عام 1987.
9. أوزار، رشيد. كيف تولد الدولة الشمولية: الطريق إلى الرق: فريدرك فون هايك.
10. تقرير عن التنمية 1997 (الدولة في عالم متغير).
11. الحمش، منير تطور الاقتصاد السوري الحديث، الطبعة الأولى دار الجليل 1981.
12. حبيب، مطانيوس: الاقتصاد السوري، نسخة مقدمة من قبل الباحث لمشروع التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 225) محور الاقتصاد و الإنتاجية.
13. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية.
14. العمادي، محمد. تطور الفكر التنموي في سورية ص 260.
15. الحمش، منير. مسح التطورات الاقتصادية – الاجتماعية 1970- 2005 مكتبة سورية 2025.
16. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية.
17. هيئة التخطيط والتعاون الدولي: تحليل الاقتصاد الكلي (مسودة للمناقشة 2005/1/25)
18. تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة 2001- 2005 هيئة تخطيط الدولة.
19. الرداوي، تيسير. إضاءات على الخطة الخمسية العاشرة. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرين
20. العبد الله، مصطفى: الاشتراكية: بحث منشور في الموسوعة العربية.

ج- أوراق العمل المقدمة للندوات والمؤتمرات

1. القاضي، حسين. السياسة الضريبية في سورية.ندوة الثلاثاء الاقتصادي ال 24 بتاريخ 2011/3/1.
2. نجمة، الياس. المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري محاضرة ألقيت في جمعية العلوم الاقتصادية 1-3-2005
3. نجمة، الياس. السياسة المالية في سورية محاضرة ألقيت في جمعية العلوم الاقتصادية 23-9-2003
4. نهرا، فؤاد. النموذج التعاوني-دراسة مقارنة النموذج الدولي الفرنسي -والنموذج التعاوني الالماني.كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية عام 2006.
5. بيت، لايتشارد وأخرون. ترجمة شوكت يوسف. الثالوث غير المقدس. وزارة الثقافة في سورية الهيئة العامة للكتاب عام 2007.

6. حسن، هادي. النموذج الاجتماعي الديموقراطي – دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدنمارك وفلندا الالماني.كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعأون مع المعهد السويدي بالاسكنرية عام 2006.
7. عبد الفتاح، معتز بالله. الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة. بحث مقدم ضمن الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي تحت عنوان دولة الرفاهية الاجتماعية من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية عام 2006.
8. محمود، يوسف. دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي (سورية) ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول قضايا اقتصادية راهنة" في الفترة 2005/11/22 – 2006/6/30.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 إحصاءات العمالة
10. خواجكية، محمد هشام، الاقتصاد السوري و العربي: منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية 1974 وقد أخذت من (الحمش منير: تطور الاقتصاد السوري الحديث دمشق: دار الجليل 1983)

د– رسائل الدكتوراه والماجستير

1. أسد، أيهم. سياسات اقتصاد العرض ودورها في تولي صدمة النمو الاقتصادي في سورية (تحرير التبادل التجاري نموذجاً) بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة دمشق2010.
2. عبد الكريم، سماح. اقتصاد السوق الاجتماعي كأحد خيارات تطوير الأداء الاقتصادي في سورية. بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة دمشق عام 2010.
3. حيدر، ختام: تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام و الخاص في سورية (دراسة مقارنة) بحث معد للحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد جامعة دمشق 2009
4. عطيرة، عبير. متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في التخطيط الاقتصادي جامعة تشرين عام 2006

هـ– الأبحاث المحكمة

1. محمود، يوسف عبد العزيز، (2005)، "برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (27)، العدد (2) 2005، جامعة تشرين، اللاذقية.
2. فضلية، عابد: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد السابع عشر لعام 2001.
3. خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، العدد(18) ، المعهد العربي للتخطيط. 2003

و– المقالات

1. منصور، أشرف: الاقتصاد النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية. مقال موقع الحوار المتمدن–العدد: 1782 – عام 2007 على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612
2. فلديستن، مارتن: هل انتهت ثورة ريغان تاتشر؟ تاريخ 2009
3. البلاوي، حازم. فاعلية الدولة وعمالها. جريدة الأهرام 1983/7/15.
4. البلاوي، حازم. تطور أشكال تدخل الدولة الاقتصادي. نشر في جريدة الأهرام في 17 أغسطس 1991.
5. أمين، جلال. بين الدولة الرخوة والدولة القوية أسترجعت بتصرف من قبل الباحث بتاريخ 2015/7/21 .
6. عطية، كمال. سؤال اجباري 8 يناير 2015. تم استراجعاها بتاريخ 2015/7/20

7. بوبش، محمد. مفهوم الدولة الفاشلة. جريدة السند الالكترونية بتاريخ 2010/10/2 تم استراجعها بتاريخ 2015/7/22 من الرابط http://www.maghress.com/essanad/5523
8. الموسوعة العربية: الفيجة (نبع) الرابط: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=161299&m=
9. اسمنت دمر من شركة وفرت حاجة البلاد إلى «ملطشة» الوزارات حالياً جريدة تشرين عدد 2012/1/25
10. غيبور، ابراهيم. الاقتصاد تسمح لكافة المستوردين بقرار والصناعيين بقرار آخر استيراد مادتي "المازوت والفيول استرجعت بتاريخ 2015/6/8 من الموقع: http://syriandays.com/site.php?page=show_det&select_page=47&id=33798
11. حبيب، مطانيوس. رذاذ نقاط على الحروف. جريدة الثورة اقتصاديات. الأحد 2007/6/3.

ز- الإحصاءات

1. المرسوم التشريعي قانون السرية المصرفية رقم 29 عام 2001
2. قانون بإحداث المصارف الخاصة رقم 28 عام 2001
3. القانون 23 عام 2002 المتضمن إحياء مجلس النقد والتسليف وإعادة تنظيم مؤسساته
4. مرسوم هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 59 عام 2003
5. المرسوم رقم 33 لعام 2004 الذي سمح بتداول وتحويل العملات الأجنبية
6. القانونين (24 و 45) لعام 2003 والمتعلقين بتعديل النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي
7. القانون رقم 8 لعام 2006 القاضي بتعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991
8. المرسوم 57 لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية في عدرا وحسيا والشيخ نجار وفي دير الزور
9. المرسوم 60 عام 2004 القاضي إلغاء رسم الاغتراب
10. القانون 56 عام 2004 المتضمن تنظيم العلاقات الزراعية
11. المرسوم 35 عام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية
12. المرسوم رقم 43 عام 2005 الخاص بإحداث قطاع التأمين الخاص
13. المرسوم 55 عام 2006 الخاص بإنشاء سوق الأوراق المالية بدمشق
14. القانون رقم 42 عام 2006 لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية
15. المرسوم 39 عام 2006 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات
16. القانون رقم 2 لعام 2005 الخاص بالمؤسسات والشركات العامة
17. القانون رقم 54 عام 2006 المتضمن القانون المالي الأساسي للمؤسسات والشركات العامة
18. القانون 24 عام 2006 المتضمن الترخيص لشركات ومكاتب الصيارفة
19. المرسوم رقم 60 لعام 2007 القاضي بإحداث سوق الأوراق المالية الحكومية
20. المرسوم 61 المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إقامة تقويم موجوداتها الثابتة
21. القانون 41 لعام 2007 القاضي بإحداث الهيئة العامة للضرائب
22. قانون التجارة 36 عام 2007
23. قانون الشركات رقم 3 عام 2008
24. القانون 39 عام 2009 الخاص بإحداث الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري
25. القانون رقم 56 لعام 2010 القاضي بإحداث مصارف للاستثمار

26. القانون 24 عام 2010 الخاص بحماية الصناعات الناشئة
27. القانون رقم 25 لعام 2007 القاضي بإحداث مؤسسات مصرفية اجتماعية
28. القانون رقم 4 للعام 2008 الخاص بالتحكيم بالمنازعات المدنية والاقتصادية والتجارية
29. القانون 15 لعام 2008 القاضي بإحداث شركات التطوير والاستثمار العقاري
30. القانون 26 عام 2010 المتعلق بالتخطيط الإقليمي
31. القانون 17 لعام 2010 المتعلق بالعمل لدى القطاع الخاص والقطاع التعاوني والمشترك.
32. القانون رقم 8 لعام 1994.
33. قانون الاستثمار رقم 10 عام 1991.
34. القانون رقم 20 عام 1991
35. المرسوم رقم 10 لعام 1986

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية

1. Gosta Espeing-Andersen،the three World of Welfare Capitalism (Cambridge،UK:polity press ,1990)
2. Walter Korpi and Joakim،The Paradox of Redistribution and Strategeies and of Equality: welfare state Institution، and Poverty in the Western Countries، LIS Working Papers; 151-200 (Los Angeles، CA; Lis Publication،1998)